الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

هيئة الاستثمار السورية

تقرير الاستثمار السنوي الثاني

في سورية

لعام ٢٠٠٧

مقتطفات من كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب

بمناسبة القسم الدستوري لولاية رئاسية ثانية

شرعنا في عملية تطوير واسعة المدى والأبعاد كانت تتطلب تعبئة طاقاتنا ومواردنا **واستثمار الزمن** بأقصى ما يمكن من فاعلية.

- وكانت نقطة البدء توفير المناخ السياسي والفكري والتشريعي الملائم حيث صدرت القرارات السياسية التي هيأت البيئة المناسبة لإجراء التحولات الاقتصادية المطلوبة وفتحت المجال واسعاً أمام حركية جديدة للاقتصاد الوطني.
- تم فتح أغلب القطاعات الاقتصادية أمام المشروعات الخاصة وأعطت الإجراءات الإصلاحية دفعة مهمة **للاستثمار في مختلف المجالات** وصدر العديد من القرارات الخاصة بتطوير القطاع العام ومعالجة أوضاعه الإنتاجية والإدارية والمالية.
- عمدنا إلى إنشاء عدد من المدن الصناعية والمناطق الحرة التي نجحت في **استيعاب استثمارات واعدة**.
- سيكون من أولوياتنا تزويد قطاع الزراعة بمتطلبات النماء ودرء الانعكاسات السلبية عنه لحيوية هذا القطاع للاقتصاد السوري وأهميته لاكتفائنا الغذائي وأمننا الوطني.
- **ازدادت الاستثمارات** /١٢/ ضعفاً وارتفعت الصادرات السورية إلى الضعف أي إلى /٥٠٥/ مليارات ليرة سورية.
- بذلت جهود كبيرة **من أجل تطوير الموارد البشرية والاستثمار** فيها وتمت الاستعانة بالخبرات الدولية في هذا الشأن ونعمل لكي يتحقق المزيد بحيث يصبح التأهيل المستمر عنواناً أساسياً في خططنا الحكومية.
- **لابد من استكمال الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات وتنويعها وتوجيهها باتجاه القطاعات الواعدة في بلادنا وتجاوز جميع المعوقات البيروقراطية التي تمنع ذلك لا سيما أننا طورنا القوانين الناظمة للاستثمار وقدمنا كل التسهيلات، وقد كان مشجعاً رغم هذه الظروف إن تصل قيمة المشاريع الموافق عليها حسب قانون الاستثمار إلى /٤٧٠/ مليار ليرة سورية وفي القطاع السياحي مائة مليار ليرة سورية، طبعاً العبرة هي في التنفيذ وعلينا إن نعمل جاهدين لكي تتحول كل هذه المشاريع إلى أمر واقع على الأرض.**
- من المهم اعتماد التخطيط الإقليمي في سياساتنا التنموية لتوجيه مشاريعنا المستقبلية بالاتجاه المناسب من خلال وضع خارطة اقتصادية واجتماعية وتعليمية **واستثمارية** واضحة في ضوء الاحتياجات من جهة والمهام الوظيفية لمناطق القطر المختلفة من جهة أخرى وفي إطار تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تتكامل مع الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية في خططنا الراهنة بما يضمن في النهاية الكفاية التنموية الشاملة على صعيد كل منطقة ومحافظة وبشكل متكامل ومتناسق مع باقي مناطق ومحافظات القطر. ٢٠٠٧/٧/١٧

السيد الرئيس بشار حافظ الأسد

رئيس مجلس الوزراء **رئيس المجلس الأعلى للاستثمار** **المهندس محمد ناجي عطري**	**سورية ترحب بالمستثمرين العرب والأجانب وتقديم كافة التسهيلات لهم، والاستثمار في سورية يعطي نتائج مضمونة للمستثمرين وقيمة إضافية عالية.**
نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية **السيد عبد الله الدردري**	**سورية تقدم كافة التسهيلات لإنجاح الاستثمارات ويمكن أن تستفيد من جميع الخبرات التي يمكن أن تفيد في تطوير مجال الأعمال والاستثمار.**
سماحة الدكتور أحمد حسون **المفتي العام للجمهورية** **وغبطة البطريرك أغناطيوس** **الرابع هزيم**	من أجمل اللحظات في حفل افتتاح مؤتمر المغتربين الثاني حين تشابكت فيها يدا سماحة مفتي الجمهورية الدكتور أحمد حسون وغبطة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، في إشارة لافتة إلى التآخي الذي تعيشه الأديان في سورية، فتحدث بعذوبة لامست شغاف القلوب والرسالة واحدة: **سورية بلد الأمن والسلام ومن واجب المغتربين أن يستثمروا فيها.** وختم سماحة المفتي خطابه الرشيق بالقول: **" سورية أرض مباركة ومن يستثمر فيها قرشاً حلالاً يعود عليه بمائة".**
الأمير الوليد بن طلال	▪ **لقد وجدنا الاستثمار في سورية جيداً ومثمراً فبدأنا بإنجاز هذا المشروع العالمي (فندق فور سيزن) وسررنا كثيراً عندما لم نجد عقبات تذكر.** ▪ **إن سورية تستطيع دخول عالم التنمية والاستثمار من أوسع أبوابه، وهذا ما نتطلع إليه جميعاً.** ▪ **هنيئاً لنا جميعاً بسورية الآمنة وسورية الصادقة المطمئنة وهنيئاً لسورية بالرئيس بشار الأسد.** ▪ **من بوادر الخير أن أفتتح هذا المشروع اليوم الذي سينعكس في استثمارات أخرى إن شاء الله على جزء من الوطن الحبيب وهذا التزامي يا فخامة الرئيس والتزام شركائي في شركة المملكة الفندقية.**

تقـــــــديم:

يسر **هيئة الاستثمار السورية** أن تقدم تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٧ الذي يهدف إلى تقديم نظرة تحليلية حول أهم التطورات التي يشهدها الاقتصاد السوري بصفة عامة، والاستثمار بصفة خاصة، من خلال تشخيص أهم اتجاهاتـــه وتطوره، ويزداد الحرص اليوم لأن يؤسس هذا التقرير لإصدار اقتصادي دوري وطني يسهم في تتبع تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة ويدعم جهود الحكومة السورية في عملية الإصلاح الاقتصادي التي باتت تعطي أُكلها.

فالاستثمار في سورية على مدى السنوات الأخيرة بات يشكل قصة نجاح مستمرة، لا تتمثل في حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة وحسب بل بتوجهها إلى قطاعات متنوعة لا سيما الصناعة والزراعة والسياحة والخـــدمات الماليـــة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يدل على الجاذبية والعائدية التي تتميز بها كل القطاعات الاقتصادية السورية من دون استثناء، كما يدل على السياسات التي تعتمدها الحكومة في تحفيز الاستثمارات للـــدخول في قطاعـــات إنتاجيـــة، وتتكون مفردات التقرير من ستة فصول أساسية:

- الفصل الأول: يقدم تقييم لأهم التطورات على صعد مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- الفصل الثاني: ويقف على واقع تحسن مناخ الاستثمار.
- الفصل الثالث: يتناول التطورات في مجال الاستثمار تحت مظلة قانون الاســـتثمار رقـــم /١٠/ لعـــام ١٩٩١، ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧.
- الفصل الرابع: يقدم نظرة عامة عن واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى.
- الفصل الخامس: ويبين موقف الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*).
- الفصل السادس: المقترحات والتوصيات والنتائج المستخلصة.

ولا ندعي تمام العمل لكنه مساهمة نحو تطوير بيانات الاستثمار وجعلها ملبيـــة لخدمـــة صـــانعي الـــسياسات وأصحاب القرار ومجتمع الأعمال والهيئات الحكومية والأكاديميين والدارسين والمهتمين، تاركين المجـــال رحبـــاً أمـــام والأفكار والخبرات والأراء، ويستند التقرير بصفة رئيسية إلى البيانات التي توافرت لدى هيئة الاستثمار السورية ســـواء التي ينتجها أو التي حصل عليها من الوزارات والجهات الرسمية المعنية، وننتهز هذه المناسبة للإشادة بالجهود المبذولة مـــن قبل هذه الوزارات والجهات وبخاصة مديريات الاستثمار أو الإحصاء والتخطيط فيها، كما نتوجـــه بالـــشكر لجميـــع العاملين في هيئة الاستثمار ونخص بالشكر لجنة انجاز هذا التقرير السادة: (محمد سيف الدين، هيـــثم مـــصطفى، وائـــل الشيحاوي، لينا الرواس، سعاد سمعان) الذين ساهموا بصورة مباشرة في إطلاقه.

غير أن الشكر يسمو لسيادة الرئيس **بشار حافظ الأسد** (حفظه الله ورعاه) لرعايته واهتمامه ومتابعته المستمرين لـــسير عملية الإصلاح الاقتصادي وفي مقدمتها الاستثمار.

هيئة الاستثمار السورية

المدير العام

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المحتـــــــــــــــــــــــويات

	تقـــــديم:		٣
الفصل الأول:	**مؤشرات الاقتصاد الكلي:**		٦
١	اتجاهات النمو الاقتصادي.		٦
٢	الموازنة العامة.		٦
٣	القطاع المالي والنقدي.		٨
٤	التضخم.		١٢
٥	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.		١٢
٦	معدلات البطالة.		١٢
٧	الميزان التجاري.		١٣
٨	ميزان المدفوعات.		١٣
٩	النظام الضريبي في سورية.		١٤
الفصل الثاني:	**منـــــاخ الاســــتثمار:**		٢٠
١	تحسن مناخ الاستثمار في سورية.		٢٠
٢	أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة إيجاباً على مناخ الاستثمار خلال عام ٢٠٠٧.		٢٢
٣	الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار.		٢٥
٤	التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية.		٢٦
٥	التنظيم المؤسساتي.		٢٧
٦	مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية.		٢٨
٧	الترويج للاستثمار.		٣٠
الفصل الثالث:	**الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١، ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧:**		٣٣
	أولاً: القطاع الصناعي:		٣٨
	أ.	الاستثمارات الصناعية المشملة.	٣٨
	ب.	الاستثمارات الصناعية المنفذة.	٤١
	ج.	الاستثمارات الصناعية الأخرى.	٤٢
	ثانياً: المدن الصناعية:		٤٣
	أ.	استثمارات مدينة حسياء الصناعية.	٤٤
	ب.	استثمارات مدينة الشيخ نجار الصناعية.	٤٥
	ج.	استثمارات مدينة عدرا الصناعية.	٤٦
	د.	إجمالي استثمارات المدن الصناعية.	٤٧
	ثالثاً: قطاع النقل:		٤٨
	أ.	استثمارات النقل المشملة.	٤٨
	ب.	استثمارات النقل المنفذة.	٥٠

	رابعاً: قطاع المجمعات العقارية:		٥١
		استثمارات المجمعات العقارية المشملة والمنفذة.	٥١
	خامساً: قطاع الزراعة:		٥١
		الاستثمارات الزراعية المشملة والمنفذة.	٥١
	سادساً: قطاع الصحة:		٥٢
	أ.	المشافي التخصصية.	٥٢
	ب.	تصنيع الدواء والتجهيزات الطبية.	٥٣
	سابعاً: قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة:		٥٣
		استثمارات النفط والثروة المعدنية والطاقة المشملة والمنفذة.	٥٣
	ثامناً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:		٥٤
	تاسعاً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب الشكل القانوني:		٥٦
	عاشراً: فرص العمل المقدرة للمشاريع الاستثمارية:		٥٨
	حادي عشر: حجم الآلات والمعدات المستورة للمشاريع الاستثمارية:		٥٩
	ثاني عشر: حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الاستثمارية:		٥٩
	ثالث عشر: التوسع في المشاريع القائمة:		٥٩
الفصل الرابع:	**واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى.**		٦٠
١	قطاع السياحة:		٦٠
٢	قطاع المصارف:		٦٦
٣	قطاع التأمين:		٦٨
٤	قطاع المناطق الحرة:		٦٨
الفصل الخامس:	**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).**		٧٠
	أ.	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.	٧٠
	ب.	مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة.	٧١
	ج.	مشاريع الاستثمار الأجنبي المنفذة.	٧٥
	د.	اتجاهات الاستثمار العربية البينية.	٧٦
الفصل السادس:	**المقترحات والتوصيات والنتائج المستخلصة.**		٧٨
	الخاتمة.		٨١
	ملاحـــــــق:		٨٢
		قائمة كبار المستثمرين.	٨٢
		قائمة الاتفاقيات العربية والدولية.	٨٤
		قائمة العناوين الهامة للجهات الحكومية.	٨٨
		قائمة أهم المواقع الإلكترونية.	٩٠
		مؤشرات عامة.	٩١

الفصل الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يمر الاقتصاد السوري بمرحلة تحول حقيقية تتمثل في معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي شهدها العام الفائت، ويدعم هذه المعدلات المرتفعة مجموعة كبيرة من الإجراءات الإصلاحية التي بدأتها الحكومة والتي تهدف لأن يصبح الاقتصاد السوري اقتصاداً متقدماً ومستنداً إلى سياسات تتسم بالشفافية تعمل في إطار قانوني قوي ومؤسسات فعالة طبقاً للمعايير الدولية.

حقق النمو الاقتصادي معدلات لم تشهدها سورية من قبل ومن المرجح أن تستمر هذه المعدلات خلال السنوات القادمة، ولا يدخر صانعو السياسات جهداً لضمان استمرار المعدلات المرتفعة للنمو مع التركيز بشكل خاص على ضمان خلو بيئة الأعمال في سورية من المعوقات، وفيما يلي سوف يتم عرض أهم التطورات في مجال الاقتصاد الكلي منذ مطلع الألفية الثالثة.

١) اتجاهات النمو الاقتصادي:

شهد عام ٢٠٠٧ زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى (٦,٥ %) مقارنة بـ (٥,١ %) عام ٢٠٠٦، وفي ضوء هذا المعدل تتفائل الحكومة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة وأنه هدف يمكن تحقيقه بشكل كبير.

الشكل رقم (1): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000 – 2007)

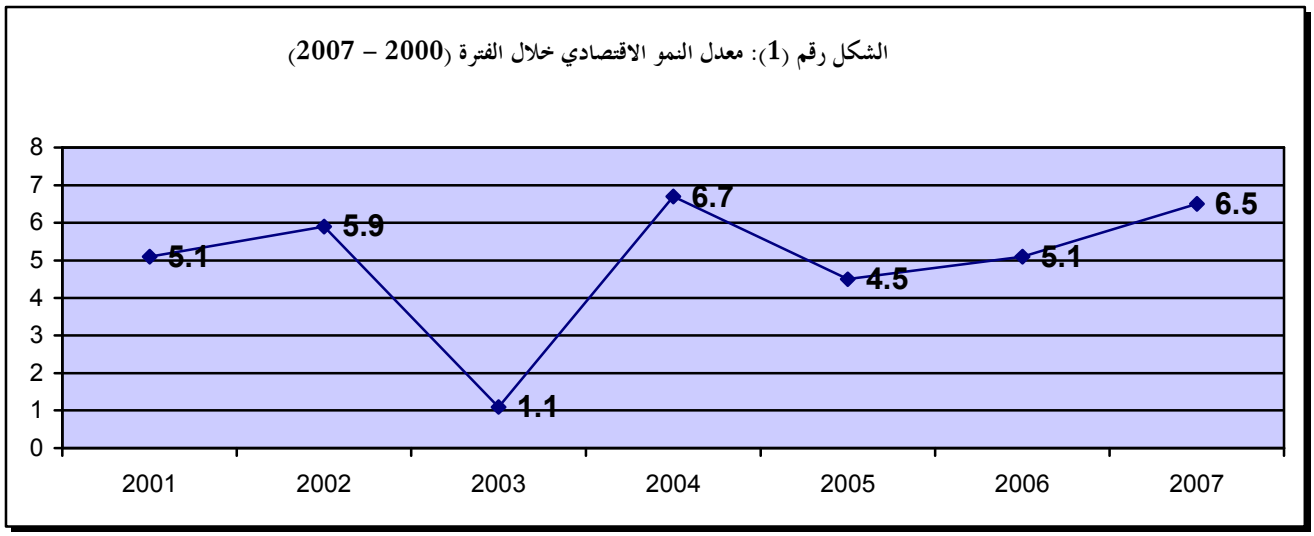

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٢) الموازنة العامة:

بالنظر إلى تطور الموازنة العامة للدولة يظهر ازدياد حجم الموازنة بشقيها (الاستثماري والجاري) خلال السنوات الست الأخيرة بنسبة (٣٠ %)، فازداد حجم الموازنة الاستثمارية بنسبة (٨,٣ %)، وازداد حجم الموازنة الجارية خلال نفس الفترة بنسبة (٤٣,٥ %)، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١): تطور الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٣– ٢٠٠٨ (مليار ل.س)

السنوات	الاستثماري	الجاري	المجموع
٢٠٠٣	٢١١	٢٠٩	٤٢٠
٢٠٠٤	٢١٧	٢٣٣	٤٥٠
٢٠٠٥	١٨٠	٢٠٨	٤٦٠
٢٠٠٦	١٩٥	٣٠٠	٤٩٥
٢٠٠٧	٢٥٨	٣٣٠	٥٨٨
٢٠٠٨	٢٣٠	٣٧٠	٦٠٠
معدل الزيادة	% ٨,٣	% ٤٣,٥	% ٣٠

المصدر: بيانات وزارة المالية.

جدول رقم (٢): العمليات المنفذة للموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٠–٢٠٠٧ (مليون ل.س)

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ *
إجمالي الإيرادات	٢٤٥٥٧٤	٣٠٥٢٨٦	٣٠١٦٦٠	٣٢٠٩٣٩	٣٤٢٤٦٥	٣٥٦٢٩٠	٤٣٤٨٦٥	٥٠٣٦٨٦
إيرادات جارية	١٧٠٨٧٢	٢٢٦٣٢٥	٢٢١٥٨٣	٢٣٦١٢٢	٢٣٨٢٤٢	٢٥١٥٠٩	٢٩٦٦٢٥	٢٦٣٩٢٨
إيرادات استثمارية	٧٤٧٠٢	٧٨٩٦١	٨٠٠٧٧	٨٤٨١٧	١٠٤٢٢٣	١٠٤٧٨١	١٣٨٢٤٠	٢٣٩٧٥٨
إجمالي النفقات	٢٤٦١٩٣	٢٧٤٨٣١	٣١٤٠٥٠	٣٥٣٦٥١	٤٠٥١٤٥	٤٣١٤٠٢	٤٩٣٧٠٠	٥٨٨٠٠٠
نفقات جارية	١٥١٢٩٧	١٦٤٧٦١	١٧٨٣٣٢	٢٠٠٧٨٠	٢٤٨٤٩٧	٢٧٧٠٤٤	٣١٧٢١٣	٣٣٠٠٠٠
نفقات استثمارية	٩٤٨٩٦	١١٠٠٧٠	١٣٥٧١٨	١٥٢٨٧١	١٥٦٦٤٨	١٥٤٣٥٨	١٧٦٤٨٧	٢٥٨٠٠٠
العجز	٦١٩-	٣٠٤٥٥	١٢٣٩٠-	٣١٦٠٧-	٦٢٦٨٠-	٧٥١١٢-	٥٨٨٣٥-	٨٤٣١٣-
المنح	٣٧٩٢	٠	٠	١١٠٥	٠	٠	٠	٠
قروض خارجية	١٥١٨٠	١١٧٩٦	١١٤٥٦	٩٧٠٨	١١٥٧٢	١٤٧٦٩	١٤١٥٩	١٧٩٣٧

* تقديري، و المصدر: بيانات وزارة المالية.

٣) القطاع المالي والنقدي:

رغم تأثير العديد من العوامل السلبية على الخطط الموضوعة لمختلف الفعاليات الاقتصادية فقد حافظ كل من الإنتاج والناتج على الاتجاه العام للنمو في عام ٢٠٠٧ حسب ما أظهرته البيانات الخاصة بتقديرات الإنتاج والناتج لعام ٢٠٠٧، الذي يعتبر العام الثاني للخطة الخمسية العاشرة التي تضمنت توجهات وأهداف طموحة وواقعية للاقتصاد السوري في السنوات الخمس القادمة من أهمها تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن (٧ %) في نهاية الخطة، وإعطاء الأهمية لقطاع الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة ومياه الشرب والإسكان.

أ- الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠ :

ارتفع معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ من (٤ %) في عام ٢٠٠٤ إلى (٤,٧ %) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ثم ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى ما مقداره (٢١٦٩) مليار ل.س أي بزيادة عن عام ٢٠٠٦ قدرها (٥,٧ %)، وقد شملت الزيادة بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة والنقل والمال والتأمين والخدمات.

وقد أسهم قطاع الزراعة والري بنسبة (١٩,٣ %)، والصناعة الاستخراجية نحو (٧,٩ %)، والصناعة التحويلية (٢١,٩ %)، والتجارة (١٣,٦ %) والخدمات بحدود (١١,٧ %)، والنقل والمواصلات والتخزين (١٢,٢ %)، وباقي القطاعات بحدود (١٤ %)، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٣): الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠ (مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	٢٠٠٥		٢٠٠٦		نسبة الزيادة	٢٠٠٧		نسبة الزيادة
	قيمة الإنتاج	المساهمة	قيمة الإنتاج	المساهمة		قيمة الإنتاج	المساهمة	
الزراعة والري	٣٩٨١١٢	٢٠,٣	٤٣٢٧١٣	٢١,١	٩	٤١٨٠٩٦	١٩,٣	-٣
الصناعات الاستخراجية	١٩٩٩١٥	١٠,٢	١٩٢٥٩٤	٩,٤	-٤	١٧١٤٥٠	٧,٩	-١١
الصناعات التحويلية	٤٦٣٨٦٩	٢٣,٧	٤٧٣٤٦٧	٢٣,١	٢	٤٧٤٣٨١	٢١,٩	٠
الكهرباء والمياه	٥٨٧٠٧	٣,٠	٦٤٣٤٦	٣,١	١٠	٨١٤٢٥	٣,٨	-٥
البناء والتشييد	٩٣٢٣٨	٤,٨	١٠١٢٠٣	٤,٩	٩	١٠٨٦٧٨	٥,٠	٧
تجارة الجملة والمفرق	٢٥١٤٩٥	١٢,٨	٢٦٧٩٨٣	١٣,١	٧	٢٩٥٠٤١	١٣,٦	١٠
النقل والمواصلات والتخزين	١٨٣٩٤٤	٩,٤	٢٠٢٢٣٣	٩,٩	١٠	٢٦٥٤٧٣	١٢,٢	٣١
المال والتأمين والعقارات	٦٣٣٠٥	٣,٢	٦٥٩٧٩	٣,٢	٤	١٠٦٧٦٢	٤,٩	٦٢
خدمات المجتمع	٢٢٩٠١٣	١١,٧	٢٣٩٠٦٨	١١,٧	٤	٢٥٢٨٥٣	١١,٧	٦
الرسوم	١٧٥٠٠	٠,٩	١١٩٠١	٠,٦	-٣٢	١٥١٥٣	٠,٧	٢٧
المجموع العام	**١٩٥٩٠٩٨**	**١٠٠**	**٢٠٥١٤٨٧**	**١٠٠**	**٤,٧**	**٢١٦٩٣١٢**	**١٠٠**	**٥,٧**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

يضاف إلى ذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي ارتفع مـــن (٥٢,٣%) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٠,٥ %) في عام ٢٠٠٧، تناسب ذلك عكساً بتراجع مساهمة القطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي من (٤٧,٧ %) في عام ٢٠٠٠ ليبلغ (٣٩,٥ %) عام ٢٠٠٧ كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (٤): مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الإنتاج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٠	٧٤٢٣٠٣	٨١٤٨١٦	١٥٥٧١١٩	٤٧,٧	٥٢,٣	١٠٠
٢٠٠١	٧٢٢٠٠٧	٩٠٨٦٠٧	١٦٣٠٦١٤	٤٤,٣	٥٥,٧	١٠٠
٢٠٠٢	٧٤٩٠١٧	٩٦٠٧٥٢	١٧٠٩٧٦٩	٤٣,٨	٥٦,٢	١٠٠
٢٠٠٣	٧٢٠٤٠٢	١٠٢٥٠٤٠	١٧٤٥٤٤٢	٤١,٣	٥٨,٧	١٠٠
٢٠٠٤	٧٧٩٤٧٩	١٠٦٩٢٩٦	١٨٤٨٧٧٥	٤٢,٢	٥٧,٨	١٠٠
٢٠٠٥	٧٨٩١٣٣	١١٦٩٩٦٥	١٩٥٩٠٩٨	٤٠,٣	٥٩,٧	١٠٠
٢٠٠٦	٨٠٩٩١٧	١٢٤١٥٧٠	٢٠٥١٤٨٧	٣٩,٥	٦٠,٥	١٠٠
٢٠٠٧	٨٥٦٤٣٤	١٣١٢٨٧٨	٢١٦٩٣١٢	٣٩,٥	٦٠,٥	١٠٠

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ب- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠ :

ارتفع كذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (٤,٥ %) في عام ٢٠٠٥ ووصـــل في عـــام ٢٠٠٦ إلى حدود (٥,١ %)، ثم إلى (٦,٥ %) عام ٢٠٠٧، فبلغت هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي عـــام ٢٠٠٧ حسب البيانات الأولية ما مقداره /١٢٦٩/ مليار ل.س بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ورافق ذلك زيادة مجمل النـــاتج في عام ٢٠٠٧ للقطاعات (البناء والتشييد، النقل والمواصلات، التجارة، المال والتأمين، الخدمات).

وقد أثر ذلك على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيـــث بقيـــت مساهمة قطاع الزراعة والري بحوالي (٢٣ %)، في حين تراجعت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من (١٦,٦ %) في عام ٢٠٠٥ إلى (١٣ %) في عام ٢٠٠٧، وارتفعت نسبة مساهمة النقل إلى (١٢,١ %)، والمـــال والتـــأمين إلى (٦,٥ %)، والخدمات إلى (١٥ %)، والجدول التالي يوضح نسب مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي:

جدول رقم (٥): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	٢٠٠٥		٢٠٠٦		نسبة الزيادة	٢٠٠٧		نسبة الزيادة
	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة		قيمة الناتج	المساهمة	
الزراعة والري	٢٦٥٥٠٤	٢٣,٤	٢٩٢٤٥٧	٢٤,٥	١٠	٢٨٨٤٨٦	٢٢,٧	-١
الصناعات الاستخراجية	١٨٨٢٤٢	١٦,٦	١٨١٦٦٢	١٥,٢	-٣	١٦٣٣٧١	١٢,٩	-١٠
الصناعات التحويلية	٨٤٥٤٥	٧,٤	٩٠٠٥٦	٧,٦	٧	٩٦٠٦١	٧,٦	٧
الكهرباء والمياه	٢٠٩٩٢	١,٨	٢٤١٨٥	٢,٠	١٥	٢٥١٦١	٢,٠	٤
البناء والتشييد	٣٦٤٣٨	٣,٢	٣٩٦٩٩	٣,٣	٣	٥١٦٧٤	٤,١	٣٠
تجارة الجملة والمفرق	٢١٠٠٩٤	١٨,٥	٢٢١٧٨٥	١٨,٦	٦	٢٣٥٨١٢	١٨,٦	٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٢٥٤٦٤	١١,١	١٣٨٤٥١	١١,٦	١٠	١٥٣٩٥٨	١٢,١	١١
المال والتأمين والعقارات	٥٦٥٨٢	٥,٠	٥٨٢٠٨	٤,٩	٣	٨٢٦٣١	٦,٥	٤٢
خدمات المجتمع	١٥٢٧٠٢	١٣,٥	١٦٠٧٩٥	١٣,٥	٥	١٨٦٢١٢	١٤,٧	١٦
الرسوم	-٥٧٠٢	-١	-١٤٥٥٩	-١	١٥٥	-١٣٥٤٦	-١	-٧
المجموع العام	**١١٣٤٨٦١**	**١٠٠**	**١١٩٢٧٣٩**	**١٠٠**	**٥,١**	**١٢٦٩٨٢٠**	**١٠٠**	**٦,٥**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وتدل البيانات إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (٥٦ %) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٥,٥ %) في عام ٢٠٠٧، وبالمقابل فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج بتناسب عكسي وفق ما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (٦): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) (مليون ل.س)

السنوات	الناتج			نسب مساهمة الناتج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٠	٣٩٧٥٦٠	٥٠٦٣٨٤	903944	٤٤	٥٦	١٠٠
٢٠٠١	٣٨٧٥٢٩	٥٦٢٧١٦	٩٥٠٢٤٥	٤٠,٨	٥٩,٢	١٠٠
٢٠٠٢	٤٠١٥٣٤	٦٠٤٨٩٧	١٠٠٦٤٣١	٣٩,٩	٦٠,١	١٠٠
٢٠٠٣	٣٧٦١٢٣	٦٤١٤٩٦	١٠١٧٦١٩	٣٧	٦٣	١٠٠
٢٠٠٤	٤٢٤٩٠٢	٦٦١٠٨٩	١٠٨٥٩٩١	٣٩,١	٦٠,٩	١٠٠
٢٠٠٥	٤١٥٧١٧	٧١٩١٤٣	١١٣٤٨٦٠	٣٦,٦	٦٣,٤	١٠٠
٢٠٠٦	٤٢٥٧٥٠	٧٦٦٩٩٠	١١٩٢٧٤٠	٣٥,٧	٦٤,٣	١٠٠
٢٠٠٧	٤٣٨٠٨٨	٨٣١٧٣٢	١٢٦٩٨٢٠	٣٤,٥	٦٥,٥	١٠٠

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الازدياد الملحوظ لقيم (الدعم الحكومي) لعدد من الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة المذكورة أثر على معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وعلى نسب مساهمة تلك القطاعات فيه وسجلت تراجعاً بسبب ازدياد مقدار الدعم من (٤٩) مليار ل.س في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى (٩٥) مليار ل.س في عام ٢٠٠٤ وإلى (١٨٥) مليار ل.س في عام ٢٠٠٥، وإلى (٢٥٧) مليار ل.س عام ٢٠٠٦ ويتوقع أن يصل في عام ٢٠٠٧ إلى (٣٧٤) مليار ل.س، ولازال في ازدياد مضطرد.

ج- التكوين الرأسمالي (الاستثمارات قطاع عام وخاص):

بلغت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني (٢٦ %) في عام ٢٠٠٦ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ وبما يعادل (٣١٥) مليار ليرة سورية، ساهم فيها القطاع العام بنسبة (٤٦ %) من مجمل هذا التكوين، والقطاع الخاص بنسبة (٥٤ %) مقابل (٢٦,٢ %) في عام ٢٠٠٥ وبما يعادل (٣٠٣) مليار ل.س، أسهم القطاع العام بنسبة (٤٨ %) من مجمل التكوين والقطاع الخاص بنسبة (٥٢ %)، مما يلاحظ تقدم مساهمة القطاع الخاص عن القطاع العام في عملية التنمية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) مبيناً ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٧): مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي (مليون ل.س)

السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠			نسبة المساهمة %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٣	١٤٧٠٨٧	٨٧٧٣١	٢٣٤٨١٨	٦٢,٦	٣٧,٤	١٠٠ %
٢٠٠٤	١٣٥٧٧٠	١٤٥٦٤٩	٢٨١٤١٩	٤٨,٢	٥١,٨	١٠٠ %
٢٠٠٥	١٤٥٧٩٨	١٥٧٣٣١	٣٠٣١٢٩	٤٨	٥٢	١٠٠ %
٢٠٠٦	١٤٥٠٠٠	١٧٠٢٣٢	٣١٥٢٣٢	٤٦	٥٤	١٠٠ %

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

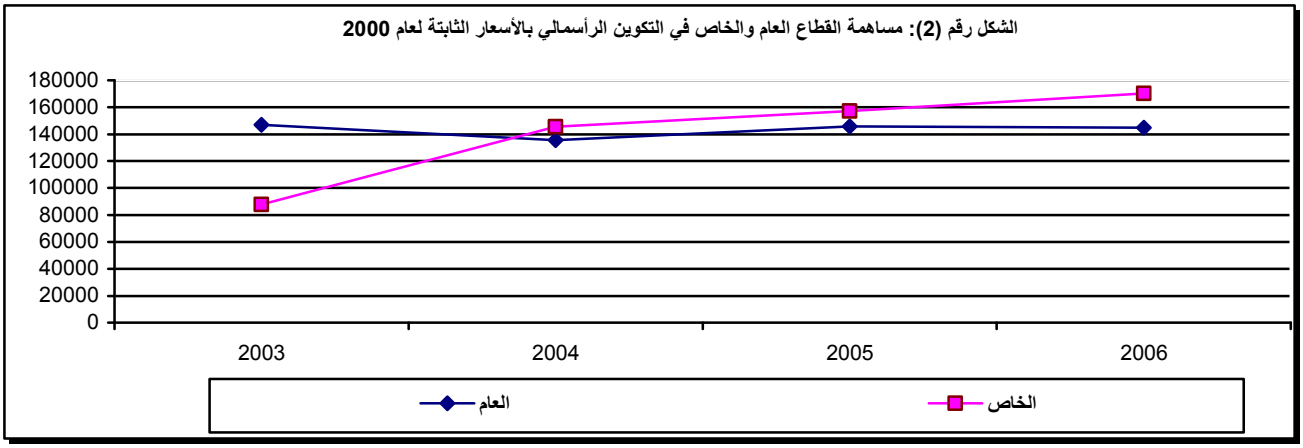

٤) التضخم:

تفيد البيانات الإحصائية إلى تغير حصل على معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) الذي بلغ (٩,٨ %) في عام ٢٠٠٠ وتأرجح ليبلغ (١٢,٩ %) في عام ٢٠٠٥، ثم تراجع إلى (٩,١ %) عام ٢٠٠٦، وتشير التقديرات إلى ارتفاعه نحو معدل قدره (٩,٦ %) في عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٨): معدلات التضخم خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل التضخم	٩,٨	٢,٥	-١,٥	٣,٨	١٠,٩	١٢,٩	٩,١	٩,٦

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٥) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

تدل البيانات إلى ازدياد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠) بمقدار (١,٦ %) في عام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٣ ، لترتفع إلى (٢,٨ %) في عام ٢٠٠٥ مع توقع أن ترتفع هذه الحصة في عام ٢٠٠٧ إلى نحو (٣,٣ %) تقريباً.

٦) معدلات البطالة :

تشير بيانات مسوح قوة العمل التي ينفذها المكتب المركزي للإحصاء للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) إلى انخفاض ملموس في معدلات البطالة بدأ من (١٠,٩ %) في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي (٩ %) عام ٢٠٠٤ ثم إلى (٨ %) عام ٢٠٠٥ وارتفع نسبياً إلى حوالي (٨,٣ %) في عام ٢٠٠٧ وقد قدر عدد المتعطلين عن العمل في منتصف عام ٢٠٠٧ بحوالي (٤٦٨) ألف متعطل، وكان ذلك بسبب الإجراءات التي اتخذها الحكومة للحد من ظاهرة البطالة وزيادة الاستثمارات.

جدول رقم (٩): معدلات البطالة خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل البطالة	٩,٥	١٠,٣	١١,٧	١٠,٩	٩	٨	٨,٢	٨,٣

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٧) الميزان التجاري:

يميل الميزان التجاري لصالح الصادرات من السلع بالأسعار الجارية خلال السنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٦) حيث ازدادت قيمة الصادرات من السلع والخدمات من (٣٠٥,٧) مليار ل.س في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى (٦٧٣,٥) مليار ل.س عام ٢٠٠٦، وكذلك ارتفعت قيمة المستوردات من (٢٤٧,٢) مليار ل.س لتصل إلى (٦٠٧,٦) مليار ل.س خلال نفس الفترة، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١٠): الميزان التجاري للسنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ (مليون ل.س)

السنوات	السلع والخدمات بالأسعار الجارية		
	الصادرات	المستوردات	الفائض + العجز-
٢٠٠٠	٣٠٥٦٨٠	٢٤٧٢١٠	٥٨٤٧٠
٢٠٠١	٣٥٩٤١٧	٣١٣٩٠٣	٤٥٥١٤
٢٠٠٢	٤٠٣٦٧٠	٣٤٥٠٦٧	٥٨٦٠٣
٢٠٠٣	٣٥٩٥٢٨	٣٠٦٨٧٣	٥٢٦٥٥
٢٠٠٤	٥٠٧٤٩٧	٤٧٤٣٩٣	٣٣١٠٤
٢٠٠٥	٦٠٨٤٩٧	٥٨٩٧٢٤	١٨٧٧٣
٢٠٠٦	٦٧٣٥٤٤	٦٠٧٥٦٠	٦٥٩٨٤

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (3): تطورالميزان التجاري السوري خلال الفترة (2000 - 2006)

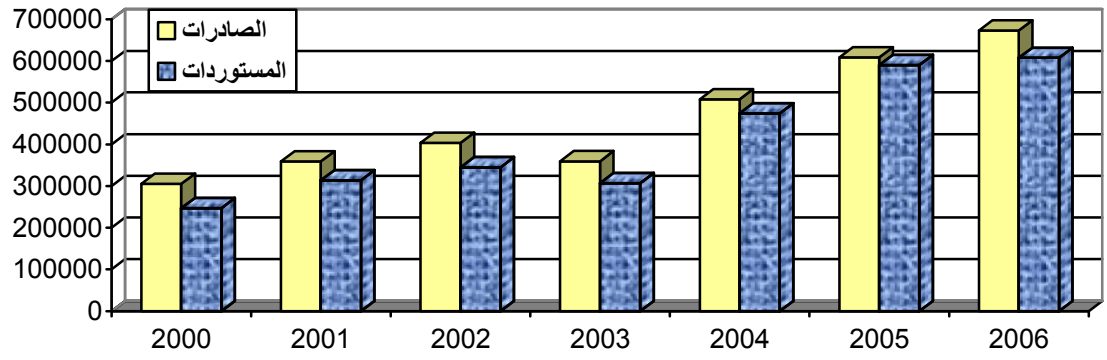

٨) ميزان المدفوعات :

اتجه الميزان الكلي للمدفوعات (الحساب الجاري والرأسمالي والمالي) بالأسعار الجارية خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ لتسجيل عجز في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٦ بلغ (٥٨٥١-) مليون ل.س، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١١): ميزان المدفوعات للسنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ (مليون ل.س)

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)		
	دائن	مدين	الرصيد
٢٠٠٠	٤١٩٣٢٧	٣٨٣٣٠٨	٣٦٠١٩
٢٠٠١	٤٧٢٧٦٥	٤٤٢٥٠٨	٣٠٢٥٧
٢٠٠٢	٥٠٥١٧٨	٤٧٩٨٢١	٢٥٣٥٧
٢٠٠٣	٤٦٩٠٧٠	٤٣٧٨٧٠	٣١٢٠٠
٢٠٠٤	٦٧٢٢٩٠	٦٤٥٨٢٧	٢٦٤٦٣
٢٠٠٥	٧٩٧٧٦٢	٧٨٩٥٦٤	٨١٩٨
٢٠٠٦	٨٢١٠٦٠	٨٢٦٩١١	-٥٨٥١

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٩) النظام الضريبي في سورية:[1]

تعود نشأة النظام الضريبي في سورية إلى بدايات القرن العشرين، فمع فجر الاستقلال بدأت معالم النظام الضريبي السوري بالتبلور فصدرت تشريعات عديدة في ذلك الوقت أقرت بفرض ضرائب ورسوم جمركية وغير جمركية، وصدرت تشريعات أخرى في العقود التي تلت ذلك أضافت ضرائب ورسوم جديدة أو عدلت في الضرائب والرسوم القديمة، وفي أواخر عام ٢٠٠٣ بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، وكان من أول ما صدر القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ (قانون ضرائب الدخل) وحل محل القانون /٨٥/ لعام ١٩٤٩ والقانون رقم /٢٥/ لعام ٢٠٠٣ (قانون مكافحة التهرب الضريبي) ثم تتالى صدور القوانين والتشريعات الحديثة في قطاع الضرائب والرسوم ليصل عدد هذه التشريعات الجديدة إلى حوالي /٣٠/ نصاً تشريعياً حديثاً نافذاً حالياً حتى تاريخه.

أ- ملامح النظام الضريبي السوري الحديث :

ركزت الموجة الأولى من إصلاح النظام الضريبي السوري على:

- إلغاء بعض الضرائب والرسوم القديمة والتي لم تعد مناسبة للظروف الحالية، إضافة إلى أن جدواها الاقتصادية لم تعد قائمة مثل رسم المواشي، ضريبة الآلات، رسم التركات والهبات والوصايا، رسم الاغتراب، رسم التصديق القنصلي، ورسوم أخرى، واستطاعت وزارة المالية عبر تحسين آليات التحقق والتحصيل، التعويض عن الموارد التي كانت تأتي من هذه الضرائب والرسوم، لا بل تمكنت من زيادتها.
- **تخفيض معدلات الضرائب والرسوم:** اتسم النظام الضريبي القديم بارتفاع معدلاته فوصل معدل ضريبة الدخل إلى حوالي ٩٢%، ثم انخفض إلى حوالي ٦٣%، ثم إلى ٣٥% في ٢٠٠٤/١/١ ثم إلى ٢٨% في ٢٠٠٧/١/١) وهذه المعدلات العالية كانت السبب الرئيسي للتهرب الضريبي في سورية، كما خفضت معدلات الرسوم ومنها الرسوم

[1] المصدر: (دراسة مقارنة) للدكتور محمد الحسين وزير المالية نشرت على موقع وزارة المالية الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٧.

الجمركية، فمثلاً كان أعلى معدل للرسم الجمركي يصل إلى ٢٥٥ %، بينما اليوم أعلى معدل هو ٦٠%، وأصبح المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية في سورية هو ١٤,٥%، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى ١% للمواد الأولية ويمكن أن تتصاعد إلى ٥% فقط بالنسبة لباقي المستلزمات النصف المصنعة أو المصنعة، مما شكل دعماً حقيقياً للصناعة السورية، وأسهم في زيادة الاستثمارات المباشرة في السنوات الأخيرة.

- عملت التشريعات الجديدة على تبسيط الإجراءات الضريبية وجعلها أكثر شفافية وسهولة، وألغت التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية والعلاقات الشخصية، وتحقق ذلك بالكامل في ضرائب الدخل على الأرباح الحقيقية، وكذلك في ضرائب الرواتب والأجور، والتعهدات والتوريدات، وتجارة العقارات والمستوردات.
- على التوازي انطلقت جهود مكافحة التهرب الضريبي، مع صدور القانون رقم /٢٥/ لعام ٢٠٠٣، والذي تضمن إجراءات رادعة بحق المتهربين ضريبياً واستطاع هذا القانون إعادة أموال هامة للخزينة.

ب- نتائج النظام الضريبي السوري :

جدول رقم (١٢): الحصيلة الفعلية لقطاع الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم الجمركية للسنوات ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ كما يلي:

السنة	١٩٩٠	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الحصيلة الفعلية (مليار ل.س)	٤٩,٢٧٧	١٣٠,٣١٥	١٧٠,٨٧٢	٢٢١,٥٨٣	٢٣٨,٢٤٢	٢٥١,٥٠٩	٢٩٧

يلاحظ أن السنوات الأخيرة، بدءاً من عام ٢٠٠٥ سجلت زيادات ملحوظة في الحصيلة الفعلية، على الرغم من تخفيض المعدلات وإلغاء بعض الضرائب والرسوم، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وخاصة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، إذ بلغت الزيادة في عام ٢٠٠٧ حوالي ٢١٠ مليار ليرة سورية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من /١٤٣٠,٩/ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٠٥إلى /١٦٤٠,٦/مليار ليرة سورية لعام ٢٠٠٧[٢] أو بنسبة زيادة حوالي ١٤,٦% بينما بلغت الزيادة في الحصيلة الضريبية لعام ٢٠٠٧ حوالي ٤٧ مليار ليرة سورية أو ما نسبته ١٨,٧ % عن عام ٢٠٠٥، وقد ازدادت الحصيلة الفعلية من الرسوم الجمركية بشكل عام من /٢٦,٧٠٨/مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٥ (كان مرسوم تخفيض التعريفة الجمركية على السيارات رقم /١٩٧/ الصادر في ٢٠٠٥/٥/٦ قد أصبح نافذاً في ٢٠٠٥/٦/١) إلى /٢٨,٥٨٠/مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٧ ، أي أن الزيادة بلغت حوالي /٢/ مليار ليرة سورية في عام واحد .

مقارنة لنتائج بعض الأنظمة الضريبية في العالم :

- بمقارنة النظام الضريبي السوري مع الأنظمة الضريبية في بعض الدول المتقدمة وبعض الدول العربية من حيث نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد التالي:

[2] إحصائيات حديثة وفعلية من المكتب المركزي للإحصاء .

جدول رقم (١٣):

الدولـــــــــة	نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
السويد	% ٣٧,٤
الدانمارك	% ٤٩,١
فرنسا	% ٢٧,٢
ألمانيا	% ٢٢,٣
بريطانيا	% ٢٩,٨
الاتحاد الأوربي	% ٢٦,٦
الولايات المتحدة الأمريكية [٣]	% ١٨,٤
المغرب	% ٢١,١
تونس	% ٢١,٣
الأردن	% ١٩,٦
مصر	% ١٩,٥
سورية	% ١٨,١٠

ويشار إلى أن سورية تستهدف رفع نسبة مساهمة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود /٢٥%/ خـــلال السنوات القادمة.

- **معدلات الضريبة على الدخل:**

جدول رقم (١٤):

الدولـــــة	معدل الضريبة على الشركات	معدل الضريبة على الأفراد
السويد	% ٢٨	% ٢٥ – ٠
الدانمرك	% ٢٨	% ٣٠ – ٥,٥
فرنسا	% ٣٣,٣	% ٤٨ – ٠
ألمانيا	% ٢٥	% ٤٢ – ٠
الولايات المتحدة	% ٣٥ – ١٥	% ٣٥ – ١٠
المغرب	% ٣٥	% ٤٢ – ٠
تونس	% ٣٥	% ٣٥ – ٠
الأردن	% ٣٥ – ١٥	% ٢٥ – ٥
مصر	% ٢٠	% ٢٠ – ٠
سورية	% ٢٨ – ٠	% ٢٨ – ٠

[3] – المصدر (CBO) مكتب الكونغرس للميزانية، والمعلومات حصيلة عام ٢٠٠٧.

- **الحصيلة الضريبية ونصيب الفرد من الضرائب:**

جدول رقم (١٥):

الدولـــــــة	الإيرادات الضريبية (مليار يورو)	نصيب الفرد من الضرائب (يورو)
السويد	١٠٧,٧١	١١٩٥٢,٦
الدانمارك	١٠٢,١٢	١٨٨٧١
فرنسا	٤٦٥,١٢	٧٤٣٩,٧
ألمانيا	٥٠١,٠٨	٦٠٧٣,٦
بريطانيا	٥٣٣,٧١	٥٨٦١,٣
الاتحاد الأوربي	٢٨٧٧,٣٢	٥٨٦١,٣
الولايات المتحدة	١٨٤٦,٨	٦٢٣٠,٥
المغرب	١٠,٠١٥	٣٠٥,٨
تونس	٤,٩٤٨	٤٩٥
الأردن	٢,٠٠٤	٣٥٢,٩
مصر	١٢,٩	١٦٣,٣
سورية	٤,٥	٢٥٠

- **هيكلية توزع الإيرادات الضريبية :**

جدول رقم (١٦):

الدولـــــــة	نسبة الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب غير المباشرة	الضرائب الأخرى	المجموع
السويد	% ٣٩,٣	% ٣٣,٨	% ٢٦,٩	% ١٠٠
الدانمارك	% ٦٢,٥	% ٣٥,٦	% ١,٩	% ١٠٠
فرنسا	% ٢٧,١	% ٣٦	% ٣٦,٩	% ١٠٠
ألمانيا	% ٢٦,٦	% ٣١,٣	% ٤٢,١	% ١٠٠
بريطانيا	% ٤٥,٤	% ٣٥,٨	% ١٨,٨	% ١٠٠
الاتحاد الأوربي	% ٣١,١	% ٣٩,١	% ٢٩,٨	% ١٠٠
الولايات المتحدة [4]	% ٥٨,٠٦	% ٥,٢	% ٣٦,٧٤	% ١٠٠
المغرب	% ٣٩,٤	% ٤٣,٦	% ١٧	% ١٠٠
تونس	% ٣٦,٤	% ٥٧,١	% ٦,٥	% ١٠٠
الأردن	% ١٦	% ٦٦,٧	% ١٧,٣	% ١٠٠
مصر	% ٤٩,٤	% ٣٦,٤	% ١٤,٢	% ١٠٠
سورية	% ٥٧,٦٣	% ١٨,٩٢	% ٢٣,٤٥	% ١٠٠

تؤكد هذه المؤشرات مواكبة النظام الضريبي السوري لأنظمة الدول الأخرى ويسعى لمواكبة المعايير الدولية.

[4] - البيانات لعام ٢٠٠٧، أما بيانات باقي الدول فهي لعام ٢٠٠٥.

ج- المحاور الرئيسية لتطوير النظام الضريبي السوري:

يعتبر النظام الضريبي المصدر الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدولة والممول الأساسي للإنفاق العام، إضافة إلى ذلك يعول عليه للتعويض عن الإيرادات النفطية وكذلك فوائض المؤسسات الاقتصادية الحكومية حيث يشهد هذين المصدرين للإيرادات تراجعاً كبيراً، ومن محاور استكمال إصلاح النظام الضريبي السوري نذكر ما يلي:

١- الاستمرار بجهود مكافحة التهرب الضريبي : فقد تم كشف العديد من المطارح الضريبية التي كانت مخفيّة في السابق ومنه أتت الزيادة في الحصيلة الإجمالية للضرائب رغم تخفيض معدلات الضرائب والرسوم.

٢- تعميم مبدأ أقسام لكبار دافعي الضرائب التي تعتمد مبادئ الثقة والتقدير الذاتي وتقديم أفضل الخدمات لهم، لأن هؤلاء يساهمون بما نسبته حوالي ٧٠% من الحصيلة الضريبية الإجمالية.

٣- استكمال إصلاح الإدارة الضريبية، وإحداث هيئة مستقلة تقود الإدارات الضريبية المتعددة في وزارة المالية، الأمر الذي يوفر سيوفر المرونة للعمل الضريبي، وسيتم ترتيب دافعي الضرائب إلى كبار ومتوسطي وصغار حسب حجم الضرائب التي يدفعون وهذا يساعد في تركيز أكبر على كبار ومتوسطي دافعي الضرائب.

٤- الاستمرار في تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من الروتين، وبنفس الوقت الاستمرار في تدريب العاملين في الدوائر المالية مما سيسهم في تقديم أفضل الخدمات للأخوة المواطنين بأفضل وأسهل الطرق.

٥- إدخال الضريبة على القيمة المضافة بدءاً من عام ٢٠٠٩ شريطة استكمال التحضيرات والاستعدادات اللازمة بما فيها جاهزية الاقتصاد السوري لها، قبل ذلك الموعد.

٦- وزارة المالية، وعبر أدوات السياسة المالية، تبذل الجهود وستبقى مستعدة لاستخدام أدوات السياسة المالية في الحد من التضخم وارتفاع الأسعار.

د- الحوافز الضريبية الممنوحة وفق أحكام مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧:

نص المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦ لضريبة الدخل.

- يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى (**٢٨ %**) على الأرباح الصافية.
- أما الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن /**٥٠%**/ فمعدلها الضريبي /**١٤%**/.

أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي /**٢٢%** /، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:

- **درجتان** للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).
- **درجة** واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم /٢٥/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجتان** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /٧٥/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **ثلاث درجات** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /١٥٠/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجة** واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.

- **درجتان** للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
- **درجتان** لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة.

♦ **درجتان** في ضوء توفر أي من الأسس الآتية:

- المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية ويتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الصناعة.
- المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة ويتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل السيد وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الكهرباء.
- المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي ويتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل السيد وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الإدارة المحلية و البيئة.
- المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير /٥٠ % / من إنتاجها و يتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل السيد وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الاقتصاد والتجارة.

- **درجتان** للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة)[5].

[5] منحت بموجب قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦.

١. تحسن مناخ الاستثمار في سورية:

إن الحكومة السورية ملتزمة بسياستها الإصلاحية العامة وتسريع وتيرة الانتقال إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" مواصلة جهودها الحثيثة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ومنها بيئة أداء الأعمال، في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي التي اتضحت معالمها مؤكدة سلامة التوجه وأهمية الأهداف، وبدا أن الحكومة عاقدة عزمها على تحقيق النجاح برعاية واهتمام السيد الرئيس **بشار الأسد**.

والإصلاح كحالة انتقالية استدعى توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الحاضنة لخلق إطار استثماري يكون مواكباً له ويلبي تطلعات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، حيث صدر خلال السنوات الأخيرة حزمة واسعة من التشريعات هدفت إلى تنشيط الأدوات الاقتصادية الفاعلة وفي مقدمتها جذب وتحريض رؤوس الأموال من خلال تنظيم وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

وقد حددت الخطة الخمسية العاشرة الاستثمار هدفاً اقتصادياً وطنياً ليكون محرك دفع وبوصلة لخطة التنمية المستدامة بمختلف أدواتها كسبيل نحو زيادات في معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للمجتمع فوفرت حوافز تشجيعية لمختلف القطاعات والأنشطة مؤكدة على دور وأداء القطاع الخاص في نجاح خططها التنموية، معتمدة على توفر مقومات المناخ الجاذب.

وتركز الاهتمام على تحسين مناخ الاستثمار السوري من خلال تطوير التشريعات اللازمة وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار وتحديث القطاع الصناعي وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، وخلق المرونة في سوق العمل، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستمرار بتطوير البنى التحتية اللازمة والمقبولة الكلفة، وتعزيز الاقتصاد الجديد بالولوج إلى علم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإحداث تغيّر في الثقافة الاستثمارية من أجل تعزيز الانفتاح وتبني التغيير، وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعربية والدولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة وتطوير القائم منها، وتعزيز المشاركة والشفافية، وواصلت برامجها لتخفيض معدلات البطالة..الخ.

وأهم ما يمتاز به المناخ الاستثماري في سورية:

- الموقع الجغرافي المتميز الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث.
- البنية السياسية المستقرة والآمنة والتآلف الوطني المشهود.
- محدودية المديونية الخارجية، و ثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية على مدة سنوات طويلة.
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات وضمانات خاصة للمشاريع الاستثمارية.
- بنى تحتية ملائمة، ومناطق صناعية مجهزة تتطور باستمرار، وموارد بشرية مؤهلة وأجور رخيصة.
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية وانخفاض تكاليف الإنتاج.

لا بد في هذا السياق من التأكيد على الحقائق الأساسية التالية:

- عضوية سورية في المنظمات التجارية والاقتصادية العربية والدولية:
  - ❖ جامعة الدول العربية.
  - ❖ منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.
  - ❖ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (CAEU).
  - ❖ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
  - ❖ منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO).
  - ❖ الأمم المتحدة (U.N).
  - ❖ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).
  - ❖ منظمة المؤتمر الإسلامي.
  - ❖ البنك الإسلامي للتنمية.
  - ❖ البنك الدولي (**W.B**).
  - ❖ صندوق النقد الدولي.
  - ❖ منظمة الأسكوا.
  - ❖ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
  - ❖ الشبكة الأورو متوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (ANIMA).
  - ❖ وفي تموز ٢٠٠٢، أصبحت سورية عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). [٦]
  - ❖ انضمت سورية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي يوفر التسهيلات لفض نزاعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.
  - ❖ تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (**WOT**).
- باتت سورية مهيأة أكثر من أي وقت مضى للانطلاق في مجال الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والإقرار العام بأهمية الاستثمار، فبدأت بتطوير أدوات تشجيع الاستثمار من خلال تحسين التنظيم المؤسساتي، وإيجاد استراتيجية شاملة للاستثمار الخارجي تتجاوز الحوافز والمناطق الصناعية لتشمل توفير التسهيلات والمعلومات الكافية والمصارف التجارية القادرة على المنافسة وأنظمة تسوية التراعات .. الخ، والقيام بنشاطات الترويج للاستثمار، وتسهيل التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة عن الاستثمار عبر "**هيئة الاستثمار السورية**".
- بناء بيئة اقتصادية سليمة ملائمة للأعمال، وتبني الطرائق الأساسية التي تستخدمها السياسات الفعالة لتشجيع الاستثمار (بناء صورة سورية الحديثة، والعمل على استهداف المستثمر والقطاع..الخ).

[6] = الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) تأسست عام ١٩٨٨وتشجع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، كذلك توفر الدعم الفني الذي يساعد البلدان النامية في تعزيز فرص الاستثمار، كما تستخدم خدماتها في التخفيف من العوائق المحتملة التي تقف في وجه الاستثمار.

- ثمة موجة شاملة من التغيير الإيجابي الذي يؤسس لزخم أوسع ويكتسب تأييداً متزايداً في مختلف الأوساط والفعاليات الاقتصادية، يرافقها تفاؤل بإمكانيات سورية وقدرتها على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناشئة مستفيدة من إرثها وتاريخها الطويل، ومواردها الغنية، والعقلية الريادية لقيادتها وشعبها.
- متابعة الحكومة لبرنامجها في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحسين المناخ الاستثماري، إلى جانب مشاركة المجتمع السوري بمختلف فئاته وتنظيماته في عملية صنع القرار والشأن الاقتصادي في البلاد.

٢. أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة إيجاباً على مناخ الاستثمار خلال عام ٢٠٠٧.

كان للأحداث الآتية آثاراً إيجابية على مناخ الاستثمار:

- زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى تركية وإيران والارتقاء بالعلاقات السياسية والاقتصادية معهما إلى مستوى متميز.
- الاستمرار بتعزيز العلاقات العربية والإقليمية والعالمية، وإبرام العديد من الاتفاقيات.
- فك الارتباط بين الليرة السورية والدولار الأمريكي.
- الانخفاض العالمي لأسعار الدولار.
- تطور العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع العراق.
- شهود المداخيل العربية مزيداً من النمو ولاسيما المداخيل النفطية والغاز.

كما كان للأحداث الآتية آثارها السلبية:

- الوضع الأمني والسياسي في العراق ولبنان وفلسطين المحتلة.
- تواصل الضغوط الخارجية على سورية جراء مواقفها المبدأية والثابتة.
- الارتفاع العالمي لأسعار بعض السلع والخدمات (النفط، الذهب، المعادن، القمح، الذرة، الأعلاف ..).

منذ تولي السيد الرئيس بشار الأسد ولايته الدستورية عام ٢٠٠٠، حدثت جملة من التغيرات الهامة عكست تصميمه على السير في طريق دمج سورية بالاقتصاد العالمي بخطوات تدريجية، لكنها واثقة، باتجاه الإصلاح الاقتصادي والتحديث وانتهاج مبدأ السوق الاجتماعي وإحلال الليبرالية، بالترافق مع السماح بدورٍ متزايد للمنظمات غير الحكومية، ومع زيادة المشاركة السياسية وتشكيل أحزاب جديدة، وقد مثل ذلك إشاراتٍ إيجابية بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال محلياً وإقليمياً ودولياً.

تمتعت سورية عموماً بمناخٍ استثماريٍّ مستقر من حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع تحسن واضح في معدلات النمو، فقد غابت الضغوط التضخمية، وتحققت موازين تجارية داخلية وخارجية معقولة، واحتياطيات مريحة من العملات الصعبة، إضافةً إلى استقرار الليرة السورية، وقياساً بالمؤشرات الدولية الخاصة بالمخاطرة والحرية الاقتصادية.

تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء، إلى نموٍ حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) قدره (٥,١ %) عام ٢٠٠٦، ارتفع إلى (٦,٥ %) عام ٢٠٠٧، وتهدف الخطة الخمسية العاشرة المعلنة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) إلى تحقيق أهداف متفائلة، حيث أنها ركزت على إطلاق عدد من البرامج الوطنية في تطوير وتشجيع الاستثمار والتصدير.

لقد بدأت سورية خطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد بدخول "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" إضافةً إلى إبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، وتشير التطورات المدرجة أدناه إلى التوجهات الإصلاحية التي تنتهجها الحكومة:

- تبنى المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي رسمياً مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي".
- وقبل ذلك عكس المؤتمر الصناعي الوطني المعقد عام ٢٠٠٥ توجهاً جديداً لدى الحكومة، حيث جمع بين صناعيي القطاع الخاص والحكومة لمناقشة العقبات التي يواجهها الاستثمار، واقتراح الأفكار لتطوير القطاع الخاص الصناعي، وقد أدى اللقاء إلى سلسلة من القرارات كإلغاء الرسوم الجمركية على جميع المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الأخرى، وإلغاء الرسم القنصلي على الاستيراد والتصدير، وخفض جميع رسوم المرافئ بنسبة ٢٥%، وخفض مدفوعات رب العمل الخاصة بالضمان الصحي للعاملين .. الخ، ويتوقع أن ينعقد المؤتمر الصناعي الوطني الثاني في أيار من عام ٢٠٠٨، كما استضافت سورية عدداً من المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية الهامة كمؤتمر المغتربين الثاني وندواتٍ وطنيةٍ للقطاعات الأخرى، للمال والاستثمار والعقار والسياحة، والنقل، والمعلوماتية والاتصالات وغيرها.
- وفي تموز ٢٠٠٥ أطلقت سورية التقرير الوطني للتنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP*)، وهو التقرير الذي طرح اقتصاد السوق الاجتماعي كاقتصادٍ يجعل من الإنسان هدفاً نهائياً لكل الجهود، والذي أكد التزام البلاد بالحد من الفقر.
- لقد شدد برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار وإصلاح القطاع النقدي (افتتاح مصارف خاصة، وتحرير معدلات الفائدة، وتحرير تحويل الأموال، وتوحيد سعر الصرف، وضمان قابلية التحويل الكاملة لليرة السورية، وافتتاح المصارف الإسلامية، وشركات خاصة للتأمين وإيجاد سوق للأسهم)، وفي القطاع المالي (تخفيض ضريبة الدخل، وتطبيق ضريبة المبيعات لتعوض التراجع التدريجي في إيرادات الرسوم الجمركية والضرائب)، إضافةً إلى إصلاح النظام القضائي، والاستمرار بمكافحة الفساد، وتحرير التجارة الخارجية، وتقليل البيروقراطية والعقبات الإدارية، وتحقيق المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص شريكاً حقيقياً في عملية التنمية.

إن الخطوة الأولى في أية عملية إصلاحٍ اقتصادي تسير على درب تحرير الاستثمار هي توفير الإطار القانوني الموائم للاستثمار والتجارة، وذلك عبر إصلاح القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريع والتدابير التنظيمية، وقد شهدت سورية سلسلة من تلك الإجراءات نورد أهمها:

- صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب.
- صدور القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بموافقة سورية على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.
- توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار، كما خفضت معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام ٢٠٠٤، وذلك للمرة الأولى منذ ١٩٨١، وسُمح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
- صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٠ "مجلس النقد والتسليف" للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.

- صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي فتح باب القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص.
- صدور القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١ والخاص بالسرية المصرفية.
- إلغاء المرسوم رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٣ للقانون ٢٤ لعام ١٩٨٦ وتعديلاته الواردة في القانون ٦ لعام ٢٠٠٠، وهما القانونان المقيّدان للتعامل بالعملات الأجنبية والمعتبران من العقبات التي كانت تواجه الاستثمار الأجنبي في البلاد.
- صدور القانون رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٣ الخاص بغسيل الأموال، فأحدثت هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML).
- صدور المرسوم رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- سمح المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
- صدور المرسوم رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ الذي فتح باب قطاع التأمين أمام الاستثمار الخاص، وكذلك تم سابقاً فتح الباب للاستثمار الخاص في الصحة والتعليم العالي.
- صدور المرسوم رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ ليخفض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
- وفي عام ٢٠٠٤ أنشأت محكمة بداية مدنية (غرفة رقم ٢) في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة حول قانون الاستثمار، وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل الدعاوى من غير تأخير.
- صدور القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٦ المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.
- صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
- صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تصديق الاتفاقية المالية بتسوية المديونية مع رومانيا.
- صدور المرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ٢٠٠٧ المتضمن السماح للشركات بإعادة تقويم موجوداتها الثابتة والاندماج.
- صدور القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.
- صدور القانون رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية للاستثمار.
- صدور المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- صدور المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار.
- صدور القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٧ للتجارة الذي ألغى المرسوم رقم /١٤٩/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته.
- صدور القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٧ الذي سمح للمستثمرين غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ في المدن الصناعية بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لمشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملكية المحدد شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

وقد تم القيام بإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها:

- وُقع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (مع تركيا وتونس، اليمن، مصر، إيران، الصين، الأردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي .. الخ)، وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول.
- خُطط لإقامة منطقة اقتصادية خاصة (أغروبوليس) في سهل الغاب تقوم باستثمار وإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ذات الكفاءة والميزة التنافسية.
- وفي عام ٢٠٠٣ صدرت التعليمات التنفيذية للقانون الجديد المنظِّم للمناطق الحرة والذي يسمح بالاستثمار في جميع أنواع الخدمات إضافةً إلى النشاطات الصناعية والتجارية في هذه المناطق.
- إحداث المدن الصناعية في محافظات (ريف دمشق، حمص، حلب) وصدور مرسوم إحداث مدينة رابعة في دير الزور.

٣. الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار.

أكدت الخطة الخمسية العاشرة للدولة (٢٠٠٦-٢٠١٠) على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية.
- تسهيل تسييل الاستثمارات وتحفيز الاستثمار طويل الأجل.
- زيادة الحكم الرشيد والشفافية للمؤسسات المالية والدوائر الحكومية ذات الصلة.
- زيادة عدد المنتجات والخدمات.
- استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية، وتوفير الإطار التشريعي والمؤسسي لتوريق الأصول المالية.
- توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي.
- تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.
- إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية.
- الترويج للاستثمارات خارجياً.

وتشكل الخطة الخمسية العاشرة للدولة مصدراً لرسم سياسة هيئة الاستثمار السورية والرؤية المستقبلية وقد اعتمدت الخطة مشهداً متفائلاً لتحقيق الأهداف التالية:

- معدل نمو وسطي للناتج المحلي الإجمالي (٧%).
- معدل مساهمة مرتفع للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي.
- خلق فرص عمل بحدود (١٢٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً.
- خفض نسبة البطالة إلى (٨ %).
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى (٧,١٢ %).
- زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي إلى (٢,٩ %) من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نسبة الاستثمار الخاص من الاستثمار الكلي إلى (٤٧ %).

وأكدت الخطة على زيادة الإنتاجية والارتفاع بمستوى القدرة الإنتاجية لتعظيم العوائد والانتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية وتوفير الخدمات بمستوى نوعي متميز، فتم الاعتماد على جملة أسس في تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات على القطاعات من أجل تحقيق النمو المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة والتي كان منها:

- التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي.
- التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري.
- التأكيد على ضرورة زيادة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة ومجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.
- الترويج لدخول الاستثمارات الخاصة في مجالات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، النقل، التشييد والبناء، الطاقة، الصناعة التحويلية والزراعة، والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي.
- تقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني.
- اعتماد اللامركزية وتقوية الأجهزة الاقتصادية والإدارية المحلية وتسيير المصالح العامة بكفاءة عالية، من أجل ضمان نجاح الاستثمارات الإقليمية.
- العمل على زيادة معدلات الادخار الوطني من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير السوق المالية والرأسمالية.
- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة وذات التكاليف الرخيصة لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والمتوسطة لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

٤. التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية:

هناك عدة قوانين تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية، ومنها:

١. القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٥٢ الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
٢. المرسوم رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
٣. القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨.
٤. المرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٨٦ الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
٥. النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
٦. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٨٦ لعام ١٩٨٥ الخاص بالاستثمار السياحي.
٧. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٩٨ لعام ١٩٨٧ الخاص بالاستثمار السياحي.
٨. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
٩. قانون وزارة التعليم العالي القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.

١٠. قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.

١١. قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.

١٢. المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار.

٥) التنظيم المؤسساتي:

شكل صدور المرسوم رقم /٩/ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث هيئة الاستثمار السورية إطار العمل المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في سورية، لينتقل كيان مكتب الاستثمار إلى هيئة ذات استقلال إداري ومالي يعول على دورها تطوير آلية العمل وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات والحوافز للمشاريع والنهوض بمهمة الترويج للاستثمار.

وقد عكفت الهيئة على إنجاز هيكليتها التنظيمية الجديدة في ضوء المهام الموكلة إليه، وترتيب بيتها الإداري الداخلي وفق رؤية واسعة مفادها خدمة المستثمر والاستثمار، واستمرت في تبنيها سياسة الباب المفتوح، والعمل جار على تطوير ملاكها العددي وزيادة عدد العاملين فيها من ٢٥ عاملاً إلى المائة، وتأخذ هيئة الاستثمار بنيةً تنظيمية أفقيةً رسميةً، يقودها مجلس الإدارة والمدير العام وتتفرع هيكليتها إلى ست مديريات هي:

- مديرية الشؤون الإدارية والمالية.
- مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية الشؤون الفنية والمتابعة.
- مديرية خدمات المستثمرين والنافذة الواحدة.
- مديرية الترويج والعلاقات العامة.
- مديرية الدراسات والتخطيط.

بدأت الهيئة بالاستعانة بشكل أفضل من دعم عدد من الهيئات والمنظمات في التدريب والتأهيل للكادر البشري العامل في مجال الاستثمار وشؤونه، وتنظيم فعاليات ومناسبات مشتركة، ونقل المعرفة العملية، والمقارنة مع الممارسات النموذجية والاستفادة منها.

وقد قامت الهيئة مع انطلاقتها بداية عام ٢٠٠٧ بعدد من الإجراءات لتطوير دورها ووظائفها، نحو تبسيط الإجراءات وتذليل المعوقات الإدارية، والتي تتضمن:

- تفويض المجلس الأعلى للاستثمار بجملة من المهام كانت مناطة به بموجب أحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ إلى مجلس إدارة الهيئة للقيام بدوره ومهامه بسرعة ومرونة ويسر بما يخدم العملية الاستثمارية.
- قبول جميع طلبات التشميل التي تقدم إلى الهيئة وإلغاء العمل بقوائم الأنشطة التي لا تستحق مزايا وإعفاءات قانون تشجيع الاستثمار وعرض جميع الطلبات على مجلس الإدارة للبت بها.
- اختصار طلب التشميل إلى صفحتين والاستغناء عن طلب دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع النمطية.

- تحديد المناطق التنموية التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧.
- عقد اجتماعات دورية "لأسرة الاستثمار" كآلية لفتح قنوات التنسيق والحوار واستنباط الأفكار، وهي تضم جميع الأطراف المعنية ومكاتب خدمات المستثمرين في جميع المحافظات.
- إعداد مشروع آلية عمل النافذة الواحدة والذي يحدد الإجراءات والزمن اللازم لإنهائها وجهة إنجازها.
- إعداد خطة الترويج لعام ٢٠٠٨ ورصد الاعتمادات اللازمة لها.
- إنجاز مشروع النظام الداخلي ونظام العاملين للهيئة.
- التفويض لمجالس المدن الصناعية (عدرا وحسيا والشيخ نجار) بإصدار قرارات التشميل وتعديلاتها ومتابعة إجراءاتها.
- صدور تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء القاضي بإشراك هيئة الاستثمار في جميع الأنشطة التي تقيمها الوزارات والجهات الأخرى في مجال الاستثمار.
- صدور تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء باعتبار هيئة الاستثمار السورية المعنية بالموافقة على تنظيم المؤتمرات والندوات وورشات العمل وغيرها من الفعاليات المتعلقة بالترويج للاستثمار ما عدا السياحي.

٦) مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية:

أهم النشاطات المنفذة لمشروع تعزيز البيئة الاستثمارية الذي ينفذ بالتعاون بين هيئة الاستثمار السورية وهيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي بدأ مع بداية النصف الثاني لعام ٢٠٠٦ ونفذ النشاطات التالية:

- تنظيم دورات تدريب في اللغة الانكليزية لعاملي الهيئة.
- بناء البنية التحتية للمعلوماتية وتفعيل شبكة معلومات شاملة وشبكة اتصالات حديثة وتركيب أجهزة كمبيوتر مكتبية لجميع عاملي الهيئة.
- تنفيذ الدورات التدريبية في المهارات المعلوماتية لجميع عاملي الهيئة وفق المتطلبات والمسؤوليات المتوقعة منهم، وقد حصل معظم المشاركين على شهادات رخصة قيادة الحاسوب الدولية (*ICDL*).
- بناء نظام إدارة المعلومات المتضمن قاعدة بيانات جديدة (برنامج إحصائي وأرشفة) لمشاريع الاستثمار والمعلومات المتعلقة بها لدعم صانع القرار وتوفير الاحصاءات وأتمته آلية العمل في الهيئة (تم انجاز ٨٠%).
- تحديث الموقع الإلكتروني للهيئة ووضع أدوات إدارة وتطوير الموقع والمعلومات المتضمنة به بشكل بسيط وعملي والقيام بتدريب كادر من الهيئة لهذه المهمة بهدف استمرارية التحديث للمعلومات المعروضة على الموقع.
- إصدار النسخة الأولية للخارطة الاستثمارية تتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة وفق القطاع والأقليم، وقد خصص موقع إلكتروني جديد لجعل هذه المعلومات متوفره عبر الانترنت وربطه مع الموقع الإلكتروني للهيئة.
- بناء مكتبة إلكترونية تحتوي حالياً على 89 وثيقة تشمل تقارير ودراسات محلية ودولية في المجالات التالية: الاقتصاد، الترويج، القانونية، والإحصائية، بالإضافة لوثائق الخطة الخمسية العاشرة، بهدف توفير المراجع والمعلومات التي تساعد موظفي الهيئة في تحضير الدراسات والتقارير وسيستمر العمل على إغناء هذه المكتبة بشكل دائم.

- المشاركة في دورة تدريبية شاملة استمرت لمدة خمس أسابيع وتعرضت لجميع الأمور التشريعية والقانونية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتحقيق الأهداف المرجوة من استقطاب استثمارات القطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي (أقامتها المنظمة الدولية لقانون التنمية *IDLO*).
- تنظيم ورشة عمل ودورة تدريبية تخصصية مكثفة إستمرت لخمسة أيام في سبل تعزيز القدرة المهنية والبنية المؤسساتية لأجهزة الترويج للاستثمار في سورية وذلك بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت.
- تقديم دراسة اقتراح هيكلية مؤسسية لهيئة الاستثمار السورية وفق المعايير العالمية كما عرض من قبل وكالة *MIGA* التابعة للبنك الدولي.
- تنفيذ شعار ترويجي وهوية للهيئة من قبل شركة تصميم تخصصية.
- تنفيذ دورات تدريبية في المحاور التالية:
  - خدمة المستثمرين Customer Care
  - تنمية المهارات الإدارية Management Skills
  - إدارة المشاريع Project Management Professional
  - ريادة الأعمال ودورها في التنمية Entrepreneurship role in the development process
  - إدارة الإجراءات Process Management
  - مبادئ وآليات التسويق Marketing Techniques
  - مهارات التواصل والتفاوض Communication & Negotiation Skills
- عقد ورشة عمل لمناقشة التحديات التي تواجه جذب الاستثمار الاجنبي (*FDI*) إلى سورية.
- تنفيذ أعمال تأهيل الشبكة الكهربائية وصيانة المولدة الكهربائية.
- البدء بتنفيذ إستراتيجية الترويج.

٧) الترويج للاستثمار:

أولت الحكومة اهتمامها بدعم خطة الترويج وتسويق الفرص الاستثمارية فشهد العام الفائت تحسناً واضحاً في الأنشطة الترويجية المنفذة عكستها الرغبة الأكيدة بتوفير بيئة الأعمال الأكثر ملائمة للاستثمار فأصبحت دمشق عاصمة وقطباً في استضافة المؤتمرات والمعارض والندوات، والملتقيات، وورشات العمل .. الخ، وفيما يلي أهم الفعاليات الترويجية التي شاركت بها هيئة الاستثمار السورية في عام ٢٠٠٧:

جدول رقم (١٧):

نـــــوع النشـــــاط	عدد المشاركين من الهيئة	مكان النشـــــاط
الملتقى الدولي للمؤسسات المالية والاستثمارية ٢١-٢٢/١١/٢٠٠٧	٥	دمشق
المؤتمر الوطني الأول للتمويل الصغير ١٠-١١/١١/٢٠٠٧	١	دمشق
ورشة عمل الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي ١٢-١٣/١١/٢٠٠٧	١	دمشق
مؤتمر قرطاج للاستثمار ٢٠/١٠/٢٠٠٧	١	تونس
ملتقى الاستثمار السوري بالكويت	٢	الكويت
ملتقى الاستثمار القطري ٨-٩/٦/٢٠٠٧	٢	قطر
ملتقى رجال الأعمال السوري الإسباني	٣	حلب
ملتقى رجال الأعمال السوري التركي	١٤	تركية
مؤتمر المغتربين الثاني	٤	دمشق
دورة تدريبية في الترويج بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت	١٠	دمشق
اجتماع اللجنة التنسيقية لدول (OECD)	١	الأردن
الاجتماع الوزاري لدول (OECD)	١	مصر
اجتماع الجانب السوري والمصري في إطار بروتوكول التعاون الموقع عام ٢٠٠٦	٦	دمشق
اجتماع الجانب السوري واليمني في إطار بروتوكول التعاون بين البلدين	٢	اليمن
ملتقى القاهرة للاستثمار ٩-١٠/١١/٢٠٠٧	٣	القاهرة
دورة تدريبية في تنمية المهارات الإدارية وخدمة الزبائن	٨	هيئة الاستثمار السورية
دورات تدريبية داخلية (لغة، شبكات، IDCL)	٢٢	دمشق
ملتقى الأعمال والاستثمار العربي الآسيوي الأول ٢٧-٢٨/١١/٢٠٠٧	٣	دمشق
ورشة عمل (في مجالات الاستثمار والتشريعات)	٣٣	هيئة الاستثمار السورية
ورشة عمل تعريفية للبنك الدولي ١٨/٦/٢٠٠٧	٣	دمشق
الملتقى السوري الإماراتي لرجال الأعمال	٥	دمشق
ورشة عمل للغرفة العربية اليونانية للتجارة (اليونان والبلاد العربية تعاون مستمر).	٢	اليونان
الملتقى الاقتصادي العربي الألماني	٢	برلين
اجتماعات مكاتب خدمات المستثمرين	٥٨	هيئة الاستثمار السورية
ورشة عمل لمناقشة مشروع الأغروبوليس في منطقة الغاب	٣	دمشق
إجمـــــــــــــالي عدد المشاركين	١٩٥	

تخطو سورية خطوات مدروسة في الاستثمار بمختلف مجالاته، وقد أورد تقرير التنافسية العربية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) أن سورية تحتل مواقع متميزة عالمياً من بين /١٢٨/ دولة وفق مؤشرات نقاط القوة في الاقتصاد السوري أهمها:

- المرتبة (٢٠) في مؤشر الاستقرار والأمان، وهو أحد أهم مقومات جذب الاستثمارات عالمياً.
- المرتبة (٤٥) في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي.
- المرتبة (٤٣) في مؤشر توفر العلماء والمهندسين.
- المرتبة (٢٢) في مؤشر الصرف الحقيقي الفعال.
- المرتبة (٧٣) في مؤشر الدين العام إلى الناتج الإجمالي.
- المرتبة (٢٤) في مؤشر الفائدة المدينة والدائنة.
- المرتبة (٣٩) في مؤشر توظيف القطاع الخاص للمرأة.
- المرتبة (٢١) في مؤشر التحكم بالتوزيع العالمي بالأسواق العالمية.

وضعت هيئة الاستثمار السورية خطتها الطموحة للترويج لعام ٢٠٠٨ بالاستفادة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP*) من خلال مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية، كما تتجه الخطة للاستفادة بشكل أوسع من البرامج الترويجية المختصة والأدوات التي توفرها الشبكة الأورومتوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (***ANIMA***) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار(***MIGA***) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (***OECD***) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (***ICIEC***) عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ونفذت الهيئة العديد من ورشات العمل المركزية أهمها ما تناول التشريعات الاستثمارية الجديدة وجمع واستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالتعاون مع جميع سفاراتنا في الخارج وعبر وزارة الخارجية السورية تم توزيع مطبوعات التشريعات الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى (*CDs*) وقد قامت هذه السفارات بدورها بعقد الندوات واللقاءات للمستثمرين ورجال الأعمال والمغتربين في الخارج شرحت فيها الانفتاح والتطور الحاصل على مختلف الصعد ولا سيما الاقتصادية منها، كما بدأت الهيئة بتطوير المطبوعات والمنشورات التي توزع على السفارات العربية والأجنبية في سورية بالإضافة إلى سفاراتنا في الخارج والشركات ورجال الأعمال المحليين والعرب والدوليين، كما قامت بتطوير جذري للموقع الالكتروني للهيئة، بالإضافة إلى توصيل خدمة الأنترنت التي أصبحت متاحة لجميع العاملين في الهيئة.

كما تم تصميم شعار جديد لهيئة الاستثمار السورية مع (*Logo*) مميز وبدأت بإطلاقه على المطبوعات والوسائل المناسبة، ولا يزال العمل جار على تطوير مشروع الخارطة الاستثمارية الوطنية، بالإضافة إلى أن هناك موقعاً لسورية ضمن الخريطة الاستثمارية العربية والتي تضم نحو (٤٠٠٠) فرصة استثمارية مصنفة قطاعياً وتشمل /١٥/ دولة عربية

ونحو /٢٠/ هيئة عربية وقد تم نشر هذه الخريطة على الأنترنت تحت موقع (www.arabinvestmap.com) وقد شمل هذا الموقع العديد من المعلومات المفيد للمستثمر كالاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وحالة الاقتصاديات القطرية وقوانين الاستثمار وغيرها من البيانات، وتجتهد الهيئة بإقامة أوثق العلاقات وروابط التعاون المشترك مع مختلف الهيئات المناظرة في مختلف الدول العربية والعالمية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجاً وتنظيماً وأسلوباً وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

وقعت الهيئة عدداً من مذكرات التفاهم واتفاقيات مع نظائرها في البلدان الأخرى تبادل الخبرات وتعميق التعاون (مرفق قائمة بالاتفاقيات في ملحق هذا التقرير).

كما وتجدر الإشارة إلى أن تعاون وسائل الإعلام المحلية الرسمية والخاصة كان واضحاً ومتميزاً فواكب باهتمام ولا يزال حالة تطور المناخ الاستثماري في سورية.

وبعد أن أحدثت هيئة الاستثمار يجري الإعداد لتبني منهجية ديناميكية واحترافية متميزة بروح الابتكار تطبقها على جميع نشاطات تشجيع الاستثمار (بناء صورة البلد، والبحث عن المستثمرين، وخدمتهم، والترويج لسياسات الاستثمار)، والتذكر دائماً بأن المستثمرين باتوا أكثر انتقائيةً في اختيار مواقع الاستثمار وأكثر إصراراً على المعلومة الدقيقة والمعاملة اللائقة، وهذا ما يتم عبر:

- الحفاظ على الأفضلية التنافسية من خلال عوامل التميز (سمات المنتج الترويجي، وخدمات العناية اللاحقة للمستثمرين، والصورة والسمعة المرغوبتين، والتجديد، والانسجام)، وكذلك من خلال الاستجابة السريعة (في مجال التكيف مع التغيرات وتطبيق إجراءات جديدة)، وتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال وهو ما يزيد القيمة المضافة الاقتصادية ونمو السوق، وكذلك من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بغية الاستفادة الكاملة من طرائق الترويج الإلكتروني.
- إنّ التواصل ميزة أساسية لا بد من الاعتماد عليها في بناء الصلات بين هيئة الاستثمار وجهات القطاع العام التي تتعامل بأمور بالاستثمار لتجنب التداخلات البيروقراطية بين الإدارات الحكومية المعنية بالاستثمار والتي تعتبر عنصراً أساسياً في بناء صورة إيجابية للهيئة، وكذلك في بناء الثقة وتعزيز التنسيق وتسهيل المهام الأساسية لخدمة المستثمرين خلال جميع المراحل وخاصة مرحلة ما بعد تقديم طلب الاستثمار.

الفصل الثالث: الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١، ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧.

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /٩/ لعام ٢٠٠٧ مترافقة مع صدور مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ الذي حل محل قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، وقد أنيطت بالهيئة مهام وصلاحيات جديدة تتناسب والتطورات الاقتصادية التي تشهدها سورية.

وللوقوف على واقع تتبع المشاريع الاستثمارية المشمولة بمظلة المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار، يمكن أن نستعرض فيما يأتي حصاد عام ٢٠٠٧.

يظهر وبوضوح تحليل بيانات المشاريع الاستثمارية المشمولة بأن آفاق الاستثمار في سورية لازالت واسعة وفرصه واعدة ومجزية، فقد عقد المجلس الأعلى للاستثمار ثلاث جلسات خلال عام ٢٠٠٧ بعد أن فوض مجلس إدارة هيئة الاستثمار بمناقشة وإصدار الموافقات على طلبات تشميل وتعديل المشاريع الاستثمارية، فأصبحت مهام المجلس الأعلى للاستثمار وفق المرسوم رقم /٩/ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث هيئة الاستثمار السورية تقتصر على ما يلي:

١. وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية.
٢. دراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار.
٣. اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية.
٤. دراسة تقارير تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشمولة وتقييم نتائج عمل الهيئة.
٥. إصدار الأنظمة الخاصة المتعلقة بعمل الهيئة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. مناقشة الموضوعات التي يرفعها إليه مجلس الإدارة واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وقد عقد مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية منذ تشكيله في الشهر الثالث /١٨/ جلسة وافق خلالها على تشميل (**١٨٦**) مشروعاً بمختلف القطاعات الاقتصادية.

واستأثرت المشاريع الصناعية بحصة وفيرة منها فبلغت (**١٠٤**) مشروعاً، والزراعية (**٢٨**) مشروعاً ومشاريع النقل بأنواعه (**٥٢**) مشروعاً، بالإضافة إلى (**٢**) مشاريع لأنشطة مختلفة، ومن جهة ثانية بلغت قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية لهذه المشاريع (**٤٠١,١**) مليار ليرة سورية (بما فيها الشركة السورية القطرية القابضة برأسمال (٢٥٠) مليار ل.س)، منها بالقطع الأجنبي (**١٣١,١**) مليار ليرة سورية، محققة بذلك نسبة التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع (**٢٦,٨ %**) من قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية لكافة المشاريع التي شملت منذ صدور قانون الاستثمار في عام ١٩٩١.

وجاءت قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة لنفس العام والبالغة (**١٠٧,٨**) مليار ليرة سورية لتشكل في نسبتها أيضا نحو (**١٦,٣ %**) من إجمالي قيم الآلات والتجهيزات المستوردة على مدارة الأعوام (١٩٩١-٢٠٠٧).

أما بالنظر إلى فرص العمل المباشرة المتوقع أن توفرها هذه المشاريع فقد وصلت عام ٢٠٠٧ إلى (**١٤٣١٥**) فرصة عمل مباشرة.

جدول رقم (١٨): المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١، والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)		قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة (مليار ل.س)	عدد فرص العمل
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى		التكاليف الاستثمارية	منه بالقطع الأجنبي		
١٩٩١-١٩٩٥	٢٣١	٨	٢٦٢	٣	٥٠٤	٦٨,٦	٥٠,٥	٣٤,١	٣٤٧٣٦
١٩٩٦-٢٠٠٠	١٦٩	٣	٢٠٦	٣	٣٨١	٥٦,٣	٤٥	٢٦,٩	١٧٢٨٩
٢٠٠١	١١٧	٦	٢١٠	١	٣٣٤	٢٩	٢٣,٣	١٤,٩	١٠٣٠٩
٢٠٠٢	٨٨	٤	٣٧٥	٠	٤٦٧	٤١,٥	٢٣,١	٢٠,٤	١١٧٨٣
٢٠٠٣	٨٧	١٥	١٣١	٢	٢٣٥	٢٦,٥	٢٠,٤	١٣,١	٨٨١٢
٢٠٠٤	٢١٢	١٨	١٨٢	٣	٤١٥	١٣٥,٨	١٠١,٥	٧٧,١	٢٦١٠٤
٢٠٠٥	٢١٥	٢٨	٢٨٣	٨	٥٣٤	٢٦٧,٢	١٨٧,٤	١٢٢,١	٤٨٣٠٩
٢٠٠٦	٣٥٣	٦٦	٢٨٢	٥	٧٠٦	٤٦٩,٨	٣٤٧,٦	٢٤٥,٩	٤٦٧٤١
٢٠٠٧	١٠٤	٢٨	٥٢	٢	١٨٦	٤٠١,١	١٣١,١	١٠٧,٨	١٤٣١٥
المجموع	١٥٧٦	١٧٦	١٩٨٣	٢٧	٣٧٦٢	١٤٩٤,٨	٩٢٩,٩	٦٦٢,٤	٢١٨٣٩٨
نسبة ٢٠٠٧ %	٦,٦	١٥,٩	٢,٦	٧,٤	٤,٩	٢٦,٨	١٤,١	١٦,٣	٦,٦

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (4): تطور أعداد المشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم رقم /8/ لعام 2007 حسب القطاع والسنوات

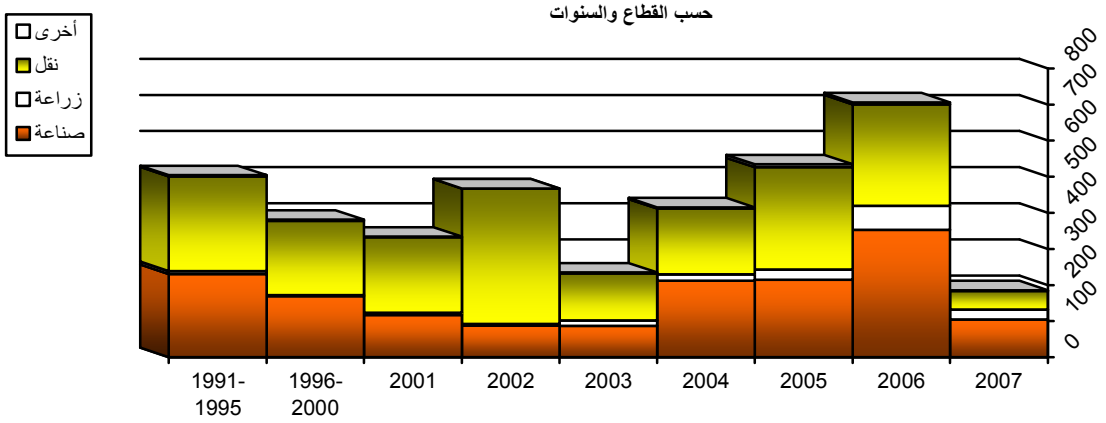

- وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه قد تم في نهاية عام ٢٠٠٧ تأسيس الشركة السورية القطرية القابضة برأسمال وصل إلى (٢٥٠) مليار ل.س.
- إن صدور أي تشريع جديد لتشجيع الاستثمار سيرافقه عادة فترة زمنية من الترقب من قبل المستثمرين المحليين والأجانب إلى أن تتضح كل مزايا هذا التشريع في أذهانهم، وهو ما مرت به تجارب الدول المشابهة أيضاً.
- جاء صدور مرسوم تشجيع الاستثمار ومرسوم إحداث الهيئة في نهاية الشهر الأول من عام ٢٠٠٧ وليتشكل مجلس إدارة هيئة الاستثمار في الشهر الثالث، ثم فوضه المجلس الأعلى للاستثمار بالصلاحيات اللازمة في الشهر الرابع، أي أن الثلث الأول من هذا العام يعتبر فترة انتقالية.
- تم في عام ٢٠٠٦ تشميل عدد من المشاريع الضخمة التكاليف الاستثمارية مثل مشاريع الاسمنت ومصفاة للنفط وغيرها.. والتي ساهمت في رفع حصيلة العام من إجمالي حجم التكاليف الاستثمارية، وهي مشاريع كبيرة قلما تتكرر في اقتصادات الدول المشابهة، وبالتالي من غير المنصف مقارنة التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة مع عام ٢٠٠٦ كونه شكّل عاماً استثنائياً.
- إن صدور المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦ لضريبة الدخل الذي أوضح خضوع المشروعات الاستثمارية مباشرة لمبدأ الحسم الديناميكي الضريبي طوال عمر المشروع وألغى منح فترة إعفاء ضريبي (٥- ٧ سنوات سابقاً) مما حذا ببعض المستثمرين إلى تشميل عدد من المشاريع في نهاية عام ٢٠٠٦ على سبيل الاحتياط سعياً للاستفادة من الفترة الانتقالية الواقعة بين تاريخ صدور المرسوم /٥١/ وتاريخ نفاذه (٢٠٠٧/١/١) بحيث تستفيد المشروعات المشملة في هذه الفترة من مزايا قانون الاستثمار رقم /١٠/ في فترة الإعفاء الضريبي وبعدها ستستفيد حكماً من أحكام المرسوم /٥١/، فتصبح استفادتها أكبر من غيرها، مما انعكس زيادة على أعداد وحجم المشروعات المشملة عام ٢٠٠٦ لتصل بإجمالي تكاليفها الاستثمارية إلى /٤٧٠/ مليار ل.س.

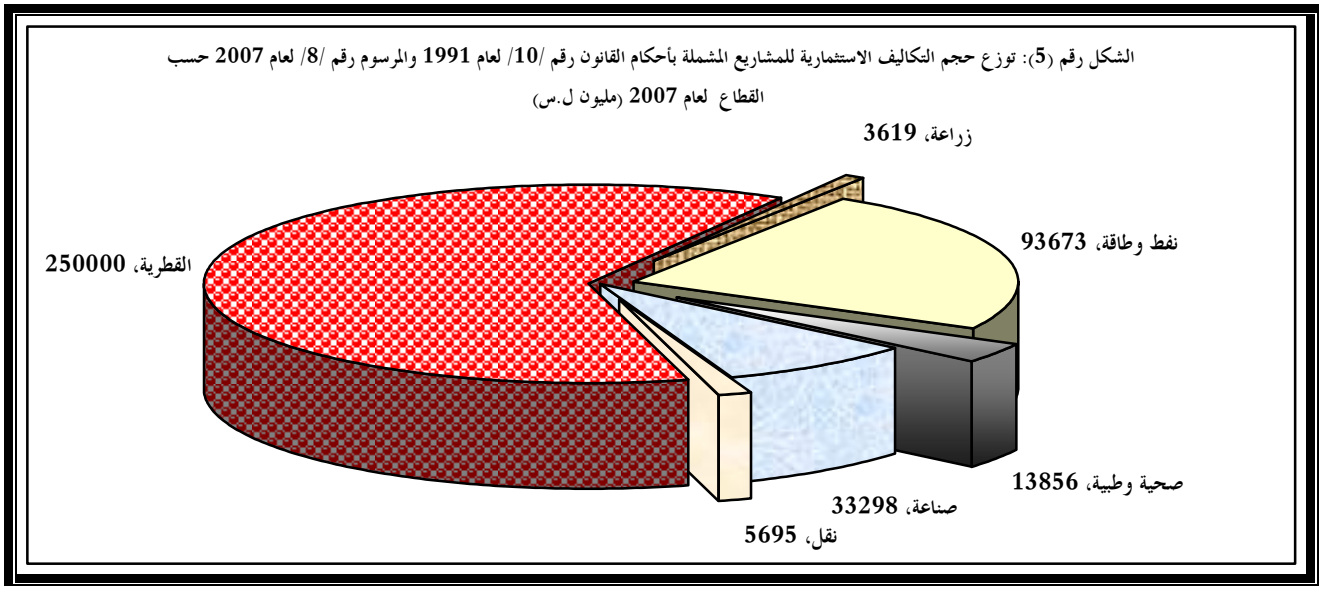

جدول رقم (١٩): عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال عام ٢٠٠٧

القطـــــــاع	المشـــاريع		التكاليف الاستثمارية		منه بالقطع الأجنبي (مليون ل.س)	قيمة الآلات (مليون ل.س)	فرص العمل	
	العدد	%	(مليون ل.س)	%			العدد (عامل)	%
الصنـــــاعة	٩٢	٤٩,٥	٣٣٢٩٩	٨,٣	٢٤٩٦٣	١٧٠٥٢	٦٦٥٤	٤٦,٥
الزراعـــــة	٢٨	١٥,١	٣٦٢٠	٠,٩	١٧٤٩	١٩٢٤	١٠٥١	٧,٣
النقـــــل	٥٢	٢٨	٥٦٩٥	١,٤	٤٥٩٣	٤٦٥٩	٢٣٨٢	١٦,٦
النفط والثروة والطاقة	٤	٢,٢	٩٣٦٧٤	٢٣,٤	٩٢٢٩٧	٧٧٦٦٦	٧٣٠	٥,١
الصحية والطبية	٩	٤,٨	١٣٨٥٦	٣,٥	٧٥٠٧	٦٥١٧	٣٤٩٨	٢٤,٤
أخرى (ش القطرية القابضة)	١	٠,٥	٢٥٠٠٠٠	٦٢,٥				
المجموع	**١٨٦**	١٠٠	**٤٠١١٤٤**	١٠٠	**١٣١١٠٩**	**١٠٧٨١٨**	**١٤٣١٥**	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (٢٠): المشاريع المنفذة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ بما فيها المدن الصناعية حسب نوع المشروع للفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				العـــدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		الصناعية	النقل	الزراعية	الأخرى		
١٩٩١–٢٠٠٠	٨٨٥	٢٧١	٤٦٦	٨	١	٧٤٦	84.3
٢٠٠١	٣٣٤	٦٣	٢١٠	٢	٢	٢٧٧	82.9
٢٠٠٢	٤٦٧	٨٩	٣٧٤	٤	١	٤٦٨	100.2
٢٠٠٣	٢٣٥	٧٦	١٣١	٨	٠	٢١٥	91.5
٢٠٠٤	٤١٥	١٥٠	١٤٤	٨	٣	٣٠٥	73.5
٢٠٠٥	٥٣٤	١٣٢	٦٦	١١	٥	٢١٤	40.1
٢٠٠٦	٧٠٦	١٥٧	٦٩	٢٨	١	٢٥٥	36.1
٢٠٠٧	١٨٦	٧٢	١	٢	١	٧٦	40.9
المجموع	**٣٧٦٢**	**١٠١٠**	**١٤٦١**	**٧١**	**١٤**	**٢٥٥٦**	**67.9**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل (6): نسبة المشاريع المشملة إلى المشاريع المنفذة حسب السنوات

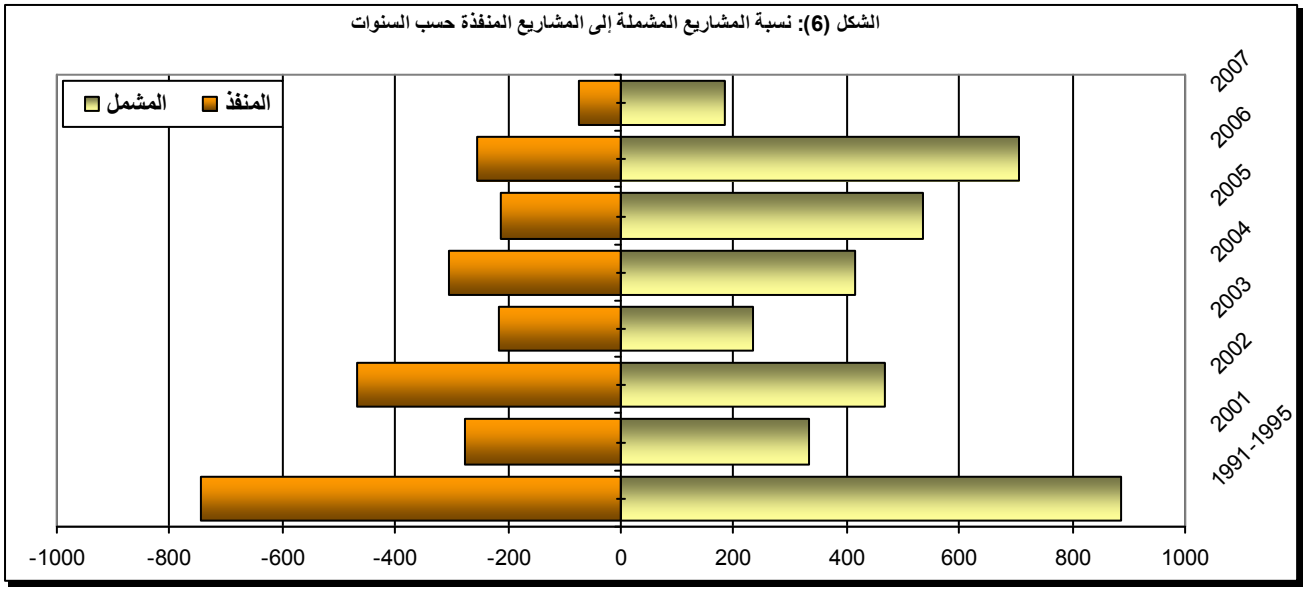

- وصل إجمالي التكاليف الاستثماري للمشاريع المشمولة في الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧) إلى (**١٤٩٤,٨**) مليار ل.س.
- يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى من إجمالي عدد المشاريع المشمولة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٧ (**١٩٨٣**) مشروعاً، بينما تأتي المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية (**١٥٧٦**) مشروعاً.
- يتضح تطور أعداد المشاريع الصناعية منذ عام ٢٠٠٠ وما بعده، أي منذ تعديل القانون رقم /١٠/ بالمرسوم رقم /٧/ لعام ٢٠٠٠ الذي سمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأرض والمشروع وفتح حسابات مصرفية بالقطع.
- ثمة ملاحظة بأن فرص العمل المصرح بها أقل من الأرقام الفعلية، وذلك يعود لأسباب لها علاقة بالتهرب من دفع التأمينات الاجتماعية للعاملين (سابقاً).
- يعود حوالي ٩٨ % من هذه المشاريع إلى القطاع الخاص، بينما يشكل القطاع المشترك أقل من ٢ %.

جدول رقم (٢١): جدول بقرارات التشميل الملغاة وفق أحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧) (التكاليف بملايين الليرات السورية)

السنوات	قرارات تشميل صناعية		قرارات تشميل نقل		قرارات تشميل أخرى		المجمـــــوع	
	عدد المشاريع	تكاليفها	عدد المشاريع	تكاليفها	عدد المشاريع	تكاليفها	عدد المشاريع	تكاليفها
٢٠٠٠	٤٤	٩٣٦	٠	٠	١٧٤	٢١٢١	٢١٨	٣٥٧
٢٠٠١	١٤٧	٣٢٣٤	١١٠	١١٦٥	٠	٠	٢٥٧	٤٣٩٩
٢٠٠٢	٤٣	١٢٠٤	٤٩	٥٠٧	٩	١٠٢	١٠١	١٨١٣
٢٠٠٣	٦٨	٢٠٢٣	١١٤	١٢١٣	٢	١٦	١٨٤	٣٢٥٢
٢٠٠٤	١٠٩	٢٥٠٧	٣٧٢	٤١٢٩	٥	٧٣	٤٨٦	٦٧٠٩
٢٠٠٥	١٨١	٦٨٥٩٦	٤١١	٢٢٢٠٤	٢٦	١١٠٦٨	٦١٨	١٠١٨٦٨
٢٠٠٦	١٨٥	٢٤٥٤٥١	٢٨٠	١٨٨٨٥	٢٠	٩٥٥٢	٤٥٥	٢٧٣٨٨٨
٢٠٠٧	٧٦	١٩١٨١٥	٧٨	٤١٤٨	١١	٢٧٧٨	١٦٥	١٩٨٧٤١
المجموع	٨٢٣	٥١٥٧٦٦	١٤١٤	٥٢٢٥١	٢٤٧	٢٥٧١٠	٢٤٨٤	٥٩٣٧٢٧

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

- **الأسباب الكامنة وراء إلغاء قرارات التشميل:**

نصت التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم /١٠/لعام ١٩٩١ على: (**إلغاء قرار التشميل إذا لم يقم صاحب المشروع خلال فترة سنة من تاريخ إبلاغه قرار الترخيص باتخاذ الإجراءات الجدية للمباشرة بالتنفيذ، ما لم يبرز أسباباً مبررة للتأخير يقبل بها المجلس لتمديد فترة التنفيذ** ..) وبالتالي إن الذي يلغى هو قرارات التشميل وليس مشاريع كما يعتقده البعض، وخلال واقع عمل الهيئة ومتابعتها للمشاريع غير المنفذة وجدت أن الأسباب التي تقف وراء عدم التنفيذ وبالتالي إلغاؤها يمكن تحديدها بالآتي:

١) سهولة ومجانية الحصول على قرار تشميل أي مشروع استثماري الذي لا يحمّل المستثمر أية نفقة، وكذلك إلغاء هذا القرار لا يعود على المستثمر بأية تبعات مالية أو إجرائية.

٢) عدم قدرة المستثمر الذاتية على تمويل مشروعه وفشله في الحصول على قروض تمويلية من المصارف لأسباب عديدة أهمها عدم قدرته على تقديم الضمانات المطلوبة للمصارف المأذونة.

٣) عدم دراسة المستثمر للمشروع دراسة جدية وواقعية من النواحي الاقتصادية والفنية والتسويقية، مما يعرضه أثناء التنفيذ إلى عقبات لم يكن يتوقعها و لم تكن بحسبانه.

٤) الخلافات الحاصلة بين الشركاء عندما يعمدون إلى التنفيذ كخلافات توزيع الحصص والنوع القانوني للشركة، الإدارة وطريقة التمويل ..الخ.

٥) سعي بعض الأشخاص (المستثمرين) إلى الحصول على قرارات تشميل مشاريع استثمارية للمتاجرة بها ومحاولة البحث عن شركاء، علماً أن هيئة الاستثمار قد استطاعت الحد من المتاجرة بقرارات التشميل بالطرق القانونية وتوعية المستثمرين عند إجراء أية واقعة تنازل أو مشاركة تتم وفق الأصول.

٦) عدم دراسة الموقع الذي سيقام عليه المشروع من حيث مدى موائمة الأرض لإقامة هذا النوع من المشروعات فهناك أسباب موضوعية تحول دون موافقة الجهات الوصائية على منح التراخيص النظامية اللازمة لها مثل معامل الإسمنت أو الفوسفات التي لا يسمح بإقامتها على أرض زراعية أو قرب محميات أو بحيرات أو تجمعات سكنية أو مواقع سياحية ..الخ، فهناك شروط بيئية، وهناك ظروف يحتاجها المشروع كتوفر المياه اللازمة والكهرباء وغيرها.

أولاً: القطاع الصناعي:

أ. الاستثمارات الصناعية المشملة:

يبدو أن لدى قطاع الصناعة أفقاً واعداً مع اضطراد الإصلاحات الاقتصادية في سورية وتدفق الاستثمارات غير المحلية الخاصة والانتشار المتزايد لمصارف القطاع الخاص اللازمة للتمويل، ويحظى القطاع الخاص الصناعي باهتمام حكومي خاص وتزداد فاعليته نظراً لما يكونه هذا القطاع من أهمية بين القطاعات حيث ركزّت عليه الخطة الخمسية العاشرة وأولته التشريعات الجديدة الأهمية باعتباره العجلة الأقوى في دفع عملية التنمية، وقد حافظ هذا القطاع على نموه بوتيرة منطقية.

إن التطور الحاصل في ازدياد عدد المشاريع الصناعية المشمولة يتماشى طرداً مع زيادة التكاليف الاستثمارية وتأمين المزيد من فرص العمل، كما رافقه تطور في نوعية الاستثمارات وحجمها وتوزيعها جغرافياً، فلازالت تدخل

أنشطة جديدة وهامة إلى سورية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الإسمنت والسيارات والتلفزيونات بالإضافة إلى مشروعات مختلفة في الخدمات النفطية والخدمات الصحية وغيرها.

جدول رقم (٢٢): المشاريع الصناعية المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وفرص العمل خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧) (التكاليف بملايين الليرات السورية)

السنوات	عدد المشـــاريع (مشروع)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل (عامل)
١٩٩١–٢٠٠٠	٤٠٠	٩٥٢٧٠	٢٩٧٩٢
٢٠٠١	١١٧	٢٢٦٨٩	٦٦٦٩
٢٠٠٢	٨٨	٣٤٦٦١	٧٦٧٧
٢٠٠٣	٨٧	٢١١٣٩	٦٦١١
٢٠٠٤	٢١٢	١٢١٩٧٣	٢٠٢٠٥
٢٠٠٥	٢١٥	١٤٢٥٧٠	٢٤٠٤٠
٢٠٠٦	٣٥٣	٣٢٥٨٧٧	٣٣٧١٦
٢٠٠٧	١٠٤	٥٢٧٧٩	١٠٦٨٢
المجموع	١٥٧٦	٨١٦٩٥٨	١٣٩٣٩٢

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

وقد بدأ نمو هذا القطاع يتصف بالتصاعد التدريجي مع مطلع الألفية الجديدة وازدادت وتائر نموه خلال العامين الفائتين فبلغ إجمالي عدد المشاريع الصناعية المشمولة خلال الفترة (١٩٩١–٢٠٠٧) نحو (**١٥٧٦**) مشروعاً (عدا الملغى قانونياً)، منها (**١٠٤**) مشروعاً شملت في عام ٢٠٠٧، محققة ما نسبته (**٦,٦ %**) من إجمالي عدد المشاريع الصناعية المشمولة خلال الفترة (١٩٩١ — ٢٠٠٧).

جدول رقم (٢٣): جدول يبين تطور توزع المشاريع الصناعية المشملة وفق نوع النشاط خلال الفترة (١٩٩١–٢٠٠٧) :

النشاط الصناعي حسب السنوات	الهندسية	الغذائية	الكيميائية	النسيجية	المجموع
١٩٩١–١٩٩٥	٦٧	٧٥	٥٦	٣٣	٢٣١
١٩٩٦–٢٠٠٠	٥٠	٤٧	٢٩	٤٠	١٦٦
٢٠٠١	٤٧	١٤	٢١	٣٥	١١٧
٢٠٠٢	٢٨	١٥	١٨	٢٦	٨٧
٢٠٠٣	٣٤	٢٠	١٦	١٩	٨٩
٢٠٠٤	٦٠	٥٤	٢٣	٧٧	٢١٤
٢٠٠٥	٤٣	٧٩	٢٩	٦٦	٢١٦
٢٠٠٦	٨٥	١٤٨	٥٢	٦٨	٣٥٣
٢٠٠٧	١٩	٤٤	٢٥	١٤	١٠٢
المجموع	٤٣٣	٤٩٦	٢٦٩	٣٧٨	١٥٧٦
التوزع النسبي %	% ٢٧,٥	% ٣١,٥	% ١٧,١	% ٢٤	% ١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

تصدرت مشاريع الصناعات الغذائية وتعبئتها وتجفيفها قائمة المشاريع الصناعية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار إذ بلغ عددها (**٤٩٦**) مشروعاً مشكلة ما نسبته (**٣١,٥%**) من مجموع المشاريع الصناعية خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)، شمل منه (**٤٤**) مشروعاً في عام ٢٠٠٧ وحده، إن التطور التقاني الحاصل في الصناعات الغذائية يتسارع بخطوات متلاحقة في سياق التنافسية الدولية والتنوع الواسع في المنتجات الغذائية ذات المنشأ النباتي والحيواني، أدى ذلك إلى تطور أساليب الإنتاج وتطبيق وسائل التعبئة والتوضيب والتغليف واعتماد أنظمة الجودة، ولعل زيادة عدد مشاريع نشاط التعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية مرده إلى تشجيع الحكومة لهذا النشاط نظراً لأهميته الكبيرة في خدمة القطاع الزراعي الذي يعتبر أساساً في استقرار الاقتصاد السوري ولتوفير ما يحتاجه هذا القطاع من التصنيع وخدمات والفرز والتوضيب اللازمة لعمليات التسويق الداخلي والخارجي كما أن هذا النشاط يعتبر متمماً للنشاط الزراعي حيث يؤمن خدمات التجفيف والتصنيع للمنتجات الزراعية من خضار وفواكه وحمضيات وللمنتجات الحيوانية من لحوم وألبان فيطيل فترة صلاحيتها ويحولها إلى منتجات مصنعة تلبي حاجة السوق الداخلية والخارجية ويوفر للمزارعين فرص تصريف منتجاتهم ويجنبهم أزمات الكساد وتراكم الإنتاجفي المواسم وهي صناعات يحتاجها الاقتصاد السوري حاجة ماسة لتحقيق أمنه الغذائي ولزيادة صادراته، وتتميز هذه الصناعة بضآلة تكاليفها الاستثمارية وسرعة دوران رأسمالها وريعيتها المضمونة وسهولة إدارتها فضلاً عن توفيرها لفرص عمل أكثر من غيرها.

وتليها من حيث العدد مشاريع الصناعات الهندسية فبلغ عددها (٤٣٣) مشروعاً، ثم تلتها صناعة الغزل والنسيج والأقمشة والملبوسات فبلغت (**٣٧٨**) مشروعاً صناعياً، بما فيها المشروعات التي تم تشميلها في المدن الصناعية الثلاث، يفسر ذلك ما تتميز به هذه الصناعة في سورية من تأصل في العراقة والخبرة، حيث تتوفر المواد الأولية اللازمة لنجاحها من القطن والصوف والحرير فضلاً عن الخبرة الحرفية التي تتمتع بها الأيدي العاملة في هذا المجال إضافة إلى الأسواق الجديدة التي فتحت أمامها بفضل العديد من الاتفاقيات التي وقعتها سورية مع مختلف دول العالم وخاصة الدول الأوربية لإعفاء المصنوعات النسيجية من الرسوم الجمركية ورفع القيود الكمية عنها مما شكل حافزاً للمستثمرين في هذا النشاط الصناعي المجزي وحذا ببعض الشركات العالمية للتوجه نحوها (كشركة بينيتون، وشركة ناف ناف، وأديداس، وكيتزي، ولورد، وبست ماونتن، و MG..) وغيرها من بيوتات الأزياء العالمية على منح علاماتها التجارية إلى المنتجات السورية مما يدل بوضوح على ثقة هذه الشركات في نوعية هذه المنتجات وثقتها بقدرة الصانع السوري على التعامل مع أفضل المواصفات العالمية وتسويقها بنجاح.

ثم يليها من حيث العدد الصناعات الكيميائية والدهانات والمنظفات وبلغت (**٢٦٩**) مشروعاً محققة نسبة وقدرها (**١٧ %**)، كما استمر دخول عدد كبير من المستثمرين إلى الصناعات التي كانت محصورة في القطاع العام تقريباً مثل مشاريع الطاقة وتوليد الكهرباء وصناعة الكابلات والتلفزيونات وقضبان التسليح والصفائح المعدنية والدرفلة والغلفنة والإسمنت وغيرها الأمر الذي دعم هذه القطاعات ودعم معه سياسة التعددية الاقتصادية في القطاع الصناعي بصناعات جديدة لم تكن موجودة مما ساعد على توسيع تشكيلة المنتجات الصناعية السورية المعدة للتسويق المحلي أو التصدير الخارجي وأثر في اقتصادنا بشكل عام وفي تشكيلة صادراتنا ومستورداتنا بشكل خاص وساهم في تحديث صناعتنا وتطويرها ونقل تكنولوجيا جديدة ونقل خبرات إدارية وتجارية بالغة الأهمية وإتاحة مجالات أوسع لفرص عمل جديدة.

ب. الاستثمارات الصناعية المنفذة:

ظهرت ملامح تحقيق خروقات صناعية عام ٢٠٠٧ حيث دلت البيانات على ارتفاع نسبة التنفيذ للمشاريع الصناعية بشكل خاص فوصلت في هذا العام إلى (٦٩,٢ %) منها مشاريع تعتبر متميزة فقد افتتح السيد رئيس الجمهورية مصنع الشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات سيامكو في مدينة عدرا الصناعية وفي كانون الأول من نفس العام افتتح سيادته مصنع الشركة السورية الإيرانية للسيارات (سابا) في حمص بطاقة إنتاجية تبلغ /١٥٠٠٠/ سيارة سنوياً في مرحلته الأولى، ومعمل إسمنت حماه الجديد الذي تصل طاقته الإنتاجية مليون ومائة ألف طن سنوياً وبتكلفة إجمالية بلغت /٢٥٠/ مليون دولار، وبدأت تجارب تشغيل أول مشروع للقطاع الخاص لإنتاج السكر بطاقة مليون طن سنوياً، ومعمل لإنتاج حديد التسليح بطاقة نصف مليون طن سنوياً تؤمن (٤٠ %) من حاجة القطر، إضافة لمعمل الزجاج المسطح في حلب ..إلخ، ومن ناحية تنفيذ المشاريع الصناعية فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة أو التي اتخذت إجراءات تنفيذية (ترخيص صناعي، سجل صناعي جزئي، سجل صناعي نهائي) (**١٠١٠**) مشروعاً صناعياً بما فيها مشاريع المدن الصناعية محققة نسبة وقدرها (**٦٤,١ %**) من إجمالي المشاريع المشمولة خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) والبالغ عددها (**١٥٧٦**) مشروعاً صناعياً، وإذا تم استبعاد ما تم تشميله أو تنفيذه في عام ٢٠٠٧ باعتبار أنها مشاريع جديدة و لم تنته مدة تنفيذها فتصبح النسبة أقرب إلى المنطق وهي (**٦٩ %**).

جدول رقم (٢٤): تتبع التنفيذ للمشاريع الصناعية المنفذة أو التي قيد التنفيذ بما فيها المدن الصناعية للفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			العدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي		
١٩٩١-٢٠٠٠	٤٠٠	١٦	٤٦	٢٠٩	٢٧١	67.8
٢٠٠١	١١٧	١٥	٢١	٢٧	٦٣	53.8
٢٠٠٢	٨٨	١٩	١٨	٥٢	٨٩	101.1
٢٠٠٣	٨٧	٩	٢٩	٣٨	٧٦	87.4
٢٠٠٤	٢١٢	٦٨	٤٣	٣٩	١٥٠	70.8
٢٠٠٥	٢١٥	٧٠	٢٨	٣٤	١٣٢	61.4
٢٠٠٦	٣٥٣	٧٥	٦٧	١٥	١٥٧	٤٤,٥
٢٠٠٧	١٠٤	٤٧	١٩	٦	٧٢	٦٩,٢
المجموع	**١٥٧٦**	**٣١٩**	**٢٧١**	**٤٢٠**	**١٠١٠**	**64.1**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

ولا بد من التنويه إلى أن قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ قد منحا المشاريع المشملة (عدا مشروعات النقل حالياً) مدة ثلاث سنوات كفترة تأسيس، أي ما تم تشميله في عام ٢٠٠٥ يمكن رصد تنفيذه فعلياً بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ تشميله.

ج. الاستثمارات الصناعية الأخرى:

جدول رقم (٢٥): لمنشآت الصناعية المنفذة وفق القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) (وحدة رأس المال مليون ل.س)

النشاط	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	١٠٢	١٠٠	١١٩	١٢٣	١٢٧	١٤٠	١١٧	١٣١
	رأس المال	٧٤٩	٧٢٦	٩٢٩	٥٠٢	٥٩٩	٩٥١	٣١٩٢	١٧٥٢
	عدد العمال	٦٠٣	٦١٤	٩٣٥	٧٦٠	٧٢٧	٧٩٢	١٤٥٥	٩٣٥
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	١٤٩	١٥٩	١٦٢	١٧٥	٢٠٧	٢٤٧	٢٤٦	١٦٢
	رأس المال	١٧٨٥	٢٠٨٢	١٣٢٤	١٤٦٣	٢٧٦١	٢٤٩٦	٥٢٣٥	٤٦٢٢
	عدد العمال	٦٢١	١٣٦٣	١٢٠١	١١١٩	١٨٣٥	١٦٠٤	٢٥٠٤	١٤٩١
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	١٢٢	١٤٥	٢٠٦	٢١٠	٣٢٨	٣٨٠	٣٣٣	٢٤٦
	رأس المال	١١٤٧	١٤٢١	١٢٦٠	١٦١١	٢٥٨٠	٢٨٣٨	٣٤١٥	٢٧٩٥
	عدد العمال	٥٧٨	١١٦٩	٨٤٥	١٣٤٢	١٩٠٦	١٧٢٤	١٩٨٣	١٤٤٢
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	٢١٧	١٩٦	٢٢٧	١٨٧	٢٤٤	٢٢٧	٢٤٠	١٤٦
	رأس المال	٦٣٣	٦٢٥	٥٤٠	٨٦٢	١٢٢٠	١٢٥٩	٤٣٣١	٨١٩
	عدد العمال	١٠٠١	١٢٦٨	١٢٦٣	٩٥٢	١٧٥٢	١٧٧٣	١٨٥٧	١٢٤٧
المجموع العام	عدد المنشآت	٥٩٠	٦٠٠	٧١٤	٦٩٥	٩٠٦	٩٩٤	٩٣٦	٦٨٥
	رأس المال	٤٣١٣	٤٨٥٤	٤٠٥٣	٤٤٣٩	٧١٦٠	٧٥٤٤	١٦١٧٣	٩٩٨٨
	عدد العمال	٢٨٠٣	٤٤١٤	٤٢٤٤	٤١٧٣	٦٢٢٠	٥٨٩٣	٧٧٩٩	٥١١٥

المصدر: بيانات وزارة الصناعة لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢٦): جدول يبين المنشآت الحرفية المنفذة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
الهندسة	٥٥٨٣	2281.4	10951
الكيميائية	923	1065.9	2574
الغذائية	1973	1291.5	4312
النسيجية	1125	545.4	3142
المجموع	**9604**	**5184.2**	**20979**

المصدر: بيانات وزارة الصناعة لعام ٢٠٠٧.

الشكل رقم (7): توزع رأس المال المستثمر بحسب القوانين الخاضعة لها

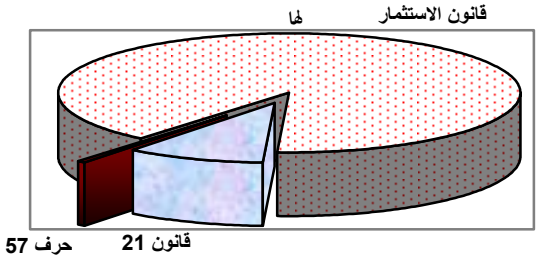

الشكل رقم (8): توزع عدد المشاريع بحسب القوانين الخاضعة لها

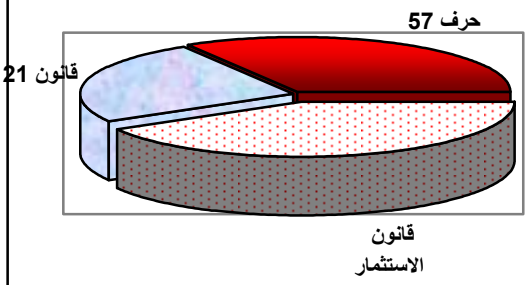

ثانياً: المدن الصناعية:

تسير المدن الصناعية بخطى سريعة نحو تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها وحققت نجاحات كبيرة في تحقيق البرامج الزمنية في مجالي التنفيذ والاستثمار، وساهمت هذه المدن في جذب الستثمارات المحلية والعربية والأجنبية بشكل ملحوظ.

فقد تم الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى في المدن الصناعية الثلاث (عدرا، حسياء، الشيخ نجار) والمباشرة بالمرحلة الثانية في (حسياء، عدرا) والمرحلة الثالثة في الشيخ نجار، وبلغت الإيرادات الصافية للمدن الثلاث /٩,٢/ مليار ل.س من خلال تخصيص الأراضي وقيام المستثمرين ببناء المنشآت حيث سجلت المؤشرات التالية:

○ عدد المستثمرين المخصصين بمقاسم	٥٦٧٣	مستثمراً.
○ عدد المستثمرين الذين استلموا مقاسمهم	٥٣٢٢	مستثمراً.
○ عدد المصانع المباشر ببنائها	٢٣٤٣	مصنعاً.
○ عدد المصانع التي باشرت بالإنتاج	٣١٣	مصنعاً.
○ عدد الشركات العربية والأجنبية	١٦٨	شركة.
○ عدد العاملين في بناء المنشآت	٤٥٢٢٩	عاملاً.
○ حجم استثمارات المصانع قيد الإنتاج	٧٤	مليار ل.س.
○ حجم استثمارات المصانع المباشر بتنفيذها	٧٧	مليار ل.س.
○ حجم استثمارات المصانع المخصصة والتي لم يباشر بها	٤٥	مليار ل.س.

وقد أحدثت مدينة دير الزور بموجب المرسوم رقم /١١٠/ لعام ٢٠٠٧، وتمتد على مساحة /١٢٦٠/ هكتاراً، وقد تم إنجاز الدراسات التنظيمية التفصيلية والمخططات وصدر نظام استثمارها، وبلغ عدد المكتتبين فيها على المقاسم الصناعية حتى نهاية عام ٢٠٠٧ نحو (١٩٠) مكتتب محلي.

وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المشمولة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الثلاث (ريف دمشق، وحمص، وحلب) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ نحو (**١٥٦**) مشروعاً، (والتي فوضت مجالس إداراتها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار بإعداد قرارات التشميل للمشاريع الصناعية التي ستقام ضمنها وذلك مع مطلع عام ٢٠٠٤)، ونستعرض فيما يلي واقع الاستثمار في كل من المدن الصناعية الثلاث:

أ: مدينة حسياء الصناعية (في محافظة حمص):

جدول رقم (٢٧): الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة حسياء الصناعية خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	١١	٦	٤	٠	١٠	% ٩١	١٦٨٤٠	٢٦٣٠
٢٠٠٥	١٠	٦	٠	٤	١٠	% ١٠٠	٢١٠٤	٣٠٣
٢٠٠٦	٣٣	٧	٠	١	٨	% ٢٤,٢	٢٥٢١٤	٢٩٠٢
٢٠٠٧	١١	٥	٠	٠	٥	% ٤٥,٥	١٨٥٢	٤٤٩
المجموع	**٦٥**	**٢٤**	**٤**	**٥**	**٣٣**	**% ٥٠,٨**	**٤٦٠١٠**	**٦٢٨٤**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢٨): توزع المشاريع الصناعية المشملة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة حسياء الصناعية وفق نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) :

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	٤	١	٣	٣	٠	١١
٢٠٠٥	٠	١	٠	٤	٥	١٠
٢٠٠٦	٨	١	٨	١٥	١	٣٣
٢٠٠٧	٢	٠	١	٣	٥	١١
المجموع	**١٤**	**٣**	**١٢**	**٢٥**	**١١**	**٦٥**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢٩): المنشآت الصناعية المنفذة في مدينة حسياء الصناعية وفق القانون رقم /٢١/ لعام للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

(وحدة رأس المال مليون ل.س)

النشاط	البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	٠	٢	٣	٦٠	٤٩	٣٠	١٤٤
	رأس المال	٠	١٣	٤٠	١٣٢٦	١١١٦	٨٠٧	٣٣٠٢
	عدد العمال	٠	٧	٤٠	١١٢٧	٨٤٣	٣٧٦	٢٣٩٣
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	٠	١	٤	٣٢	٢٢	٣٣	٩٢
	رأس المال	٠	٥	١٢	٨٥٦	٢٧٠	٦٢٩	١٧٧٢
	عدد العمال	٠	٤	٥٩	٢٣٩	١٧٦	٣١١	٧٨٩
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	١	٣	١	٣٨	١٠	١٦	٦٩
	رأس المال	٣٥	١٣٩	٧٠	٣٩٤	٤٥٤	٦٩١	١٧٨٣
	عدد العمال	٤	٢٩	٤٠	٣١٢	٢٠١	٢٦٩	٨٥٥
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	٠	٠	٢	٧	٤	٧	٢٠
	رأس المال	٠	٠	٨٠	٨٤	٢٨٨	٥٦٨	١٠٢٠
	عدد العمال	٠	٠	٣٠	١١٦	١١١	١٧٣	٤٣٠
المجموع العام	عدد المنشآت	١	٦	١٠	١٣٧	٨٥	٨٦	٣٢٥
	رأس المال	٣٥	١٥٧	٢٠٢	٢٦٦٠	٢١٢٨	٢٦٩٥	٧٨٧٧
	عدد العمال	٤	٤	١٦٩	١٧٩٤	١٣٣١	١١٢٩	٤٤٣١

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

ب: مدينة الشيخ نجار الصناعية (في محافظة حلب):

جدول رقم (٣٠): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة الشيخ نجار الصناعية للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٢١	٠	١١	٢	١٣	% ٦١,٩	٣٣٢٢	١٢٠٢
٢٠٠٥	١٧	٠	٥	٢	٧	% ٤١,٢	٣٣٨٩	٩٨٤
٢٠٠٦	١٤	٠	١٠	٠	١٠	% ٧١,٤	٨٢٦٨	١٢٦٦
٢٠٠٧	٣	٠	١	٠	١	% ٣٣,٣	٧٧٣	١٣٤
المجموع	٥٥	٠	٢٧	٤	٣١	٥٦,٤	١٥٧٥٢	٣٥٨٦

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣١): توزع المشاريع الصناعية المشملة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية وفق نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) :

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	المجموع
٢٠٠٤	٠	١٧	٣	١	٢١
٢٠٠٥	٠	١١	٣	٣	١٧
٢٠٠٦	٣	٨	١	٢	١٤
٢٠٠٧	٠	١	١	١	٣
المجموع	**٣**	**٣٧**	**٨**	**٧**	**٥٥**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣٢): المنشآت الصناعية المنفذة في مدينة الشيخ نجار الصناعية وفق القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) (وحدة التكاليف مليون ل.س)

السنوات	عدد القرارات	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل
٢٠٠٤	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٥	٧٩٥	٦	١١١٠٩	٤٣٩٤
٢٠٠٦	٢٨٠	٤٣	١٨٤٢٦	١٨٤٧
٢٠٠٧	٥٦٠	٥٦	٨٥٥٨	٣٥٥٨
المجموع	**١٦٣٥**	**١٠٥**	**٣٨٠٩٣**	**٩٧٩٩**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

ج: مدينة عدرا الصناعية (في محافظة ريف دمشق):

جدول رقم (٣٣): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة عدرا الصناعية للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠٠٧

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٢	٠	٠	٢	٢	% ١٠٠	٣١٠٥	١٧٩
٢٠٠٥	٧	٠	٥	٢	٧	% ٦٤,٣	٢٣٨٢	٤٢١
٢٠٠٦	٢٣	٠	٢٣	٠	٢٣	% ٥٠	١٦١٤٧	٢٥٣٠
٢٠٠٧	٤	٠	٤	٠	٤	% ٥٠	١٨٠٣	٣٨٧
المجموع	**٣٦**	**٠**	**٣٢**	**٤**	**٣٦**	% ٥٥,٦	**٢٣٤٣٧**	**٣٥١٧**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣٤): توزع المشاريع الصناعية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية وفق نوع النشاط للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	١	٠	١	٠	٠	٢
٢٠٠٥	٠	٣	٤	٠	٠	٧
٢٠٠٦	٢	٠	١٩	١	١	٢٣
٢٠٠٧	٣	٠	٠	١	٠	٤
المجموع	٦	٣	٢٤	٢	١	٣٦

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣٥): جدول تتبع المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ في مدينة عدرا الصناعية للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				التكاليف الاستثمارية (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ		
٢٠٠٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٥	١٤٦	١٤٠	٠	٦	١٤٦	١٤٠٠	١٧٤٣
٢٠٠٦	٦٤٦	٦٣٥	٤	٧	٦٤٦	٦٠٢	٥٠٠٩
٢٠٠٧	٣٣٤	٣١٩	٥	١٠	٣٣٤	١٦٠٦٦	٥٥١٤
المجموع	١١٢٦	١٠٩٤	٩	٢٣	١١٢٦	١٨٠٦٨	١٢٢٥٦

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

د: إجمالي استثمارات المدن الصناعية :

جدول رقم (٣٦): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في المدن الصناعية الثلاث للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٣٤	٦	١٥	٤	٢٥	% ٧٣,٥	٢٣٢٦٧	٤٠١١
٢٠٠٥	٣٤	٦	١٠	٨	٢٤	% ٧٠,٦	٧٨٧٥	١٧٠٨
٢٠٠٦	٧٠	٧	٣٣	١	٤١	% ٥٨,٦	٤٩٦٢٩	٦٦٩٨
٢٠٠٧	١٨	٥	٥	٠	١٠	% ٥٥,٦	٤٤٢٨	٩٧٠
المجموع	١٥٦	٢٤	٦٣	١٣	١٠٠	% ٦١,١	٨٥١٩٩	١٣٣٨٧

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣٧): تطور توزع المشاريع الصناعية المنفذة في المدن الصناعية الثلاث وفق نوع النشاط للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	٥	١٨	٧	٤	٠	٣٤
٢٠٠٥	٠	١٥	٧	٧	٥	٣٤
٢٠٠٦	١٣	٩	٢٨	١٨	٢	٧٠
٢٠٠٧	٥	١	٢	٥	٥	١٨
المجموع	**٢٣**	**٤٣**	**٤٤**	**٣٤**	**١٢**	**١٥٦**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣٨): المنشآت الصناعية المنفذة في المدن الصناعية الثلاث وفق القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) (وحدة التكاليف مليون ل.س)

السنوات	عدد القرارات	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل
٢٠٠٤	١٧	١٧	٣٩٤	٤١١
٢٠٠٥	١٠٧٨	٢٨٩	١٥١٦٩	٧٩٣١
٢٠٠٦	١٠١١	٧٧٤	٢١١٥٦	٨١٨٧
٢٠٠٧	٩٨٠	٤٧٦	٢٧٣١٩	١٠٢٠١
المجموع	**٣٠٨٦**	**١٥٥٦**	**٦٤٠٣٨**	**٢٦٧٣٠**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام ٢٠٠٧.

ثالثاً: قطاع النقـــــــــل:

أ. استثمارات قطاع النقل المشملة:

بلغ عدد مشاريع النقل البري والبحري والجوي المشمولة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) نحو (**١٩٨٣**) مشروعاً، منها (**٥١**) مشروعاً شملت في عام ٢٠٠٧، وبلغ إجمالي عدد مشاريع النقل المنفذة (**١٤٦١**) مشروعاً، أحدثت فعلياً هذه المشاريع نحو (**٣٤٩٢٨**) فرصة عمل مباشرة، وبتكاليف استثمارية محققة وصلت إلى (**٥٢,٣٤٥**) مليار ل.س.

وبذلك تكون نسبة تنفيذ إجمالي مشروعات نقل الركاب والبضائع (**٧٣,٧** %) من حيث عدد المشروعات، و(**33.1** %) من حيث إجمالي التكاليف الاستثمارية.

وإلى جانب مشاريع النقل البري المنفذة آنفة الذكر تم تشميل (**٤٤**) طائرة ضمن مشروعات نموذجية هي الأولى من نوعها في سورية تتمثل بالنقل الجوي (التشارتر) بدأ بعضها بإجراءاته نحو التنفيذ.

جدول رقم (٣٩): أعداد مشاريع النقل المشمولة والمنفذة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧وتعديلاته حسب المحافظات للفترة (١٩٩١-٢٠٠٧)

العام	١٩٩١-١٩٩٥			١٩٩٦-٢٠٠٠			٢٠٠١-٢٠٠٦			٢٠٠٧			المجموع العام		
المحافظة	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ
دمشق	١١٦	١١٦	%١٠٠	٤١	٤١	%١٠٠	١٧٨	٤٥	%٢٥	١١	٠	٠	346	202	58.4
ريف دمشق	٢٧	٢٧	%١٠٠	٢٦	٢٦	%١٠٠	٢٢٨	١٤٩	%٦٦	٨	٠	٠	288	202	70.1
حلب	٤٣	٤٣	%١٠٠	٥١	٥١	%١٠٠	٢٩٠	٢٣١	%٨٠	١٠	٠	٠	394	325	82.5
حماه	٢٧	٢٧	%١٠٠	٢٥	٢٤	%٩٦	١٩٢	١٦٨	%٨٨	١	٠	٠	245	219	89.4
حمص	١٦	١٦	%١٠٠	١٤	١٤	%١٠٠	١٧٦	١٤٥	%٨٢	٣	٠	٠	209	175	83.7
اللاذقية	٨	٨	%١٠٠	٢١	٢١	%١٠٠	١٠٥	٦١	%٥٨	٤	٠	٠	138	90	65.2
طرطوس	٦	٦	%١٠٠	١٠	٩	%٩٠	١٣٨	١٠٤	%٧٥	٧	١	%١٤	161	120	74.5
إدلب	٥	٥	%١٠٠	٦	٦	%١٠٠	٤٧	٤٠	%٨٥	٢	٠	٠	60	51	85.0
الرقة	١	١	%١٠٠	٢	٢	%١٠٠	٢٥	٩	%٣٦	١	٠	٠	29	12	41.4
دير الزور	٦	٦	%١٠٠	٤	٤	%١٠٠	٢٩	١٥	%٥٢	٢	٠	٠	41	25	61.0
الحسكة	٤	٤	%١٠٠	١	١	%١٠٠	٢٧	١١	%٤١	٠	٠	٠	32	16	50.0
درعا	٢	٢	%١٠٠	٤	٤	%١٠٠	١٥	١٢	%٨٠	١	٠	٠	22	18	81.8
السويداء	١	١	%١٠٠	٠	٠	٠	٧	١	%١٤	١	٠	٠	9	2	22.2
القنيطرة	٠	٠	%١٠٠	١	١	%١٠٠	٧	٣	%٧٣	٠	٠	٠	8	4	50.0
المجموع	٢٦٢	٢٦٢	%١٠٠	٢٠٦	٢٠٤	%٩٩	١٤٦٤	٩٩٤	%٦٨	٥١	١	%٢	1983	1461	73.7

المصدر: بيانات وزارة النقل (وهيئة الاستثمار السورية).

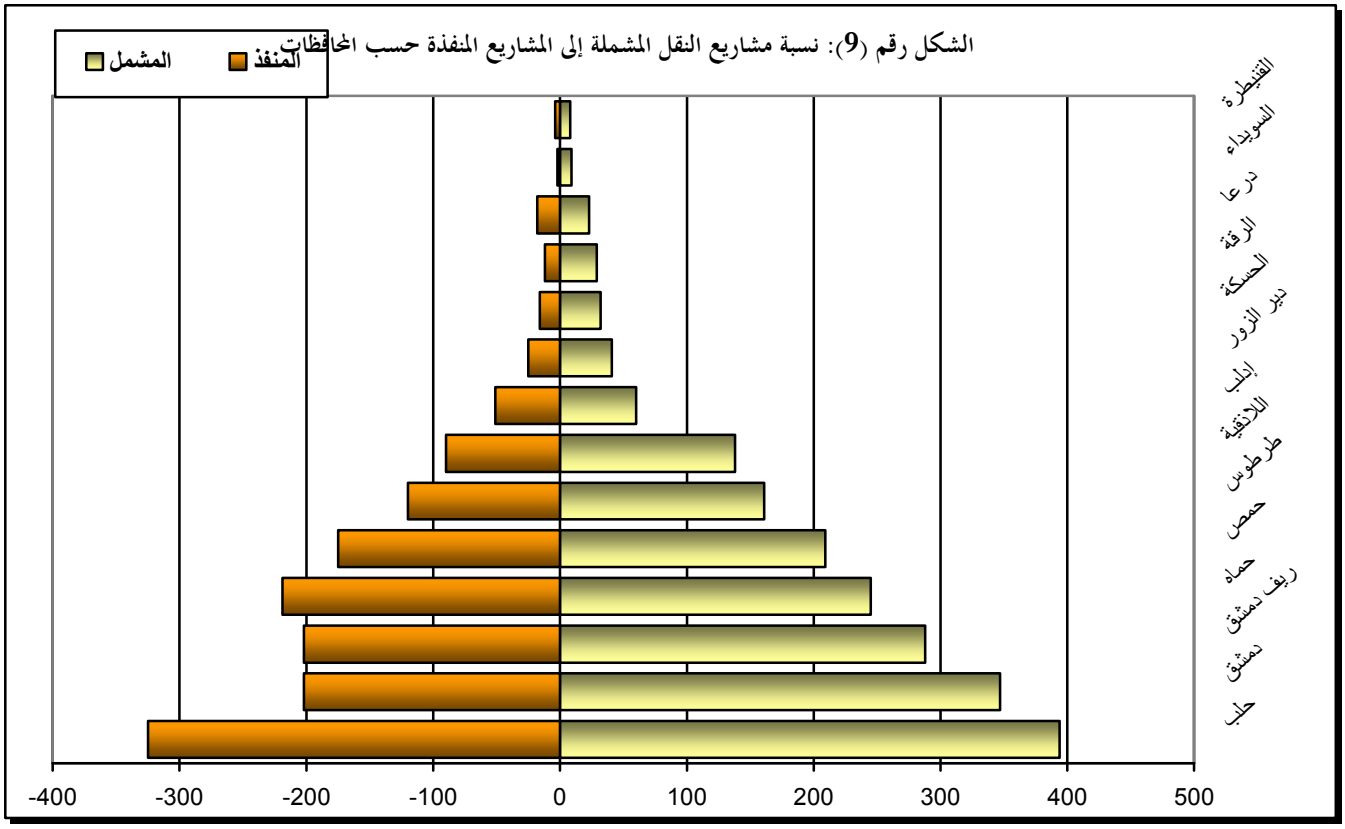

ب. استثمارات قطاع النقل المنفذة:

جدول رقم (٤٠): واقع تشميل وتنفيذ مشاريع النقل وفق أحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل للفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة (مشروع)	عدد المشاريع المنفذة (مشروع)	نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية للمشمل (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية للمنفذ (مليون ل.س)	نسبة التنفيذ %	عدد فرص العمل المنفذة
١٩٩١-٢٠٠٠	٤٦٨	٤٦٦	99.6	٢٧٠٩٣	٢٧٠٤٨	99.8	٢٠٨٥١
٢٠٠١	٢١٠	٢١٠	100	٤٥٧٣	٤٥٧٣	100	٢٩٥٩
٢٠٠٢	٣٧٤	٣٧٤	100	٧٠٢٦	٧٠٠٦	99.7	٤٢٤٥
٢٠٠٣	١٣١	١٣١	100	٢٥٨٥	٢٥٨٥	100	١٤٣٢
٢٠٠٤	١٨٢	١٤٤	79.1	٦٨١٠	٥٠٠٩	73.6	٢٦٦٠
٢٠٠٥	٢٨٣	٦٦	23.3	٣١٩٠٠	٢٩٤٢	9.22	١٥٢٧
٢٠٠٦	٢٨٢	٦٩	24.5	٢٠٨٨٢	٣١١٠	14.9	١٢٣١
٢٠٠٧	٥١	١	٢,٠	٥٧٠٥٩	٧٢	0.13	٢٣
المجموع	**١٩٨٣**	**١٤٦١**	**73.7**	**157928**	**52345**	**33.1**	**٣٤٩٢٨**

المصدر: بيانات وزارة النقل (وهيئة الاستثمار السورية).

رابعاً: مشاريع المجمعات العقارية:

يكتسب القطاع العقاري أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني تتبدى في ارتباطه مع ما يتراوح بين (٨٠–١٠٠) نشاط اقتصادي فرعي آخر من خلال ترابطات أمامية وخلفية ولا سيما قطاع صناعة مواد البناء والمقاولات ..الخ، وقد أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الاستثمار والتطوير العقاري ويهدف هذا التشريع إلى خلق بيئة تشريعية مناسبة لتطوير قطاع العقارات والسكن، وانسجاماً مع المتطلبات العصرية التي تقتضيها عملية التطوير في مختلف المجالات التنموية اتخذ المجلس الأعلى للاستثمار مبادرة تشميل مشاريع جديدة من نوعها تتسم بالأهمية وملبية لتطلعات الحكومة في تطوير وتشجيع الاستثمار العقاري، وتتألف هذه المجمعات من أحياء تتوفر فيها مقومات السكن والتجارة والأعمال والسياحة ووفق النماذج العالمية تتضمن أبراج سكنية وفنادق وسوق أوراق مالية ومكاتب تجارية ومجمعات تسوق (مول)، فقام بتشميل (٤) مشروعات من هذا النوع في عام ٢٠٠٥ ويعوّل على صدور تشريع جديد ينظم الاستثمار العقاري استكمال هذه الخطوة وإعطاء الدفع اللازم لهذا النوع من المشروعات الجديدة.

جدول رقم (٤١): مشروعات المجمعات العقارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته عام ٢٠٠٥

الجهة المستثمرة	المحافظة	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)		المجموع	عـــــدد فرص العمل
		بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية		
مشروع مركز التجارة العالمي	ريف دمشق	٢٧٧,٣	٦٢٣٢	٦٥٠٩	٣٦٠٠
مشروع البوابة الثامنة	ريف دمشق	٢٦٤٤٠	٣١٦١	٢٩٦٠١	٧٠٠
مشروع رواد الشهباء	حلب	١٥٢٨,٣	٦٦٥١	٨١٧٩,٤	١٠٠٠
مشروع حي المال والأعمال	ريف دمشق	٥٨٥	١٦٣٠٠	١٦٨٨٥	٢٠٠٠
المجمـــــوع		**٢٨٨٣٠,٦**	**٣٢٣٤٤**	**٦١١٧٤,٦**	**٧٣٠٠**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

وقد بدأ عدد من هذه المشاريع بشراء الأراضي اللازمة لمشاريعهم ووضع مخططاتها وبدأ مشروع البوابة الثامنة بالتنفيذ محققاً نسبة إنجاز بحوالي (١٥ %).

خامساً: قطـــــاع الـــــزراعة:

لا يزال القطاع الزراعي هو الرائد في هيكلية الاقتصاد السوري ويوظف ثلث القوى العاملة ويحافظ على مستوى عالي من الاكتفاء الغذائي الذاتي لكن العوامل المناخية غير المواتية للعامين الماضيين وترافقها مع البطء في استعمالات الري الحديث واستخدام التقانات القديمة في الإنتاج أدت إلى انحسار كمي ونوعي في الحصاد وأهمها القمح والقطن، وغني عن القول أن تطور القطاعات الأخرى رهن إلى حد بعيد بمدى تطور القطاع الزراعي وقد حظي هذا القطاع بطبيعة الحال بإعفاءات وحوافز مشجعة، استطاع أن يضيف إليها قانون تشجيع الاستثمار حوافز إضافية جديدة أهمها الاستفادة من حفر الآبار وإمكانية تملك المشروع بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وتشجيع مشاريع الري الحديث، وقد بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمولة خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) (**١٧٦**) مشروعاً، منها (**٢٨**) مشروعاً في عام

٢٠٠٧، توزعت إلى (**١٤٣**) مشروعاً لتربية وتسمين المواشي والحيوانات، و(**٣٣**) مشروعاً للإنتاج الزراعي والري والخدمات الزراعية، متوقع أن تحدث ما مجموعه (**١٠٥٤٢**) فرصة عمل خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) منها (**١٠٥١**) فرصة متوقعة عام ٢٠٠٧، وبتكاليف استثمارية إجمالية تقدر بـــ (**٤١٥٦**) مليون ل.س، منها (**٣٦١٩,٧**) مليون ل.س في عام ٢٠٠٧.

ويعزى سبب قلة عدد المشاريع الزراعية نسبة لباقي المشاريع أنها وكما ذكرنا تحظى بالأصل بدعم واهتمام حكومي منحها مزايا وتسهيلات كاملة تهدف إلى دفعه وتشجيعه، حيث لا يخضع الإنتاج الزراعي أو الحيواني لأي نوع من الضريبة، وقد بلغت نسبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الزراعية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٧ حوالي (**٤٠,٣** %) من حيث عدد المشاريع، أما إذا استبعدنا عدد المشاريع المشمولة عام ٢٠٠٧ باعتبارها جديدة و لم لازالت في طور التأسيس و لم تدخل مرحلة التنفيذ القانونية فستصل نسبة التنفيذ إلى (**٤٩** %)، محدثة فرص عمل مباشرة وحقيقية نحو (**٣٦٩٠**) فرصة عمل.

جدول رقم (٤٢): واقع تشميل وتنفيذ المشاريع الزراعية وفق أحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع الزراعية			التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)			فرص العمل	
	المشمل	المنفذ	%	المشمل	المنفذ	%	المشمل	المنفذ
١٩٩١-٢٠٠٠	١١	٨	72.7	١٠٥٧	٨٣٣	78.8	٥٢٩	٣٨٠
٢٠٠١	٦	٢	٣٣,٣	١٠٠٨	١٤٠,٣	١٣,٩	٣٧٤	١٠٣
٢٠٠٢	٤	٤	١٠٠	٢٦٣,٦	٢٦٣,٦	١٠٠	١٤٣	١٤٣
٢٠٠٣	١٥	٨	53.3	٢٦٣٨,٨	٦٨٤,٦	26	٦٠٢	٢٨٣
٢٠٠٤	١٨	٨	44.4	٦١٣٧,١	٨٠٣	13.1	١٣١١	٣٦٠
٢٠٠٥	٢٨	١١	39.3	١٣٣٨١,١	١٩٨٥,٣	14.8	٢٦٤٥	٧٣٣
٢٠٠٦	٦٦	٢٨	٤٢,٤	١٣٣٥٠,٨	٦٣٣٧	٤٧,٥	٣٨٨٧	١٦٠١
٢٠٠٧	٢٨	٢	٧,١	٣٦١٩,٧	٤٦٧,٥	١٢,٩	١٠٥١	٨٧
المجموع	١٧٦	٧١	40.3	٤١٤٥٦	١١٥١٤	27.8	١٠٥٤٢	٣٦٩٠
نسبة ٢٠٠٧ %	15.9	2.8		8.7	4.1		10	2.4

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

سادساً: قطاع الصحة:

أ. المشافي التخصصية:

يعتبر هذا النوع من المشاريع ذات الصبغة الخدمية حديثة العهد بالنسبة لقانون الاستثمار رقم /١٠/ فقد بدأ المجلس الأعلى للاستثمار منذ عام ٢٠٠١ بتشميل مشاريع مشافي تخصصية ذات اختصاصات متقدمة ونوعية أو ترتقي

بالاختصاصات الطبية الحالية وذلك ضمن مواصفات محددة من قبل وزارة الصحة، فبلغ عدد المشافي المشملة (**٢٥**) مشفى تخصصي خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٧) بتكلفة استثمارية إجمالية (**٣٥٦٤٦**) مليون ل.س، وتقدر فرص العمل التي تحدثها (**٧٧٤١**) فرصة، ويذكر أن جميع هذه المشافي ذات اختصاصاتها جديدة أو ترتقي باختصاصات طبية قائمة مثل جراحة القلب ومعالجة الأورام السرطانية وأطفال الأنابيب ومعالجة ذوي الاحتياجات الخاصة ..الخ.

جدول رقم (٤٣): مشاريع المشافي التخصصية المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل للفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشافي (مشفى)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
٢٠٠١	١	٩٨٠	٣٢٣
٢٠٠٢	٢	٦٢٦	١٤٨
٢٠٠٣	١	٢٦٥	١١٥
٢٠٠٤	٣	٣٦٣٢	٧٠٨
٢٠٠٥	٥	٣٣٢١	٩١٤
٢٠٠٦	١١	١٨٤٠٢	٢٦٥٩
٢٠٠٧	٢	٨٤٠	٢٨٧٤
المجموع	**٢٥**	**٣٥٦٤٦**	**٧٧٤١**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

ب. مشاريع تصنيع الدواء والتجهيزات الطبية:

تحتسب مشاريع صناعة الدواء والتجهيزات الطبية مع مشاريع الأنشطة الصناعية وقد أفردت في هذه الفقرة لتوضيح واقع بياناتها بشكل مستقل للنظر إليها من المنظور الطبي.

جدول رقم (٤٤): عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال للفترة ١٩٩١– ٢٠٠٧

النشاط	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل (عامل)
صناعة الأدوية	٢٩	١٢١٦٩	٢٥١٩
الأدوات لطبية	١٨	٦٠٩٢	١٦٥٨
المجموع	**٤٧**	**١٨٢٦١**	**٤١٧٧**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

سابعاً: قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة:

في ضوء تضاؤل إنتاج النفط المضرد تبذل الحكومة السورية قصارى جهدها لتطوير مشاريع تكرير النفط من خلال الاستثمار في التنقيب والاستكشاف لزيادة النشاط الإنتاجي وفي الوقت عينه تبذل جهوداً لزيادة طاقات التكرير حيث أن مصفاتا بانياس وحمص لاتلبيان الطلب المحلي، وهكذا تسعى سورية إلى تحديد مصافي النفط وقد وضعت خططها لهذه

الغاية وفي نفس الوقت تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مصفاة جديدة مشتركة شرقي حمص بين كل من سورية وإيران وفنزويلا وماليزيا بطاقة /١٤٠٠٠٠/ برميل يومياً، كما تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى مع شركة نور للاستثمار المالي الكويتية لبناء مصفاة بقيمة /٨٨٠٧٤/ مليون ل.س في دير الزور بطاقة /١٤٠٠٠٠/ برميل يومياً تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار، وهي في مراحل وضع الدراسات التنفيذية اللازمة، كما تم توقيع عقد الشركة المشتركة بين الشركة العامة للرخام والإسفلت وشركة كناوف الألمانية لتأهيل معمل الجص في اللاذقية، وتشجع الحكومة استثمارات القطاع الخاص في مجال النفط والطاقة وتقدم المزايا اللازمة لتحفيز هذا القطاع الهام.

وقد تم تسليم المواقع لعشر مشرعات لإنتاج الإسمنت البورتلاندي تصل مجمل طاقتها الإنتاجية نحو /٢٤٣٠٠/ ألف طن سنوياً، وقد باشر بعضها في السبر والتعاقد على الآلات بداية تجهيز البنى التحتية لمشاريعهم في منطقة أبو الشامات وحمص وحلب والرقة، ويتوقع بدء تجارب التشغيل لبعضها عام ٢٠٠٩.

كما دخل هذا العام في طور الإنتاج معمل إسمنت حماه بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ مليون طن، كما شارفت الشركات المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار ذات النشاط المتعلق بالخدمات النفطية والقياسات البئرية والحفر .. على إنجاز دراساتها ومخططاتها مما يدل على جديتها واعتبارها من المشروعات المباشر بها.

جدول رقم (٤٥): مشاريع قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة المشمولة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب حجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد فرص العمل للفترة ١٩٩١– ٢٠٠٧

نشاط المشروع	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	منه بالقطع الأجنبي (مليون ل.س)	قيمة الآلات (مليون ل.س)	فرص العمل (عامل)
إنتاج الإسمنت البورتلاندي	٢١	١٩٦٢٠٧,٤	١٥١٩٣٠,٦	١٢٠٢٣٠	٩١٥٢
شركة سورية مصرية مشتركة للخدمات النفطية	١	٥٠	٤٣	٣٧	٧٠
شركة سورية إماراتية لخدمات القياسات البئرية	١	٤٨٢	٤٥٠	٤٢٦	٣٢
شركة سورية مصرية لهندسة سوائل الحفر	١	٩٨	٨٢	٢٦	٤٤
مصفاة تكرير دير الزور (نور الكويتية المساهمة)	١	٨٨٠٧٤	٦٦٠٢٠	٦٤٢٤٠	١٢٠٠
شركة مشتركة سورية ألمانية لتأهيل حص اللاذقية	١	٣٣٠	٣٠١	٢٦٣	٥٤
محطات توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح	١	٢٣٧٦٧,٣	٢٢٣٢٤,١	١٨٤٤٤	١٢٠
محطة توليد الكهرباء	١	١٥١٧٨	١٥٠٤٢,٣	١٥٠٠٠	٢٠٠
توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح	١	٨٨٠٤٩,٦	٨٨٠١٠	٧٤٤٣٤	٤٧٠
المجمـــــــوع	**٢٩**	**٤١٢٢٣٧**	**٣٤٤٢٠٥**	**٢٩٣١٠٠**	**١١٣٤٢**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية، ووزارة النفط والثروة المعدنية.

ثامناً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:

يمكن النظر إلى توزع المشاريع على المساحة الجغرافية للمحافظات من جهتين الأولى من حيث توزع أعداد هذه المشاريع، والثانية بحسب توزع التكاليف الاستثمارية التقديرية.

فلو تناولنا هذا التوزع من حيث عدد المشاريع سنجد أن المحافظات الثلاث التي احتوت مدناً صناعية (حلب، ريف دمشق، حمص) قد استقطبت ما نسبته (**٥٥** %) من إجمالي عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧) فكانت حصة محافظة حلب (**٨٤٩**) مشروعاً من إجمالي المشاريع المشّمولة أي ما نسبته حوالي (**٢٢,٦** %) من حصة المحافظات، ثم تلتها مرتبةً محافظة ريف دمشق (**٨٤٧**) مشروعاً، ثم تأتي في المرتبة الثالثة محافظة حمص (**٣٧١**) مشروعاً، فمحافظة دمشق (**٣٥٨**) مشروعاً، فحماه (**٣٤٥**) مشروعاً، ثم اللاذقية (**٢١٦**) مشروعاً، فطرطوس (**٢١٥**) مشروعاً، وإدلب (**١٢٤**) مشروعاً، ثم الرقة (**١١٣**) مشروعاً، ودرعا (**١٠٤**)، دير الزور (**٨٧**)، الحسكة (**٦٨**) والسويداء (**٥٤**)، والقنيطرة (**١١**) مشروعاً.

ونجد تبايناً في الترتيب من ناحية حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة حيث انتقلت محافظة ريف دمشق إلى المرتبة الأولى مستحوذة على نسبة (**٣١,٣** %) من مجموع التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة (خلال الفترة(١٩٩١-٢٠٠٧)، ثم تلتها مرتبةً محافظة حمص بما نسبته (**٢٠,٣**%)، فحلب (**١٢,٢** %) وتقدم موقع دير الزور لتصبح في المرتبة الرابعة بنسبة (**٩,٤ %**)، فمحافظة اللاذقية (**٥,٤** %) وطرطوس بنسبة حوالي (**٤,٨ %**)، والأقل نصيباً محافظات درعا والسويداء والقنيطرة فبلغت حصتها ما نسبته (**٢,٢ %**) من إجمالي التكاليف الاستثمارية المقدرة.

جدول رقم (٤٦): توزع المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ تراتبياً على المحافظات بحسب أعدادها وحجم التكاليف الاستثمارية للفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

الترتيب التنازلي للمحافظات حسب عدد المشاريع			الترتيب التنازلي للمحافظات حسب قيمة التكاليف الاستثمارية		
المحافظـــــة	عدد المشاريع	التوزع النسبي %	المحافظـــــة	التكلفة (مليون ل.س)	التوزع النسبي %
حلب	849	22.6	ريف دمشق	390020	31.3
ريف دمشق	847	22.5	حمص	253350	20.3
حمص	371	9.9	حلب	159508	12.8
دمشق	358	9.5	دير الزور	117194	9.4
حماة	345	9.2	اللاذقية	67546	5.4
اللاذقية	216	5.7	طرطوس	60346	4.8
طرطوس	215	5.7	حماة	49931	4
ادلب	124	3.3	دمشق	38456	3.1
الرقة	113	3.0	الرقة	36505	2.9
درعا	104	2.8	الحسكه	22484	1.8
دير الزور	87	2.3	ادلب	22418	1.8
الحسكه	68	1.8	درعا	18293	1.5
السويداء	54	1.4	السويداء	7348	0.6
القنيطرة	11	0.3	القنيطرة	1676	0.1
المجموع	3762	100	المجموع	1245072	100

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

تاسعاً: توزع المشاريع الاستثمارية المشملة حسب الشكل القانوني:

جدول رقم (٤٧): المشاريع المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب الشكل القانوني للفترة (١٩٩١-٢٠٠٧)

الشـــــكل القانوني	عدد المشاريع (مشروع)	التوزيع النسبي %	تكاليفها الاستثمارية (مليار ل.س)	التوزيع النسبي %
مؤسسات فردية	١٩٩٢	53	٣٤٠,١	27.6
شركات مساهمة مغفلة	١٤٨	3.9	٥٠٤,٢	40.9
شركات محدودة المسؤولية (مشتركة)	١١	0.3	٧,٤	0.6
شركات مساهمة مشتركة	٥	0.1	٢٣,٦	1.9
شركات محدودة المسؤولية	٢١٤	5.7	١٥٤	12.5
شركات توصية بسيطة	٤٨٣	12.8	٧٣,٧	6.0
شركات تضامنية	٩٠٩	24.2	١٣١	10.6
المجمـــــوع العـــــام	**٣٧٦٢**	**% ١٠٠**	**١٢٣٤**	**% ١٠٠**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (10): توزع التكاليف الاستثمارية للمشاريع بحسب الشكل القانوني

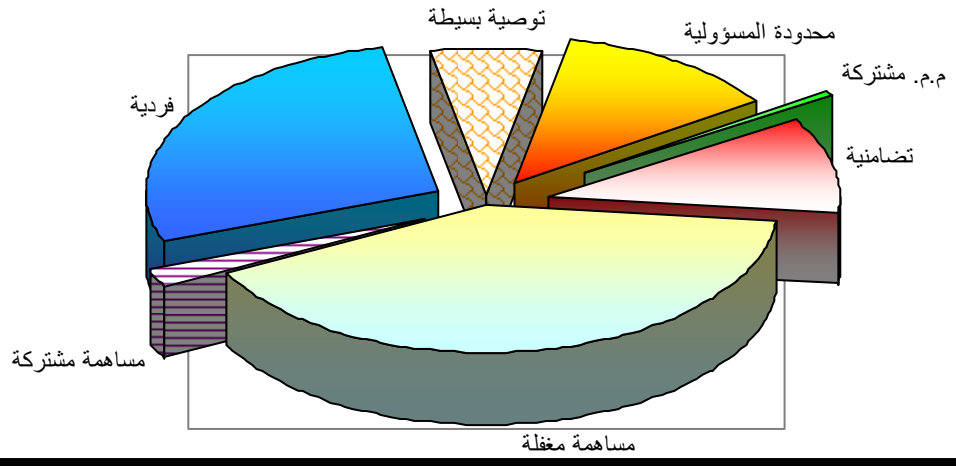

سيطرت (المؤسسات الفردية) من حيث الشكل القانوني للمشروعات المشملة فبلغت نسبتها (**٥٣** %) من مجموع المشاريع (الشركات)، تلتها الشركات التضامنية في المرتبة الثانية بنسبة وقدرها (**٢٤,٢**%) من مجموع المشاريع، وتأتي فيما بعد الأشكال القانونية الأخرى حيث شكلت شركات التوصية البسيطة ما نسبته (**١٢,٨** %) ثم الشركات محدودة المسؤولية (**٥,٧** %)، ثم المساهمة المغفلة (**٣,٩** %) لكل منها، وهناك (**١١**) شركة محدودة المسؤولية مشتركة، و(**٥**) مساهمة مشتركة، مما يدل على وجود أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تحد من التوجه نحو إنشاء شركات مساهمة أهمها عدم اكتمال وجود سوق للأوراق المالية وهي الأساس الأهم التي تحتاجها شركات الأموال، بالإضافة إلى الإجراءات الصعبة والطويلة التي يمكن أن يستغرقها إنشاء الشركة، والأهم هو العامل الذاتي لدى المستثمرين الذين يفضلون إقامة شركات فردية أو عائلية لإدارة أموالهم بشكل مباشر مما يبعث الاطمئنان أكثر في نفوسهم، كما يلجأ بعض المستثمرين إلى تحويل شركاتهم نحو المؤسسات الفردية تهرباً من دفع رسم الطابع.

أما إذا تناولنا نسب توزيع حجم التكاليف الاستثمارية بحسب الشكل القانوني نجد أن نسبة (٤٠,٩ %) لدى شركات المساهمة المغفلة، و(٢٧,٦ %) لدى المؤسسات الفردية، يليها شركات محدودة المسؤولية بنسبة (١٢,٥%).

بالإضافة إلى ذلك يوجد عشر شركات قابضة مؤسسة برأسمال إجمالي يصل إلى /٢٩٢٤٤٥/ مليون ل.س أي ما يعادل /٥٨٤٨,٩/ مليون دولار، كان آخرها الشركة السورية القطرية والتي يصل رأسمالها إلى /٢٥٠/ مليون دولار.

جدول رقم (٤٨): الشركات القابضة المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ وحجم رأسمالها خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧)

اسم الشـــــــركة القابضة	رأس المال (مليون ل.س)	معادلة بالدولار الأمريكي (مليون $)
١. الشركة السورية القطرية للاستثمار	٢٥٠٠٠٠	5000
٢. شركة الزعيم القابضة	١٠٠٠	20
٣. شركة الأفق للاستثمارات القابضة	١٢٥٠	25
٤. شركة إنشاء القابضة	١٠٠٠	20
٥. شركة شام القابضة	١٨٠٢٥	360.5
٦. شركة سورية القابضة	٤٠٠٠	80
٧. الشركة الكويتية القابضة	١٠٠٠٠	200
٨. شركة صندوق الشرق الاستثماري القابضة	٤٠٠٠	80
٩. شركة كاسل إنفست القابضة	١٠٠٠	20
١٠. شركة مواد الإعمار القابضة	٢١٧٠	43.4
المجمـــــــــــــــوع	**٢٩٢٤٤٥**	5848.9

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (11): توزع التكاليف الاستثمارية للمشاريع بحسب الشكل القانوني

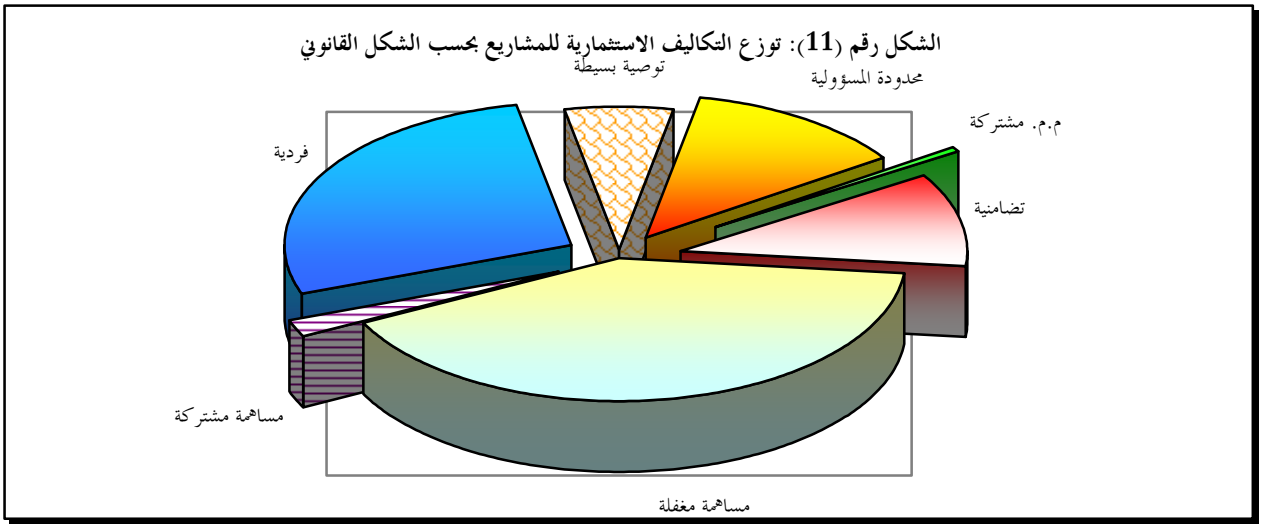

عاشراً: فرص العمل المقدرة للمشاريع الاستثمارية:

يبقى إحداث فرص العمل من أهم ما تعول عليها البلدان من استقطاب المشاريع الاستثمارية عند تشميلها بقوانين الاستثمار وهو ما يحظى بالاهتمام الدائم للحكومة، ويؤكد الواقع أن الأعداد المصرح عنها في دراسات جدوى هذه المشاريع أو قرارات التشميل هي أقل من الأعداد الحقيقية المشغلة فعلياً لأسباب باتت معروفة مثل التهرب من تسجيلهم لدى التأمينات الاجتماعية، وهو ما تلافاه المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار عندما منح درجات حسم ضريبي إضافية يستفيد منها المشروع المسجلة عماله لدى التأمينات الاجتماعية، ولا يخفى أن المشاريع الاستثمارية مهما كان نشاطها تولد فرص عمل غير مباشرة تقدر بثلاث إلى خمس فرص عمل غير مباشرة تحدثها كل فرصة عمل مباشرة.

وتقدر عدد فرص العمل المباشرة التي توفرها المشاريع المشّملة على قانون الاستثمار خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) حوالي (**٢١٨٣٩٨**) فرصة، منها (**١٤٣١٥**) فرصة متوقعة من المشاريع المشملة عام ٢٠٠٧، تحقق منها فعلياً من خلال إجمالي المشاريع المنفذة نحو (**١٢٨٤٨٨**) فرصة عمل مباشرة خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) منها في القطاع الصناعي (**٦٩١٧٣**) فرصة عمل، و(**٤٣٩٢٨**) فرصة في مشاريع النقل، و(**١٥٣٨٧**) فرصة عمل في القطاع الزراعي ومشاريع القطاعات الأخرى، مع الإشارة إلى أن المشاريع المشملة في العامين الأخيرين لازالت بمرحلة التأسيس.

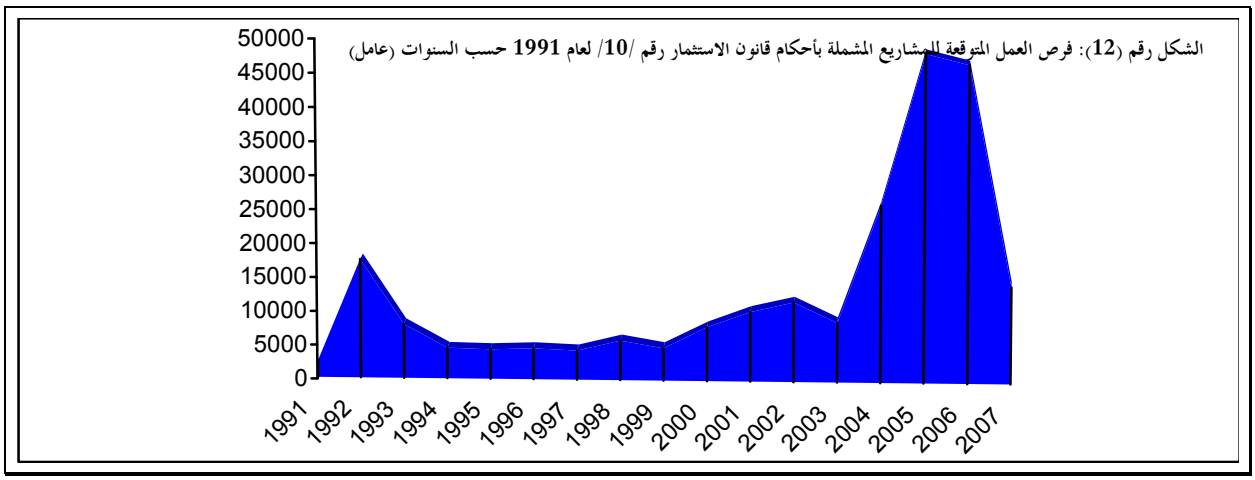

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

تتمتع سورية بميزة نسبية من ناحية معدل تكلفة الأجور في الساعة ويبين الشكل التالي تكلفة الأجور في سورية مقارنة مع عدد من البلدان المختارة. [٧]

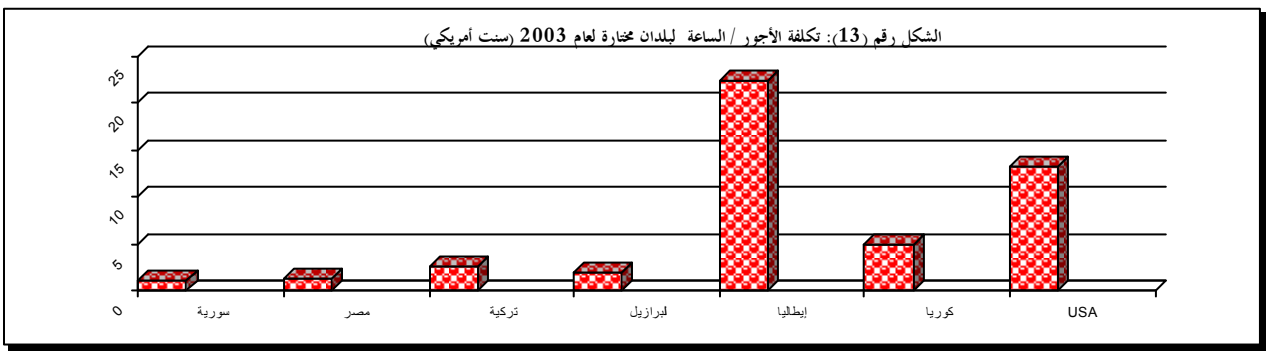

حادي عشر: حجم الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع الاستثمارية:

[7] المصدر : مشروع دعم الجاهزية التنافسية، تقرير رفع القدرة التنافسية للملبوسات القطنية ص٣٦.

تقدر قيمة الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع المشّملة خلال الفترة (١٩٩١ -٢٠٠٧) بـ (٦٦٢,٤) مليار ليرة سورية، منها (١٠٧,٨) مليار ل.س في عام ٢٠٠٧، منفذ منها فعلياً (١٢٨) مليار ل.س في مجال الصناعة، و(٤٤) مليار ل.س في مجال النقل، وفي مجال الزراعة (٢٤) مليار ل.س، وتقدر بـ(١١,٥) مليار في القطاعات الأخرى، أي ما مجموعه (٢٠٧,٥) مليار ل.س، أي بنسبة تنفيذ بلغت (٣١,٣ %)، الأمر الذي يشير إلى ضخامة حجم التقنيات والآلات والمعدات المستوردة الحديثة التي يتم إدخالها إلى الصناعة السورية بشكل خاص لتجعلها مواكبة للتكنولوجيا العالمية، وهو وجه إيجابي وفره قانون الاستثمار، وإلى جانب ذلك تدخل قيم وسائل النقل المستوردة لمشاريع النقل منوهين إلى أن جميع الآلات والمعدات المستوردة هي جديدة وغير مجددة.

ثاني عشر: حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الاستثمارية:

وصل حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشّملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) إلى حوالي (١٤٩٤,٨) مليار ليرة سورية، منها (٩٢٩,٩) مليار ليرة سورية بالقطع الأجنبي، في حين بلغت حصة عام ٢٠٠٧ من هذه التكاليف (٤٠١,١) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (٢٦,٧ %) من إجمالي التكاليف الاستثمارية لإجمالي المشاريع المشّملة منذ صدور قانون الاستثمار.

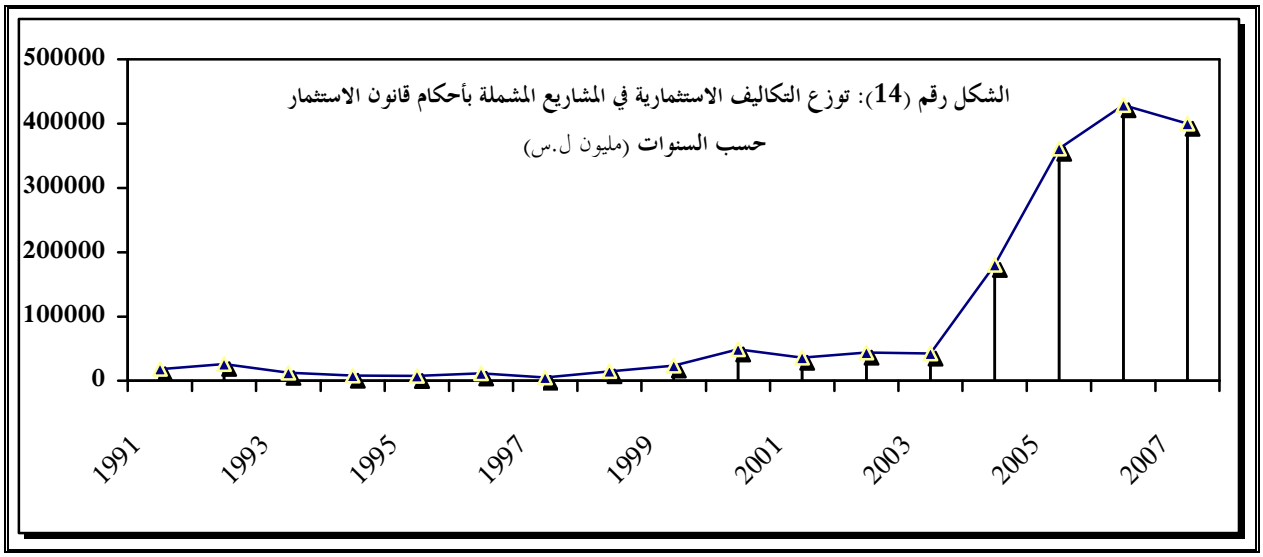

ثالث عشر: التوسع في المشاريع القائمة:

تعمد المشروعات المنفذة بعد نجاحها إلى التوسع في طاقاتها الإنتاجية بإضافة خطوط إنتاج جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليفها الاستثمارية وقيم الآلات وعدد العمال، وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية القائمة والتي عمدت إلى مضاعفة طاقاتها الإنتاجية وتكاليفها الاستثمارية خلال عام ٢٠٠٧ مايزيد عن /٦٤/ مشروعاً صناعياً بتكاليف استثمارية معدلة وصلت إلى (١٧,٩) مليار ل.س، منها على سبيل المثال لا الحصر (شركة السويدي للكابلات، شركة بل ماجوري الفرنسية لإنتاج الجبنة، وعدد كبير من منشآت للصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية..إلخ)، بالإضافة إلى (١٤) مشروع للنقل بتكاليف استثمارية معدلة تصل إلى (٤٠٠) مليون ل.س.

١- قطاع السياحة:

تطورت الاستثمارات السياحية في مجالين أساسيين أحدهما الاستثمارات الناجمة عن المنشآت السياحية (فنادق، مطاعم) الموضوعة في الخدمة والثاني الاستثمارات السياحية الناجمة عن المشاريع (فنادق، مطاعم) قيد الإنشاء حيث حققت إجمالي الاستثمارات لغاية عام ٢٠٠٧ ما مقداره /٣٥٣,٤/ مليار ل.س منها /١١/ مليار ل.س في عام ٢٠٠٤، و/٣٢/ مليار ل.س في عام ٢٠٠٥ والنقلة النوعية في عام ٢٠٠٦ حيث ارتفعت هذه الاستثمارات إلى /١٠٩/ مليار ل.س وفي عام ٢٠٠٧ نحو /٦٨,١/ مليار وذلك نتيجة لأسواق الاستثمار السياحي من تحضير الأراضي الخالية من الإشغالات والمجدية اقتصادياً بالإضافة لاعتماد صيغ جديدة للتعاقد واتباع أسلوب جديد في الترويج الاستثماري وتحسين البيئة التشريعية وتأمين التمويل والبنية التحتية اللازمة وتبسيط الإجراءات.

جدول رقم (٤٩): المؤشرات للاستثمارات السياحية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

البيـــــان	لغاية ٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
١. **الاستثمارات السياحية** (مليار ل.س)	١٣٦	١١	٣٢	١٠٩	٦٨,١	٣٥٥,٤
٢. **استثمارات موضوعة بالخدمة** (مليار ل.س)	١٣٦	٧	٢٣	٢٠	٧	١٩٣
٣. **مشاريع قيد الإنشاء**	٠	٤	٨	٨٩	٦١,٤	١٦٢,٤
مشاريع حاصلة على رخصة إشادة	٠	٤	٨	٣٤	٣٥,٤	٨١,٤
مشاريع ناجمة عن أسواق الاستثمار السياحية	٠	٠	٠	٢٦	١٣,٣	٣٩,٣
مشاريع ناجمة عن اتفاقيات سياحية	٠	٠	٠	٢٩	١٢,٧	٤١,٧

المصدر: وزارة السياحة.

أولاً: الاستثمارات السياحية في إطار الخطة الخمسية العاشرة:

بلغ حجم الاستثمارات السياحية المنفذة خلال السنة الأولى من الخطة الخمسية العاشرة ولغاية عام ٢٠٠٧ ما مقداره /١٧٧,١/ مليار ل.س منها /٢٧/ مليار ل.س للمشاريع الموضوعة بالخدمة وتحقق نسبة (٢٨ %) من إجمالي استثمارات الخطة الخمسية العاشرة والبالغة /٩٠/ مليار ل.س، و /١٥٠,٧/ مليار ل.س للمشاريع قيد الإنشاء كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٥٠): المؤشرات للاستثمارات السياحية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

البيـــــان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
١. **الاستثمارات السياحية** (مليار ل.س)	١٠٩	٦٨,١	١٧٧,١
٢. **استثمارات موضوعة بالخدمة** (مليار ل.س)	٢٠	٧	٢٧
٣. **مشاريع قيد الإنشاء**	٨٩	٦١,٤	١٥٠,٤
مشاريع حاصلة على رخصة إشادة	٣٤	٣٥,٤	٦٩,٤
مشاريع ناجمة عن أسواق الاستثمار السياحية	٢٦	١٣,٣	٣٩,٣
مشاريع ناجمة عن اتفاقيات سياحية	٢٩	١٢,٧	٤١,٧

المصدر: وزارة السياحة.

أ- المشاريع الموضوعة بالخدمة:

بلغ حجم الاستثمارات الموضوعة بالخدمة لغاية عام ٢٠٠٥ ما مقداره /١٦٦/ مليار ل.س، وفي عام ٢٠٠٦ دخلت في الخدمة /٥٦٧/ منشأة بحجم استثمارات /٢٠/ مليار ل.س، وقد وصل حجم الاستثمارات الموضوعة في الخدمة والتي نفذت في عام ٢٠٠٧ ما مقداره /٦٧٨١/ مليون ل.س، بطاقة استيعابية (١٤٤) منشأةً، و(١٥٥٤) سريراً، و(١٨٨٢٨) كرسياً، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٥١): تطور المشاريع الموضوعة بالخدمة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (مليون ل.س)

البيـــــان		عدد المنشآت	الطاقة الاستيعابية		الاستثمارات السياحية (مليون ل.س)
			عدد الأسّرة	عدد الكراسي	
فنادق	٢٠٠٥	٥٦٦	٤٣٢٦٢	٦٤٨٩٣	١١٨٩٧٠
مطاعم		١٧٨٠	٠	١٥٧٤٣٦	٤٧٢٣١
المجموع		**٢٣٤٦**	**٤٣٢٦٢**	**٢٢٢٣٢٩**	**١٦٦٢٠١**
فنادق	٢٠٠٦	٥٦	٢٢٦١	٣١٣٤	٨٤٨٨
مطاعم		٥١١		٤٦٠٨٩	١١٦٠٣
المجموع		**٥٦٧**	**٢٢٦١**	**٤٩٢٢٣**	**٢٠٠٩١**
فنادق	٢٠٠٧	٢٩	١٥٥٤	٣٤٠٣	٣٤٧٥
مطاعم		١١٥	٠	١٥٤٢٥	٣٣٠٦
المجموع		**١٤٤**	**١٥٥٤**	**١٨٨٢٨**	**٦٧٨١**

المصدر: وزارة السياحة.

ب- المشاريع قيد الإنشاء:

بلغ حجم الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء والحاصلة على رخص إشادة في عام ٢٠٠٤ قبل سنة الأساس والذي سوف تندرج بالخدمة ابتداءً من عام ٢٠٠٧ ما مقداره /٤٢٣٧/ مليون ل.س وحجم استثمارات عام ٢٠٠٥ سنة الأساس والتي تندرج بالخدمة ابتداءً من عام ٢٠٠٨ ما مقداره /٧٩٣٠/ مليون ل.س وحجم استثمارات عام ٢٠٠٦ والتي تدخل في الخدمة ابتداءً من عام ٢٠٠٩ ما مقداره /٨٩٣٠٥/ مليون ل.س وحجم استثمارات عام ٢٠٠٧، والتي تدخل في الخدمة ابتداءً من عام ٢٠١٠ ما مقداره /٦١٥٠٢/ مليون ل.س، موزعة على النحو الآتي:

جدول رقم (٥٢): تطور المشاريع قيد الإنشاء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (مليون ل.س)

السنوات	مطاعم		فنادق		المجموع	
	عدد المنشآت	القيمة الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد المنشآت	القيمة الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد المنشآت	القيمة الاستثمارية (مليون ل.س)
٢٠٠٤	٢٠	٨٢٠	١٩	٣٤١٧	٣٩	٤٢٣٧
٢٠٠٥	٢٨	٢٤٩١	١٩	٥٤٣٩	٤٧	٧٩٣٠
٢٠٠٦	٧١	٥٩٤٣	٨٠	٨٣٣٦٢	١٥١	٨٩٣٠٥
٢٠٠٧	٤٧	٥٠٣٤	٥٩	٥٦٤٦٨	١٠٦	٦١٥٠٢

المصدر: وزارة السياحة.

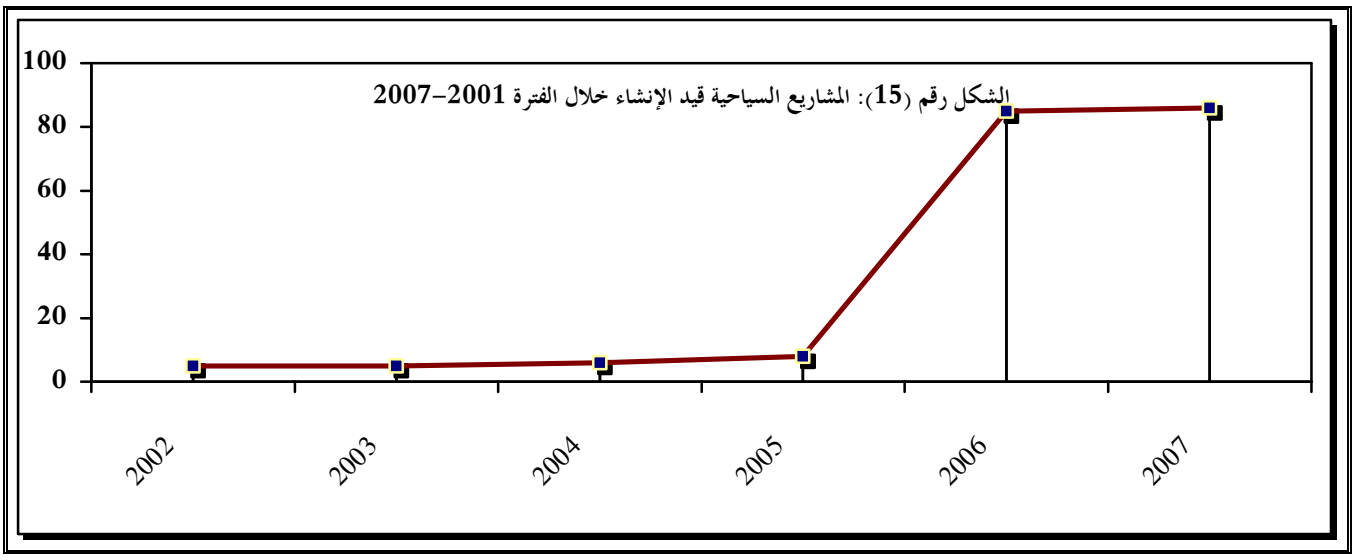

الشكل رقم (15): المشاريع السياحية قيد الإنشاء خلال الفترة 2001-2007

ج- التوزع الجغرافي للاستثمارات السياحية الموضوة في الخدمة وقيد الإنشاء:

تتمركز الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة في ستة محافظات بنسبة (٨٨,٣ %) وبنسبة (٩٥,٩ %) للمشاريع قيد الإنشاء، يوجد انحياز إيجابي بالاستثمارات السياحية من المشاريع قيد الخدمة لصالح المشاريع قيد الإنشاء في كل من ريف دمشق بزيادة (٩ %) ولطرطوس بزيادة (١٢ %) وللاذقية بزيادة (٢ %) وانخفاض بدمشق بنسبة (١٤,٧ %) مما يلاحظ تمركز حجم الاستثمارات في مدينة دمشق وانتقال توزيعها إلى محافظات أخرى وموضحة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٥٣):

الاستثمارات	دمشق	ريف دمشق	اللاذقية	طرطوس	حلب	حمص	باقي المحافظات
موضوعة بالخدمة	% ٢٩,٢	% ٢٠	% ١٤	% ٨	% ١٠	% ٧	% ١١,٨
قيد الإنشاء	% ١٣	% ٢٧	% ١٥	% ٢٤	% ١١	% ٦	% ٤

المصدر: وزارة السياحة.

ثانياً: فرص العمل:

حققت الاستثمارات السياحية /١٤٥٣٢٣/ فرصة عمل ناجمة عن عمل المشاريع قيد الخدمة و/٣٥٤٢٩/ فرصة عمل ناجمة عن قيد الإنشاء.

جدول رقم (٥٤):

فرص العمل	لغاية ٢٠٠٣	منفذ ٢٠٠٤	منفذ ٢٠٠٥	منفذ ٢٠٠٦	منفذ ٢٠٠٧	المجموع
فرص مباشرة	١٠٦١٦٦	٥٢٢٠	١٥٠٣٦	١٢٦٢٥	٦٢٧٦	١٤٥٣٢٣
فرص سنوية	٠	٢٤٥٣	٤٢٨٥	٦٦١٥	٢٢٠٧٧	٣٥٤٢٩

المصدر: وزارة السياحة.

ثالثاً: أهم مؤشرات قطاع السياحة:

- تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في قطاع السياحة (FDI): بلغ حجم الاستثمارات العربية والأجنبية المرخصة والمتعاقد عليها في عام ٢٠٠٦ حوالي /٦٩٧٣٧/ مليون ل.س وهذه الاستثمارات لمستثمرين من دول: (الكويت، الإمارات، قطر، السعودية، الأردن، روسيا، بريطانيا، تركيا) ومن المتوقع تنفيذ هذه الاستثمارات خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠، بتدفق استثماري سنوي يبلغ /١٩٢٦٦/ مليون ل.س في السنوات المنوه عنها أعلاه.
- إيرادات القطر من القطع الأجنبي: تبلغ إيرادات القطر من القطع الأجنبي في عام ٢٠٠٧ ولغاية الربع الثالث منه ما مقداره /١١٤/ مليار ل.س، منها /٦٥/ مليار ل.س إيرادات العرب و/١٥/ مليار ل.س إيرادات الأجانب، و/٣٤/ مليار ل.س هي عبارة عن إيرادات السورين المغتربين.

- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة العائدات لغاية شهر أيلول من عام ٢٠٠٧ ما مقداره /١١٤٣١٢/ مليون ل.س بنسبة إنجاز بلغت (٨٣ %) من الإنتاج المحلي المخطط والبالغ /١٣٧٢٦٦/ مليار ل.س عام ٢٠٠٧ ومنه /٦٣٦٢٢/ مليون ل.س للفنادق والمطاعم إجمالي العام والخاص.
- بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج لقطاع السياحة حتى عام ٢٠٠٧ نحو /٦٢٨٧٢/ مليون ل.س من المستلزمات المخططة والبالغة /٧٥٤٩٦/ مليون ل.س، ومنه /٣٩٨٣٨/ مليون ل.س للفنادق والمطاعم إجمالي العام والخاص.
- بلغت قيمة الناتج المحلي لقطاع السياحة حتى عام ٢٠٠٧ نحو /٥١٤٤٠/ مليون ل.س بنسبة إنجاز (٨٣ %) من الناتج المخطط والبلغ /٦١٧٧٠/ مليون ل.س، منه /٢٣٧٨٤/ مليون ل.س للفنادق والمطاعم إجمالي العام والخاص.

جدول رقم (٥٥): تطور الاستثمارات التراكمية وحسب شكل الملكية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

السنوات	نشاط الفنادق		نشاط المطاعم		مجموع القطاع العام	مجموع القطاع الخاص	مجموع استثمارات الفنادق	مجموع استثمارات المطاعم	الإجمالي
	قطاع عام (القيمة)	قطاع خاص (القيمة)	قطاع عام (القيمة)	قطاع خاص (القيمة)					
٢٠٠٠	١١٠٢٩	٦٧٦٥٢	٢١٦٦	٣٠٣٤٣	١٣١٩٥	٩٧٩٩٥	٧٨٦٨١	٣٢٥٠٩	١١١١٩٠
٢٠٠١	١١٠٢٩	٦٨٤٠٧	٢١٦٦	٣١٦٨٣	١٣١٩٥	١٠٠٠٩٠	٧٩٤٣٦	٣٣٨٤٩	١١٣٢٨٥
٢٠٠٢	١١٠٢٩	٧٠٠٥٣	٢١٦٦	٣٣١٣٤	١٣١٩٥	١٠٣١٨٧	٨١٠٨٢	٣٥٣٠٠	١١٦٣٨٢
٢٠٠٣	١١٠٢٩	٧٨٥٠٦	٢١٦٦	٤٣٦٣٨	١٣١٩٥	١٢٢١٤٤	٨٩٥٣٥	٤٥٨٠٤	١٣٥٣٣٩
٢٠٠٤	١١٠٢٩	٨٠٩٣٧	٢١٦٦	٤٩٢٤٠	١٣١٩٥	١٣٠١٧٧	٩١٩٦٦	٥١٤٠٦	١٤٣٣٧٢
٢٠٠٥	١١٠٢٩	٨٨٤٧٤	٢١٦٦	٦٤٥٣٣	١٣١٩٥	١٥٣٠٠٧	٩٩٥٠٣	٦٦٦٩٩	١٦٦٢٠٢
٢٠٠٦	١١٠٢٩	٩٣٦٧٤	٢١٦٦	٧٩٣٠٠	١٣١٩٥	١٧٢٩٧٤	١٠٤٧٠٣	٨١٤٦٦	١٨٦١٦٩
٢٠٠٧	١١٠٢٩	٩٧١٤٩	٢١٦٦	٨٢٦٠٦	١٣١٩٥	١٧٩٧٥٥	١٠٨١٧٨	٨٤٧٧٢	١٩٢٩٥٠

المصدر: وزارة السياحة.

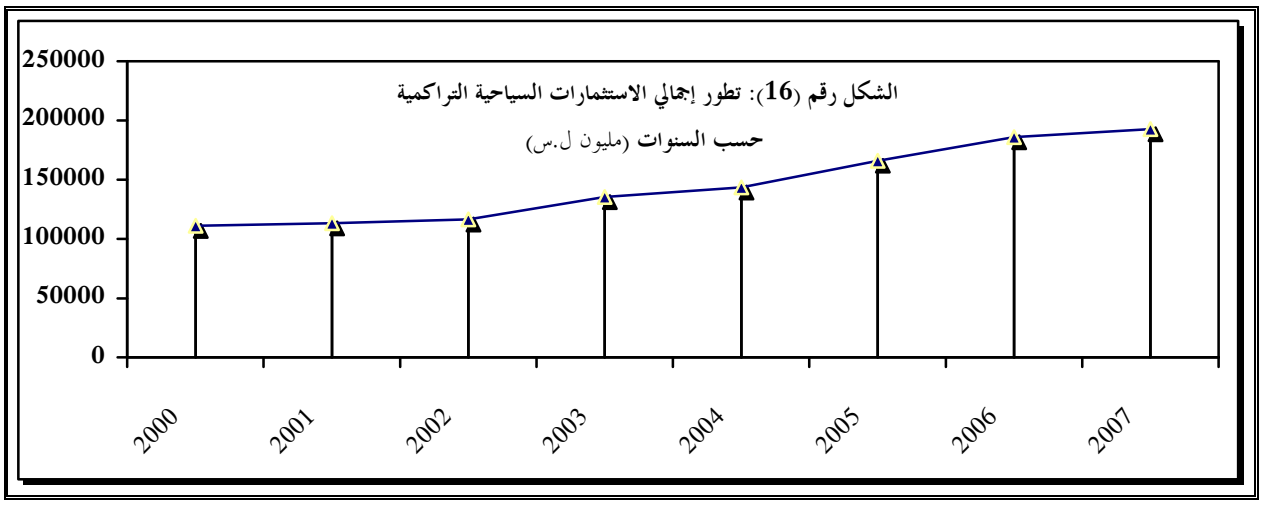

جدول رقم (٥٦): المنشآت الموضوعة بالخدمة حسب المناطق والمحافظات خلال عام ٢٠٠٧

المناطق	المحافظات	الطاقة الاستعابية		الاستثمارات السياحية	النسبة المؤية
		عدد الأسرّة	عدد الكراسي	(مليون ل.س)	للاستثمارات %
المنطقة الجنوبية	دمشق	١٥٠٣٨	٧٣٢٩٠	٥٦٢٦٥	٢٩,٢
	ريف دمشق	٨٧٢٤	٦٣٩٢٩	٣٨٧٠٥	٢٠,١
	درعا	٥٠٥	٤١٢٠	٢٣٨٧	١,٢
	السويداء	٢٠	٢٢٧٥	٧٠٦	٠,٤
	القنيطرة	٢٥	٤٩٠	٢٠٥	٠,١
	المجموع	**٢٤٣١٢**	**١٤٤١٠٤**	**٩٨٢٦٨**	**٥٠,٩**
المنطقة الساحلية	اللاذقية	٦٩١١	٣٨١٦٦	٢٦٨٣٣	١٣,٩
	طرطوس	٢٩٣٦	٢٣٧٣٩	١٥١٩٠	٧,٩
	المجموع	**٩٨٤٧**	**٦٦٩٠٥**	**٤٢٠٢٣**	**٢١,٨**
المنطقة الوسطى	حمص	٣٨٥٦	١٤٧٦٨	١٢٩٠٠	٦,٧
	حماه	١٠٢٧	١٠٩١٦	٦٥٠٨	٢,٩
	المجموع	**٤٨٨٣**	**٢٥٦٨٤**	**١٨٥٠٨**	**٩,٦**
المنطقة الشمالية	حلب	٤٨١٥	٢٧٧٣٩	١٩١٦٦	٩,٩
	إدلب	٣٩٢	٦٤٢٨	٢٧٦٩	١,٤
	المجموع	**٥٢٠٧**	**٣٤١٦٧**	**٢١٩٣٥**	**١١,٤**
المنطقة الشرقية	دير الزور	١٧٣٣	٦١٧٠	٥٨٣٧	٣
	الحسكة	٧٨١	٨٤٢٩	٤١٦٣	٢,٢
	الرقة	٣١٤	٤٩٢١	٢١٨٨	١,١
	المجموع	**٢٧٢٧**	**١٩٥٢٠**	**١٢٢١٨**	**٦,٣**
المجموع الكلي		**٤٧٠٧٧**	**٢٩٠٣٨٠**	**١٩٢٩٥٢**	**١٠٠ %**

المصدر: وزارة السياحة.

جدول رقم (٥٧): المنشآت قيد الإنشاء حسب المناطق والمحافظات خلال عام ٢٠٠٧

المناطق	المحافظات	الطاقة الاستعابية		الاستثمارات السياحية (مليون ل.س)	النسبة المؤية للاستثمارات %
		عدد الأسرّة	عدد الكراسي		
المنطقة الجنوبية	دمشق	٣٧٤٤	٦٣٢٢	٢١١٦٢	١٣
	ريف دمشق	١٠٧٥٩	٣٤٦٤٧	٤٣٧٨٤	٢٦,٩
	درعا	٤١٧	٢٤٠٤	٨٢٩	٠,٥
	السويداء	٢١٨	٥٠٥٧	٧٩٨	٠,٥
	القنيطرة	٠	٠	٠	٠
	المجموع	**١٥١٣٨**	**٤٨٤٣٠**	**٦٦٥٧٣**	**٤١**
المنطقة الساحلية	اللاذقية	٧١٩٣	٢٤٤٠٤	٢٤٢٩٢	١٥
	طرطوس	٨٧٤٤	٢١٩٠٦	٣٨٥٠٦	٢٣,٧
	المجموع	**١٥٩٣٧**	**٤٦٣١٠**	**٦٢٧٩٧**	**٣٨,٦**
المنطقة الوسطى	حمص	٣٧٥٦	١٥٠٢١	٩٥٩٩	٥,٩
	حماه	١٥٢	٦٢٠٠	١١٨٦	٠,٧
	المجموع	**٣٩٠٨**	**٢١٢٢١**	**١٠٧٨٦**	**٦,٦**
المنطقة الشمالية	حلب	٣٦٦٩	٢٢٧٦٨	١٧٤٧٩	١٠,٨
	إدلب	١٦	٢٧٥٣	٦١٧	٠,٤
	المجموع	**٣٦٨٥**	**٢٥٥٢١**	**١٨٠٩٦**	**١١,١**
المنطقة الشرقية	دير الزور	٣٢٠	٥١٠	٦٣٦	٠,٤
	الحسكة	٥١٠	٧٥٤٥	١٩٧٢	١,٢
	الرقة	٦٠٧	٦٧٣١	١٦٤٣	١
	المجموع	**١٣٤٧**	**١٤٧٨٦**	**٤٢٥١**	**٢,٦**
المجموع الكلي		**٤٠٠١٥**	**١٥٦٢٦٨**	**١٦٢٥٠٣**	**% ١٠٠**

المصدر: وزارة السياحة.

٢- قطاع المصارف الخاصة:

استمرت السلطة النقدية في توجيه سياساتها لتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار سعر صرف الليرة السورية وتوسعت عملية تمويل المستوردات عبر الجهاز المصرفي وتم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وجرى ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة مما يمنح المزيد من الاستقرار في سعر الصرف، وبلغ عدد المصارف العاملة في سورية اليوم /١٠/ مصارف منها ستة مصارف عامة وتسعة مصارف خاصة بينها مصرفان إسلاميان وقد باشرت هذه المصارف عملها في السوق السورية وأحدثت فروعاً لها في المحافظات، كما تم الترخيص لعدد من شركات الصرافة وبدأ بعضها بالعمل، إذاً فقد شهد القطاع المصرفي نمواً إيجابياً في العامين الماضيين تماشياً مع النشاط الاقتصادي العام، وسجلت مجموع الموجودات وودائع الزبائن والتسليفات للقطاع الخاص والحسابات الرأسمالية ارتفاعاً، بالإضافة إلى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية على نحو أكثر منه للودائع بالعملة المحلية، وفي موازاة ذلك إن العدد المتزايد للمصارف وتوسع المصارف الموجودة قد أدى إلى ارتفاع ملموس في حسابات الرساميل بأكثر من ثلاثة أضعاف وفقاً لإحصاءات مصرف سورية المركزي.

إن اعتماد تدابير محفزة لهذا القطاع والأداء الإيجابي للمصارف العاملة قد ساهم في جذب مستثمرين جدد إلى السوق، وفيما يلي جدول بأسماء المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المرخصة في سورية.

جدول رقم (٥٨): المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المرخصة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) لدى المفوضية الحكومية

المصـــــــارف التقليـــــــــدية الخاصـــــة		
اسم المصرف	قرار الترخيص	عدد الفروع
بنك فرنسبنك – سورية	٣٢ لعام ٢٠٠٧	١
بنك الأردن – سورية	٣٦ لعام ٢٠٠٧	لم يباشر
بنك سورية والخليج	٣٢ لعام ٢٠٠٦	١
المصـــــــارف الإســـــلامية الخاصـــــة		
اسم المصرف	قرار الترخيص	عدد الفروع
بنك سورية الدولي الإسلامي	٦٧ لعام ٢٠٠٦	٤
بنك الشام	٦٦ لعام ٢٠٠٦	١
بنك البركة – سورية	٤٨ لعام ٢٠٠٧	لم يباشر

جدول رقم (٥٩): حجم الاستثمارات ونسبة الاستثمار الأجنبي وعدد العاملين في المصارف الخاصة المرخصة لدى المفوضية الحكومية

المصـــــــارف التقليـــــــــدية الخاصـــــة			
اسم المصرف	رأس المال (مليون ل.س)	نسبة القطع الأجنبي %	عدد العمال
بنك بيمو السعودي الفرنسي	١٧٥٠	% ٤٩	٣٦٧
بنك سورية والمهجر	٣٠٠٠	% ٤٩	٢٤٢
البنك الدولي للتجارة والتمويل	١٥٠٠	% ٤٩	٢٤٢
بنك عودة – سوريا	٢٥٠٠	% ٤٩	١٧٣
البنك العربي – سوريا	١٥٠٠	% ٤٩	٣٦٧
بنك بيبلوس – سوريا	٢٠٠٠	% ٤٩	١٧٢
بنك سورية والخليج	١٥٠٠	% ٤٩	٤٧
المجمـــــــوع	**١٢٢٥٠**	**% ٤٩**	**٨٤٩**
المصـــــــارف الإســـــلامية الخاصـــــة			
اسم المصرف	رأس المال (مليون ل.س)	نسبة القطع الأجنبي %	عدد العمال
بنك سورية الدولي الإسلامي	٥٠٠٠	% ٤٩	٦٨
بنك الشام	٥٠٠٠	% ٤٩	١٣٥
المجمـــــــوع	**١٠٠٠٠**	**% ٤٩**	**٢٠٣**

المصدر: قاعدة بيانات مصرف سورية المركزي.

إن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية هي الجهة الناظمة لقطاع الأوراق المالية في سورية ولها جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها وبما يحقق أهدافها الأساسية من تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، إضافة إلى حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة وتشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

وتخضع إشراف ورقابة الهيئة كل من الجهات التالية:

١) الشركات المصدرة للأوراق المالية.

٢) شركات الخدمات والوساطة المالية المرخصة.

٣) مصارف وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار المرخصة.

٤) الأسواق المالية.

٥) شركات ومكاتب المحاسبة والتدقيق المعتمدة.

هذا وإن الهيئة هي المسؤولة عن إصدار التعليمات والقيام بكافة الوظائف الكفيلة بتحقيق أهدافها ولها في سبيل ذلك القيام بتنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية إضافة إلى تنظيم ومراقبة الأوراق المالية والتعامل معها.

ويبلغ عدد الشركات المساهمة المغلقة في سورية حوالي (٣١٠) شركات، أما الشركات المساهمة العامة (والتي قامت بطرح جزء من أسهمها على الاكتتاب العام) يبلغ عددها خمسين شركة يقدر مجموع رؤوس أموالها بـــ /٤٨,٦٣٤,٤/ ألف ل.س مع الإشارة إلى أنه من المرجح أن يزداد هذا العدد بنسبة كبيرة في المستقبل القريب وذلك بعد أن صدر مؤخراً قانون الشركات الجديد، أما فيما يتعلق بصناديق الاستثمار فإنه لا يوجد في سورية حالياً أي صندوق استثماري مرخص علماً بأن الهيئة كانت قد أعدت مشروع نظام صناديق الاستثمار والذي سيوضع موضع التنفيذ حال انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية، وبعد أن تأسس بشكل رسمي هيئة بورصة دمشق عام ٢٠٠٦ ينصب العمل حالياً حول إنجاز النظم للإدارة والبرمجة وتأهيل العاملين، وستتيح البورصة تمويل المؤسسات الجديدة والنامية وتحسين محاسبة الشركات والمناهج المالية والإفصاح بهدف تعزيز قدرتها على جذب مصادر رأسمال الأمر الذي سيشكل قيمة مضافة للاقتصاد السوري.

٣- قطاع التأمين:

أحدثت هيئة الإشراف على التأمين بهدف وضع إطار تنظيمي لسوق التأمين المحلية بما تشمله من نشاطات وتحديد معايير إدارية ومتطلبات لضمان جودة الخدمات التأمينية وحماية العملاء والمستثمرين في هذا القطاع، وتعمل اليوم في السوق السورية ثلاثة عشر شركة للتأمين إلى جانب المؤسسة العامة السورية للتأمين كمؤسسة حكومية، ومنها أربع شركات تأمين إسلامي (تكافلي).

جدول رقم (٦٠): شركات التأمين الخاصة في سورية والمساهمات الخارجية فيها حتى نهاية عام ٢٠٠٧

اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	المساهمات الخارجية (مليون ل.س)	نسبة المساهمات الخارجية (%)
المتحدة للتأمين	٨٥٠	٢٥٥	% ٣٠
السورية العربية للتأمين	١٠٠٠	٦٠٠	% ٦٠
الوطنية للتأمين	٨٥٠	٢٧٢	% ٣٢
السورية الدولية (آروب)	١٠٠٠	٣٤٠	% ٣٤
العربية – سورية للتأمين	١٠٥٠	٥٣٥	% ٥٠,٩٥
السورية الكويتية للتأمين	٨٥٠	٤٢٤	% ٤٩,٩
المشرق العربي للتأمين	٨٥٠	٣٤٠	% ٤٠
الثقة السورية (ترست للتأمين)	٨٥٠	٨٣٣	% ٩٨
العقيلة للتأمين التكافلي	٢٠٠٠	٧٤٠	% ٣٧
الاتحاد التعاوني للتأمين	١٠٠٠	٤٠٠	% ٤٠
نور للتأمين التكافلي	١٥٠٠	٥٠١	% ٣٣,٤
أدير للتأمين	١٢٥٠	٧٠٠	% ٥٦
الإسلامية السورية للتأمين	١٠٠٠	٥٤٠	% ٥٤
المجمـــــــوع	١٤٠٥٠	٦٤٨٠	% ٤٦,١٢

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين.

٤- قطاع المناطق الحرة:

تشير بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة أن مجمل الاستثمار في المناطق الحرة السورية بلغ في عام ٢٠٠٠ نحو (٥١٤) مليون دولار، وتطورت لتصل عام ٢٠٠٧ إلى (٧٠٦) مليون دولار، وفي غضون ذلك ارتفع عدد العاملين في المنـــاطق الحرة من (٤٨٢٩) عام ٢٠٠٠ إلى (٩٤٥٥) عام ٢٠٠٧، ووصل عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المناطق الحرة إلى (٦٣) شركة أجنبية، وتطور عدد المنشآت من (٦١٠) منشأة عام ٢٠٠٠ إلى (١٠٠٩) منشأة في عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٦١): المؤشرات المادية في المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

الأعوام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإيرادات (مليون ل.س)	٤٢٦	٤٩٨	٦٠٧	٥٦٠	٧٠٥	٧٨٦	٩٢٥	١٠٧٧
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري) (مليار ل.س)	٤٤	٧٠	٨٨	١٠٤	١٢٥	١٥٨	٢٠٦	٢٣٠
رأس المال المستثمر في المناطق الحرة (مليون دولار)	**٥١٤**	**٥٢٤**	**٥٣٥**	**٥٤٦**	**٥٥٧**	**٦٢٧**	**٦٥٣**	**٧٠٦**
عدد المنشآت المستثمرة	٦١٠	٦٣٠	٦٥٤	٦٧٨	٧١٢	٧٨٦	٩٣٢	١٠٠٩
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	٤٨٢٩	٤٩٢٧	٥٥٣٥	٦٢١٩	٦٣٤٥	٧٠٨١	٨٢٦٦	٩٤٥٥
الشركات الأجنبية المستثمرة	٠	٠	٣٢	٤١	٥٢	٥٨	٦٢	٦٣

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

جدول رقم (٦٢): حجم الاستثمارات الاجنبية المستثمرة في المؤسسة العامة للمناطق الحرة لمنتصف عام ٢٠٠٧

الفـــــرع	عدد المشاريع حسب النشـــــــاط					رأس المال (ألف دولار)
	تجاري	صناعي	مصرفي	خدمي	المجموع	
اللاذقيـــــة	٠	١	٠	٠	١	١١٩٣
المرفئيـــــة	٠	١	٠	٠	١	٢٥٠٠
المطـــــار	١	٠	٠	٠	١	١٠٠
طرطـــوس	١٢	١	٠	٠	١٣	٤٤٨٠٧,٣
عـــــدرا	٦	٨	٠	٠	١٤	٦٠٠٩٢
حلـــــب	٣	٠	٠	٠	٣	٣١٥٤
دمشـــــق	١٤	٨	٧	١	٣٠	٨٥٠٠٠
المجمـــــــوع	**٣٦**	**١٩**	**٧**	**١**	**٦٣**	**١٩٦٨٤٦,٣**

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

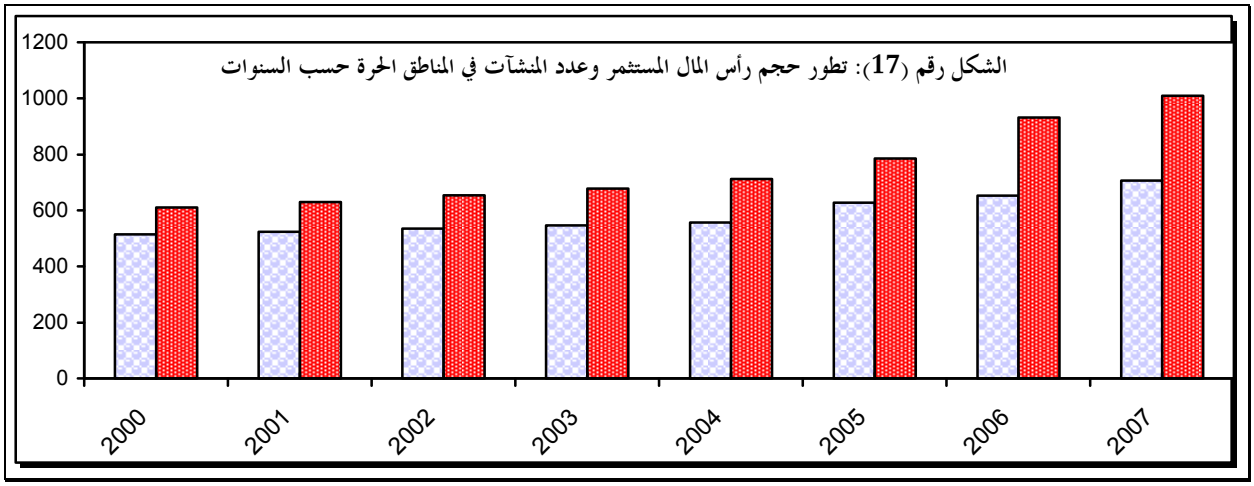

الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). [8]

يشكل الاستثمار الأجنبي أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر إذ أنه يضطلع بالضرورة بدور خطير على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول، ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية ، لذلك تنظم الدول والمجتمع الدولي معاملة الاستثمار (غير الوطني) وتقرير الضمانات له من واقع أنه يرتبط بحركة تداول رؤوس الأموال واستغلالها داخلياً وخارجياً.[9]

كما ويعتبر رافداً للموارد الرئيسة التي ترفد المقدرات الوطنية التي تتوجه الخطة الخمسية العاشرة نحو تعظيم دورها في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة بالإضافة إلى أنه أداة هامة للتسريع بعمليات التصنيع وتطوير قطاعات السياحة والخدمات والبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات السورية،

[8] = يعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في نسخته الخامسة لعام ١٩٩٣ الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر المباشر هو ممارسة نوع من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر، وتطبق نسبة (١٠ %) أو أكثر من ملكية الحقوق (أي الأسهم العادية أو قوة التصويت في المؤسسة) حتى يمكن وصف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر.

[9] الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، د. دريد محمود السامرائي.

وبهدف جعل سورية مرفأ للاستثمار الخارجي فإن الخطة تأخذ بالاعتبار ضرورة تصميم وتوفير برامج ذات قدرة تنافسية مع البلدان المماثلة في المنطقة.

أ. صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم (٦٣): صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧*
صافي تدفق FDI	270	١١٠	١١٥	١٦٠	٢٧٥	٥٠٠	٦٠٠	٧٥٠

المصدر: بيانات مصرف سورية المركزي (بيان عام ٢٠٠٧ تقديري).

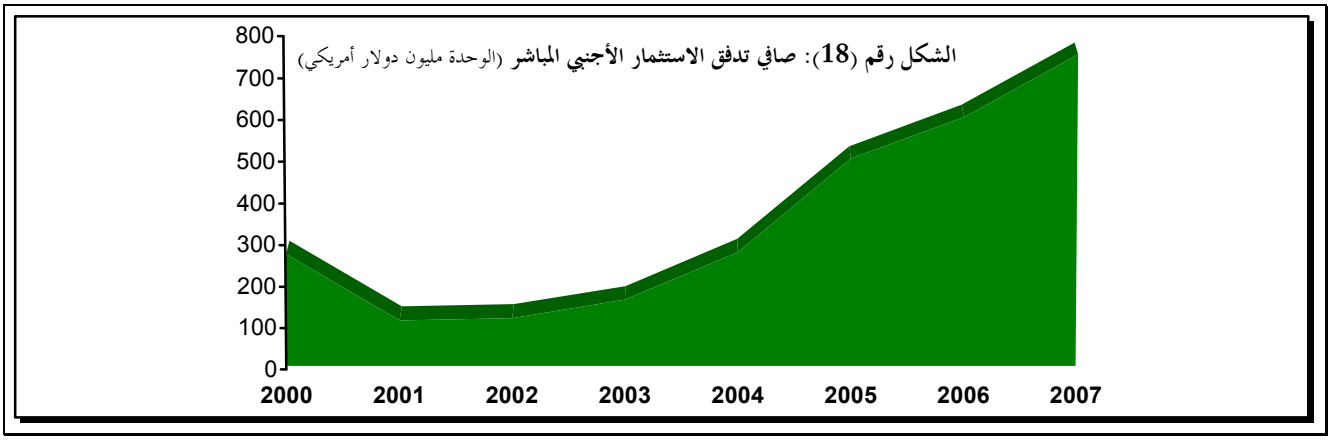

جدول رقم (٦٤): حجم تدفقات النقد الأجنبي للاستثمارات وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١وتعديلاته خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)

العملة	١٩٩١-٢٠٠٠	معادلة بمليون ل.س	٢٠٠١-٢٠٠٦	معادلة بمليون ل.س	إجمالي ١٩٩١-٢٠٠٦
دولار أمريكي	٣٧٠١٩٨٩٧٢	١٢٩٥٧,٠	٨٦١٧٢٨١٤٦	٤٣٠٨٦,٤	56043.4
يورو	١٧٨٩٥٢	٨,٩	١٣٠٩٣٢٤٨٠	٧٨٥٥,٩	7864.9
عملات أخرى معادلة باليورو	٢٢١٢١٣٥	١١٠,٦	٤٧٩٤	٠,٣	110.9
المجموع		١٣٠٧٦,٥		٥٠٩٤٢,٦	64019.2

المصدر: المصرف التجاري السوري.

ب. مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة:

ووفقاً للبيانات فإن الاستثمار الأجنبي يستمر بالتنامي، فقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب أو أجانب المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) إلى (٢٢٦)

مشروعاً، بتكاليف استثمارية للإجمالي وصلت إلى (٤٤٢,٨) مليار ليرة سورية، أي ما نسبته (٢٩,٦ %) من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة.

وقد بلغ عدد الدول المشاركة باستثمارات في سورية خمس وثلاثون دولة، وحافظ المستثمرون الأتراك على صدارة قائمة الاستثمارات الوافدة بـــ (٣٠) مشروعاً، وتصدر المستثمرون العراقيون قائمة الدول العربية (٢٨) مشروعاً ويليهم المستثمرون اللبنانيون (٢٦) مشروعاً ثم السعوديون (٢٢) مشروعاً، فالكويتيون (٢١) مشروعاً، فالأردنيون (١٦)مشروعاً.

ويعزى ذلك إلى تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وخلق شبكة علاقات داخلية وخارجية من قبل الحكومة ورجال الأعمال السوريون تهدف إلى استقطاب المستثمرين وعـــودة الأموال السورية المغتربة، ومما جاء في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٥ أن ثمان دول عربيـــة قد شهدت ارتفاعاً في حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سادسها سورية التي استقطبت (٢,٧) مليار دولار وحصة (٩,٩%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

جدول رقم (٦٥): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٧)

السنوات	عدد المشاريع المشملة حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى			
١٩٩١-١٩٩٥	٧	٢	١	٠	١٠	٣٠٦٣	٩٤٧
١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠	١	٢	١	٢٤	٥٨٥٦	١٧٤٩
٢٠٠١	٧	٤	٢	٠	١٣	٣٦٨٤,٤	١٤٥٧
٢٠٠٢	١٠	٠	٢	٠	١٢	١٨٤٣٧,٥	٢٩١٣
٢٠٠٣	٣	١	٠	٢	٦	٨٣٢٢,٢	١٧٦٤
٢٠٠٤	١٩	١	٥	١	٢٦	٤٠١٠٧,٧	٤١٧٥
٢٠٠٥	٢٠	٢	١٨	٥	٤٥	١٠٤٩٨٤,٧	١٣١٦٠
٢٠٠٦	٣٥	٦	٢١	٣	٦٥	١٢٠٦٤٦,٤	٦٩٢٧
٢٠٠٧	١٨	١	٥	١	٢٥	١٣٥٥٨٠	٤١٨٤
المجموع	**١٣٩**	**١٨**	**٥٦**	**١٣**	**٢٢٦**	**٤٤٢٧٩٥**	**٣٧٢٧٦**
إجمالي المشاريع المشملة	**١٥٧٦**	**١٧٦**	**١٩٨٣**	**٢٧**	**٣٧٧٤**	**١٤٩٤٨٠٠**	**٢١٨٣٩٨**
نسبة FDI %	**٨,٨**	**١٠,٢**	**٢,٨**	**٤٨,١**	**٦ %**	**٢٩,٦**	**١٧,١**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (19): تطور أعداد مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 حسب السنوات

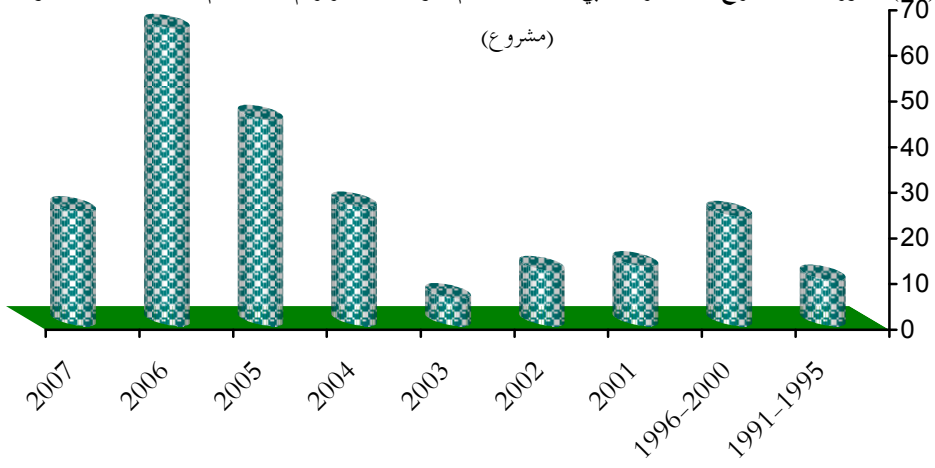

جدول رقم (٦٦): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ للبلدان (العربية) حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (١٩٩١ –٢٠٠٧) مقارنة مع عام ٢٠٠٧

الدولة	للفترة (١٩٩١ –٢٠٠٧)					في عام ٢٠٠٧				
	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى		
العراق	١٢	٢	١٤	٠	٢٨	١٣٩٤٥,٩	٨	١	٤	٠	١٣	٢٣٢٤,٦
لبنان	١٨	٣	٥	٠	٢٦	٩٦٩٨,٨	١	٠	٠	٠	١	١٢٨,٣
السعودية	١٥	١	٥	١	٢٢	٦٨٩٥٩,٨	٠	١	٠	٠	١	٧٨٨,٨
الكويت	١٥	٤	١	١	٢١	٥٥٠٧٣,٦	١	٠	٠	٠	١	٥١٩٩,٣
الأردن	١٠	٠	٦	٠	١٦	٣٣٦٢,٨	١	٠	٠	٠	١	٨٠٩,٩
مصر	٢	٠	١	٣	٦	١١٢١,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإمارات	٤	٠	٠	٢	٦	٣٨٥٨٧,٨	١	٠	٠	١	٢	٢٢٦,٣
فلسطين	٢	٠	٤	٠	٦	١١٢٩,٩	١	٠	٠	٠	١	٥٠٠
الجزائر	٢	٠	٠	٠	٢	٣١٥,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
البحرين	١	٠	٠	٠	١	١٢٠,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ليبيا	٠	١	٠	٠	١	٥٦,٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قطر	٠	٠	٠	١	١	١٢٥٣٣٠	٠	٠	٠	١	١	١٢٥٠٠٠
المغرب	٠	١	٠	٠	١	٢٤١,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	81	12	36	8	137	317944	١٣	٢	٤	٢	٢١	١٣٤٩٧٧

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (٦٧): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ للبلدان (الأجنبية) حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (١٩٩١ –٢٠٠٧) مقارنة مع عام ٢٠٠٧

الدولـــة	للفتـــــــــــــــرة (١٩٩١ –٢٠٠٧)					في عام ٢٠٠٧					
	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى		
تركية	١٦	١١	٣	٠	٣٠	٢١١٩١,٢	٢	٠	٠	٠	٢	٣٨٣,٤
ألمانية	٩	٠	٠	١	١٠	٢٩٧٢٤,٨	١	٠	٠	٠	١	١٥٥
إيران	٦	٠	٠	٢	٨	٢٥٦٠٧,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
روسيا	٤	٠	٢	٠	٦	١٨٢٤,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سويسرا	٢	١	١	٠	٤	٢١٠٨,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قبرص	٢	١	٠	٠	٣	٦٥٠,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصين	٣	٠	٠	٠	٣	٥٠٨٢,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بريطانيا	٢	١	٠	٠	٣	١٥٠٢٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فرنسا	٣	٠	٠	٠	٣	٢٩٧٤,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كوريا	٣	٠	٠	٠	٣	٧٣٤٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
USA	٠	٢	٠	٠	٢	٤٨١,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إيطاليا	١	١	٠	٠	٢	١٢٤٦,٤	٠	١	٠	٠	١	٦٤,٣
السويد	٠	١	٠	٠	١	٤٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ماليزيا	١	٠	٠	٠	١	٦٥,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أوزبكستان	١	٠	٠	٠	١	٦٠,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بلجيكا	٠	١	٠	٠	١	٢٣,٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النمسا	١	٠	٠	٠	١	٦٤٩,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
هولندا	٠	٠	٠	١	١	٦٨,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كندا	١	٠	٠	٠	١	٩٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الباكستان	١	٠	٠	٠	١	١٥٦,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الهند	٠	٠	٠	١	١	٢٤٣٧,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إسبانيا	٠	١	٠	٠	١	١٠٥,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أوربي	١	٠	٠	٠	١	٧٨٧٤,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	57	20	6	5	88	124851	3	1	0	0	4	602.7

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (٦٨): إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (١٩٩١ –٢٠٠٧) مقارنة مع عام ٢٠٠٧)

الدولـــة	للفتـــــــــــــرة (١٩٩١ –٢٠٠٧)						في عام ٢٠٠٧					
	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى		
بلدان الخليج العربي	35	5	6	5	51	288071.6	2	1	0	2	5	131214.4
باقي البلدان العربية	46	7	30	3	86	29872.6	11	1	4	0	16	3762.6
مجموع البلدان العربية	81	12	36	8	137	317944	١٣	٢	٤	٢	٢١	١٣٤٩٧٧
الدول الأجنبية	57	20	6	5	88	124851	3	1	0	0	4	602.7
المجموع	**138**	**32**	**42**	**13**	**225**	**442795**	**16**	**3**	**4**	**2**	**25**	**135580**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

ج. مشاريع الاستثمار الأجنبي المنفذة:

شهدت سورية استثمارات أجنبية كبيرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فقد قُدِّرت الاستثمارات الإيرانية بحدود ٦٠ مليون دولار، كما تجاوزت الاستثمارات التركية ٥٠ مليون دولار في قطاعات مختلفة.

جدول رقم (٦٩): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠٠٧)

القطـــــــاع	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام ٢٠٠٤	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام ٢٠٠٥	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام ٢٠٠٦	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام ٢٠٠٧
استثمارات قطاع النفط	١٥٧	١٠٠	١١١	١٢٦
استثمارات قطاع السياحة	٦٠	٣٠٠	٢٢٥	٣٧٠
استثمارات قانون تشجيع الاستثمار	١٣	٥٥	٧٧	١٠٠
استثمارات قطاع التأمين	٠	٠	٩٣	٢٤
استثمارات القطاع المصرفي	٤٥	٤٥	٩٤	١٣٠
استثمارات قطاع المناطق الحرة	١١	٧٠	٢٦	٥٣
استثمارات قطاعات أخرى	١٧	١٨	٢١	٢٥
الإجمالي	**٣٠٣**	**٥٨٨**	**٦٤٧**	**٨٢٨**

المصدر: ميزان المدفوعات ، مصرف سورية المركزي.

جدول رقم (٧٠): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧)

عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
117	% ٥٢	93489	14595

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

لقد قدّم عدد من المانحين المساعدة للمساعي الإصلاحية، ونخصُّ منهم الاتحاد الأوروبي، وتضمنت تلك المساعدة المبادرات التالية:

- مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي (ISMF) الممول من الاتحاد الأوروبي واحدٌ من المشاريع الكبيرة، إذْ تبلغ موازنته الإجمالية ٢١ مليون يورو، وهو يدعم إصلاح وتطوير القطاع العام والبيئة العامة عن طريق تقديم التدريب والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للمساهمة في تطوير بعض الوزارات المُختارة وزيادة كفاءتها ضمن إطار اقتصاد السوق، وهي استراتيجية مؤسساتية تحدِّد إطاراً قانونياً وإدارياً للنشاط الاقتصادي وتعمل على زيادة قدرة المؤسسات الأساسية في سورية على تنفيذ ومراقبة تقدُّم تطبيق اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية.

- أمّا مركز الأعمال السوري الأوروبي (SEBC) فهو برنامج آخر يلعب دوراً تكاملياً نشطاً في تطوير القطاع الخاص من خلال تطوير الشركات والمساهمة في تحسين البيئة العامة للأعمال بحيث تكون أكثر يسراً وتنافسيةً وكفاءة. وقد أجرى المركز مسحاً هاماً تناول "وضع استراتيجية مؤسساتية عامة لمؤسسات دعم الأعمال" نُشر في كانون الثاني ٢٠٠٥. كما تم إطلاق مبادرة أخرى بعنوان "Sincerely Syria" بهدف بناء صورة سورية والترويج لسمعتها التجارية في الخارج، وسيصبح مركز الأعمال المؤسسة الأساسية التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر نشيطاً فهو يدير برامج متنوعة لبناء القدرات، وقد وقعت اتفاقية بقيمة ٢,٥ مليون دولار لتقديم الدعم لتشجيع الاستثمار والتنافسية والقدرات الإحصائية ولتطوير المنطقة الشرقية من البلاد، بالإضافة إلى مشروع لتحسين البيئة الاستثمارية ينفذ حالياً في هيئة الاستثمار.

د. اتجاهات الاستثمار العربية البينية:

سجلت حركة الاستثمار العربي الخاص تقدماً هاماً خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الخاصة عام ٢٠٠٥ حوالي (٣٥,٥) مليار دولار مقابل مستويات متواضعة جداً للأعوام السابقة تراوحت بين ملياري دولار في عام ٢٠٠٠، فأربعة مليارات عام ٢٠٠٤، وأشار تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن الاستثمارات العربية البينية الخاصة لتسع دول عربية شملت الأردن، تونس، السعودية، السودان، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن بلغت حوالي (١٧,٦) مليار دولار عام ٢٠٠٦.

الشكل رقم (20): الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة 1995 – 2006 (مليون دولار)

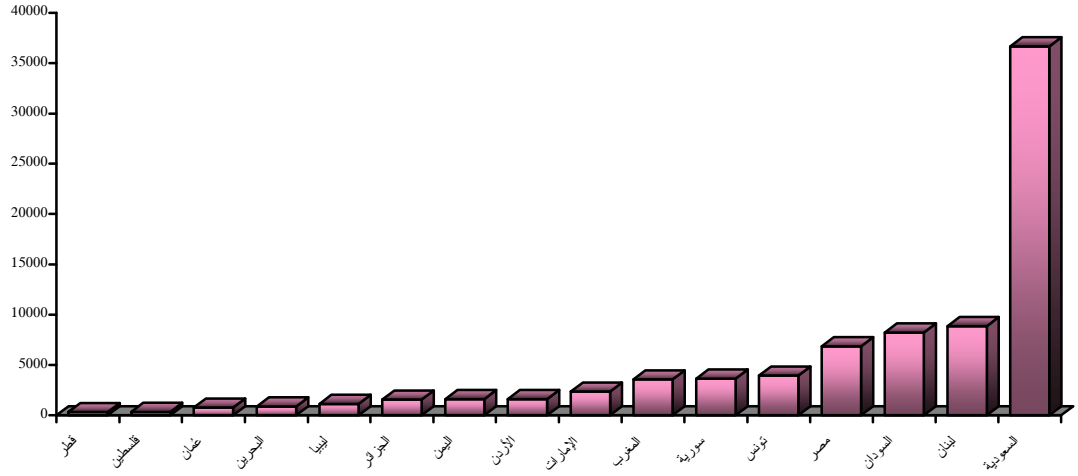

وغلب على هذه الاستثمارات قطاع الخدمات الذي استحوذ علـــى نـــسبة (٦٦%)، ثم الـــصناعة (٣٢%)، والزراعة (٢%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة،[10] ويسهم تطور التجارة العربية في قطاع الخدمات خلال السنوات القليلة الماضية في تحقيق زيادة جديدة ونوعية في التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل رقم (21): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لعام 2006 (%)

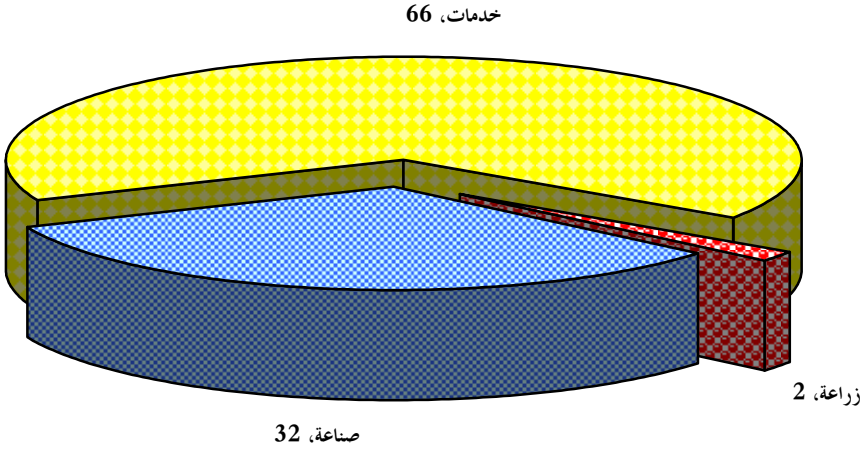

[10] = المصدر: مجلة العمران العربي العدد (٨٥) شباط ٢٠٠٨ ص٧٨.

١) الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار واستكمال المنظومة التشريعية في هذا الشأن خاصة في مجال فصل المنازعات في مجالات التجارة والاستثمار.

٢) دعم الخدمات المساندة للاستثمار خاصة في مجالات البنى التحتية كالنقل والاتصالات والكهرباء والطاقة.

٣) إتاحة التمويل الكافي لدراسات الجدوى وما قبل الجدوى للمشروعات العربية المشتركة ومساندة تأسيس الشركات المشتركة بتوفير مصادر التمويل لها على أسس تجارية.

٤) تأسيس مؤسسة عربية للتمويل (*AFC*) لتمويل القطاع الخاص.

٥) الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة:

"الدولار الذي يُنفَق على الترويج يعطي عائدات أفضل من الدولار الذي يُنفق كمساعدة أو يُقدَّم من خلال برنامج للحوافز الضريبية".[11]

توجد حالياً أكثر من ١٧٤ هيئة لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، وهي أعضاء في **الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار** (*WAIPA*) الذي يعمل كمنتدى لتبادل الخبرات والممارسات وقد وضعت هيئة الاستثمار السورية نصب عينيها جملة من الاعتبارات بدأت على تنفيذها استعداداً للمرحلة المقبلة أهمها:

- الاستفادة من الفرص المتاحة للتدريب في المجالات المتعلقة بالمهارات اللغوية وبتطبيقات المعلوماتية والانترنت، وذلك للتمكن من استخدام الخدمات المتوفرة على الانترنت، وكذلك استخدام الترويج الإلكتروني والتسويق والاتصالات والمهارات التفاوضية في المستقبل .. الخ.
- العمل على الاطلاع الدائم لجميع العاملين المعنيين على المعلومات المتصلة بمناخ الاستثمار في سورية، والقطاعات ذات الأولوية، والاتجاهات الناشئة، وفعاليات القطاع الخاص .. الخ.
- تحسين موقع سورية وتوصيل الصورة الحقيقية عنها استناداً إلى تمايز مكوناتها، وكونها وجهة صحيحة للاستثمار، وتقدم العديد من الحوافز المشجعة.
- الاستفادة من جميع المعاهدات الثنائية الخاصة بحماية الاستثمار وتشجيعه وتجنب الازدواج الضريبي، وكذلك من اللجان العليا المشتركة التي تقيمها سورية مع عددٍ من البلدان.
- أهمية التعاون مع هيئة الاستثمار السورية لإنجاح دورها ومهامها لدى مختلف القطاعات (القطاع العام، والقطاع الخاص، واتحادات الأعمال، وغرف التجارة والصناعة، والسفارات، ومراكز الدعم، ومنظمات الأمم المتحدة، وسفارات الدول المانحة، والجامعات الوطنية .. الخ)، وذلك لخدمة مناخ الاستثمار في سورية.
- مواصلة التعاون والتنسيق العملي مع مجالس المدن الصناعية والجهات الحكومية الأخرى وذلك كجزء من العمل على ضمان التعامل الموحد مع المستثمرين المحتملين.

---

[11] = البروفسور لويس ويلز، ٢٠٠٣.

- زيادة مساهمة هيئة الاستثمار في جميع ورشات التدريب ذات الصلة ونشاطات تحسين المهارات والقدرات، والتي تقوم بنقل المعرفة العملية والممارسات المثلى في مجال تشجيع الاستثمار.

٦. تفعيل النافذة الاستثمارية الواحدة:

سعياً نحو حل وتبسيط وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين سيما وقد صدر مرسوم إحداث هيئة الاستثمار الذي نص صراحة على إحداث مديرية النافذة الواحدة والتي تمارس دورها من خلال ممثلين مفوضين عن الوزارات والجهات المعنية لمعالجة طلبات وإجراءات وتراخيص المشروع الاستثماري، الأمر الذي يعني ضرورة إبداء أفضل العناية والاهتمام بوقت جهد المستثمر بجعلها نقطة مثالية لتقديم أفضل الخدمات، وذلك عن طريق تفعيلها وتوسيع نطاق صلاحياتها في منح التراخيص.

٧. تفعيل التدريب النوعي على أساليب وأدوات تشجيع الاستثمار:

تمثل الموارد البشرية في الاستثمار العامل الأكثر أهمية في إنجاح عملها، فهم يمثلون الخط الأمامي في تنفيذ سياسة تشجيع الاستثمار وفي استقبال المستثمرين والرد على استفساراتهم، وثمة حاجة كبيرة وملحة لبناء القدرات في مجال الوظائف الجوهرية لتشجيع وتسويق الاستثمار، وذلك استناداً إلى مهارات احترافية في مجال الأعمال.

ولصياغة استراتيجيات وأدوات محلية لتشجيع الاستثمار بالانسجام مع المعايير الدولية، تحتاج سورية إلى عملية واسعة النطاق من بناء القدرات ومن البرامج الداعمة (EU-ANIMA, WAIPA, FIAS, UNCTAD, UNIDO, UNDP). وتأتي أهمية ربط تلك البرامج بغاياتٍ محددة على نحوٍ جيد وبحيث تخضع لآلية متابعة تكون جزءاً من بنيتها، وبهذا الشكل فإن الكتلة المتراكمة الناتجة عن هذه البرامج المركزة على المستوى الجزئي تصل مع الزمن حداً يجعلها تحدث النقلة المرغوبة ضمن هذا المستوى الجزئي، ويمكن للقطاع الخاص السوري أن يشارك في هذا الأمر كإثباتٍ لإحساسه بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك بتقديم الدعم اللازم لهيئة الاستثمار السورية في مجال الخدمات الاستشارية والإعلام والدعاية ومعلومات السوق والأمور اللوجستية والاستشارات.. إلخ.

٨. المشاركة الفاعلة في البرامج الإقليمية:

ثمة حاجةٌ ملحة لأن تعزز سورية مشاركتها في البرامج الإقليمية والدولية مثل برنامج *OECD.ANIMA*..الخ، حيث أن نوع التبادلات والمشاركة في الممارسات النموذجية التي راكمتها هذه البرامج أمراً شديد الفائدة من أجل التطوير السريع لقدرات الاختصاصيين السوريين.

نقاط ضعف مناخ الأعمال:

- ثمة بعض العقبات الإدارية التي لازال يعاني منها المستثمرون في الحصول على التراخيص، وذلك يعود إلى تعدد الإجراءات الخاصة بالأعمال أمام المستثمر ووجود حلقات من الروتين الذي بدأت تضعف وطأته شيئاً فشيئاً، وهو ما يرتب زيادة في التكاليف ويستهلك المزيد من الوقت.
- ضعف التمويل بالنسبة للمشاريع الصناعية، فالتمويل الذي تقدمه المصارف الحكومية المتخصصة يتطلب شروطاً وضمانات إضافية مرهقة، أما المصارف الخاصة فجاهزيتها في هذا المجال لازالت محدودة.

- ضعف آلية التسجيل في نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين في المشروعات الاستثمارية عامة درءاً لظـــاهرة تهـــرب المستثمرين من تسجيل عامليهم أو عدم التصريح الحقيقي عن أجورهم وبتنظيم سوق العمل بشكل أفضل للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة في امتصاص البطالة.
- أهمية إحداث فروع للهيئة في المحافظات تتولى متابعة إجراءات المستثمر دون الحاجة إلى العودة إلى المركز.
- عدم اكتمال عملية تطوير وتحديث القوانين التشريعات التي تؤمن بيئة صحية للاستثمار كقانون الاستثمار العقاري وعدم الانتهاء من مخططات استعمالات الأراضي التي تمكننا من تصور خارطة استثمارية مستقبلية لسورية، علماً أنه لا زالت الجهود مستمرة نحو إنجاز خارطة استثمار متطورة ترشد المستثمر إلى الفرص الاستثمارية المتاحة والقطاعات التنافسية أو المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية.

نتيجة لما سبق، فإن سورية قد سلكت نهجاً جديداً في التفكير ومجارات الممارسات الدولية في مجـــال تـــشجيع الاستثمار وبناء صورة تظهر ميزات موقعها بين من يتنافسون على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا تبرز أهميـــة تطوير جميع المواد التسويقية والدعائية الحالية، وبإطلاق هيئة الاستثمار السورية، لابد من اتخاذ خطوات لتعزيز القدرات الموجودة حالياً، ومن المفيد في هذا الشأن ذكر النقاط التالية:

- إن تمكين هيئة الاستثمار الجديدة من تنفيذ استراتيجية متماسكة (مرتبطة بالأولويات الوطنية، وتملك قدراً من المرونة يكفي لاستيعاب التغيير حسب الحاجة)، مهمة يرتبط نجاحها بتآزر جهود مختلف الجهات الحكوميـــة والمنظمـــات الأهلية، كما يجب التعاون كذلك لإنجاح خطتها التسويقية، وخدمة النافذة الواحدة، إلى جانب التدريب المكثـــف والمستمر بما فيه حضور الأنشطة والفعاليات الدولية.
- يجب أن تفكر سورية في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA)، وهي منتدى يضم أكثر من ١٧٤ هيئة تشجيع استثمار من مختلف أنحاء العالم.

الخاتمـــــــــــة:

يأخذنا تقرير هذا العام إلى حقيقة أن سورية اليوم باتت تشكل بوابة أساسية للاستثمار حيث شهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية، ولا ندعي اكتمال البيئة الاستثمارية فلازال أمامنا مهام كبيرة تتطلبها تحسين هذه البيئة تتعلق بمعالجة جوانب أخرى مهمة ورديفة، كالبنية التنظيمية والقانونية والقضائية والاستمرار في عملية الإصلاح الإداري وتبسيط اللوائح التنظيمية ومكافحة البيروقراطية، وهو ما يعمل على تحقيقه ويشكل وجهتنا خلال المرحلة القادمة كي لا تفقد المنشطات التي اكتسبها الاستثمار فاعليتها تدريجياً ونحن نعي أن أي استراتيجية للتطوير تستند إلى الرؤيا الواضحة والعمل الدؤوب.

ولذلك فإن تحقيق طموحاتنا في زيادة الاستثمارات وضمان استمرارية هذه الزيادة لتحقيق التنمية الاقتصادية تدفعنا إلى ضرورة إيلاء المناخ الاستثماري العناية القصوى من خلال تعزيز كل الإجراءات التي تحقق ذلك ومتابعة ما لم يتحقق منها.

ويحظى الاستثمار بموقع واهتمام مميزين في الخطة الخمسية العاشرة تبنى معها توجهات البلاد التنموية وحجم ومعدل ومستويات النمو المرجوة على المستوى القومي أو على مستوى النشاطات الاقتصادية ويعكس هذا الاهتمام جدية المجتمع في عقلنة توظيف أمواله حكومية كانت أم خاصة لزيادة الطاقات الإنتاجية في البلاد وامتصاص المزيد من اليد العاملة المعطلة، وتهيئة مسيل التدفقات الاستثمارية الخارجية لإشراكها في دفع حركة التنمية الشاملة عبر مسيرة التطوير والتحديث التي يقود زمامها باقتدار القائد الواثق السيد الرئيس **بشار الأسد**.

إن التطور الملاحظ الذي ترصده مؤشرات الاستثمار لعام ٢٠٠٧ في مختلف قطاعاته سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم تكاليفها الاستثمارية أو فرص العمل التي تحدثها بالإضافة إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤكد حقيقة مفادها أن ما خطاه المجلس الأعلى للاستثمار من خلال قراراته وتوصياته ومنها التفويضات التي منحها لمجلس إدارة هيئة الاستثمار، ساعد إلى حد بعيد في تبسيط الإجراءات وتحسن مناخ الاستثمار في سورية.

ولا يمكن النظر إلى كل ذلك بمعزل عن مجريات الأوضاع السياسية الصعبة المحيطة بالمنطقة حيث تلعب الظروف الدولية دورها المؤثر في ذلك، الأمر الذي يجعلنا أكثر إصراراً من أي وقت مضى على النهوض باقتصادنا والسير بعملية الإصلاح الاقتصادي نحو أهدافنا التنموية لما فيه رخاء الوطن ورفعة المواطن.

دمشق في /٢٠٠٨/٣ م

(ملحـــــــــــــــق)

جدول رقم (٧١): قائمة كبار المستثمرين (للمشاريع الاستثمارية المنفذة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار) التي تتجاوز تكاليفها الاستثمارية النصف مليار ل.س

	أصحاب المشروع	غاية المشروع	موطن المشروع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
1	شركة السكر الوطنية المساهمة المغفلة	تكرير السكر الخام واستخراج السكر الأبيض والكحول	حمص	13387	2312
2	الصناعات الهندسية وشركةإيران خودرو والسلطان التجارية	تصنيع وتجميع السيارات السياحية	ريف دمشق	2989	127
3	محمود سليمان طلاس فرزات وشركاؤه	هدرجة زيت القطن ودوار الشمس والصويا	حمص	2689	100
4	شركة سايبا الايرانية وحميشو التجارية	تصنيع وتجميع السيارات السياحية	حمص	2427	606
5	أحمد السويدي وبديع الدروبي وشركاهم	تصنيع كابلات وهوائيات ووصلات ونهايات	ريف دمشق	2360	350
6	نائل دليل بن أحمد	إنتاج أقمشة ستائر ومفروشات وتحضيرها وصباغتها	حلب	2248	46
7	غرفة تجارة وصناعة حماة وشركاه	إنتاج زيوت نباتية ومهدرجة وسمن وزبدة ومشتقاته	حماة	2234	370
8	شركة فروموجوري بيل وسوبايك الفرنسية	إنتاج الجبنة المطبوخة بأنواعها (جبنة البقرة الضاحكة وأبو الولد وجبنة كيري الطازجة)	ريف دمشق	2219	318
9	أمير اسبت صانجيان بن جورجي	تصنيع الحلي والمجوهرات ونقشها وترصيعها بالاحجار الكريمة	الرقة	2137	35
10	بسام علي ومحمد زهدي علي	إنتاج الغزول القطنية والممزوجة	حلب	1967	126
11	عصام أنبوبا	إنتاج زيوت نباتية وأعلاف وصابون	حمص	1753	254
12	شركة نستلة السويسرية وشركاؤها	تصنيع ميلو كتشاب شعيرية مرق بويون جامد	ريف دمشق	1711	109
13	محمد لبيب الاخوان	إنتاج أكياس لتعبئة المنتجات الزراعية	حمص	1573	338
14	علي محمد اسماعيل وشركاؤه	مشروع العصائر والشرابات والمجففات	اللاذقية	1393	453
15	محمد مازن دعبول وشركاهم	إنتاج رقائق بلاستيكية للزراعة والري والرقائق الصحية والغذائية	ريف دمشق	1266	50
16	صائب نحاس وشركاؤه	إنتاج الادوية البشرية	ريف دمشق	1264	143
17	محمد سامر العقاد وشركاه	إنتاج المياه الغازية وغير الغازية من مركزات غذائية وصنعية وطبيعية ومكثفات عصائر طبيعية وثاني أوكسيد الكربون	ريف دمشق	1253	270
18	محمد وموفق ومحمد ممتاز دعبول وشركاه	تحضير وطلاء صفائح الالمنيوم والحديد بأنواعه	ريف دمشق	1197	76
19	محمد مهران البلوشي	تصنيع فوط الاطفال والمناشف النسائية	درعا	1039	45
20	علي اسماعيل وشركاؤه	عصير الحمضيات والخضار والفواكه وتكثيفها	اللاذقية	930.6	157
21	شركة صباغ شرباتي (مؤسسة نور)	إنتاج وصباغة وتحضير ومعالجة الاقمشة والخيوط القطنية	حلب	917.5	538
22	تحسين عبد الرزاق (سعودي) وشركاؤه	إنتاج قضبان حديد تسليح ومقاطع معدنية بأنواعه	اللاذقية	914.5	124
23	محمد شيخ عمر وشركاه	إنتاج خيوط ممزوجة متنوعة وخيوط بوليستر وفسكوز	حلب	873.2	200
24	عصام بن خير الله أنبوبا وشركاه	عصر بذور فول الصويا وعباد الشمس لإنتاج سمن نباتي ومرغرين وزبدة ومايونيز والالكيدات والليستين وطحين الصويا	حمص	868.3	113
25	محمد معتز طرابيشي وشركاه	إنتاج أنابيب وبروفيلات المنيوم بمقاطع مختلفة	ريف دمشق	849.9	300
26	وائل النقري	إنتاج وغزل وصباغ وتحضير خيوط الاكريليك والخيط المفتل	حلب	788.2	168

27	مصطفى موتاف أوغلو بن أحمد (تركي)	إنتاج وتحضير خيوط الاكريليك والشانيل والفنتازية المختلفة	حلب	745.5	48
28	محمد مأمون الملط ومحمد مازن الملط	إنتاج بروفيلات معدنية وحوامل كابلات كهربائية	ريف دمشق	712.4	62
29	شركة بلنسية للصناعة والتجارة المساهمة	إنتاج الأقمشة الخامية و المطبوعة و المصبوغة	حلب	704.9	200
30	خلدون العك	إنتاج أنابيب واكسسوارات من بولي ايتيلين	حلب	688.2	150
31	محمد عارف بن حسن المهايني وشركاؤه	إنتاج معدات و أنظمة الري و المياه	ريف دمشق	686.1	200
32	ابراهيم موصلي كردي	إنتاج زيوت نباتية خامية وتكريرها وإنتاج السمن	حماه	679.7	78
33	وليد الطباع وشركاءألمان وعرب	تجعيد وسحب وبرم بولي استر وتنفش عوادم الياف	ريف دمشق	674.1	318
34	محمود شبارق وأخوته أولاد عادل	إنتاج الخيوط التركيبية والممزوجة من نمر وأصناف مختلفة	ادلب	660.4	78
35	مصطفى موصللى كردى	استخراج زيوت نباتية وتحضير منتجاتها وصابون	حماه	658.1	65
36	جمال قنبرية وحسان الدبس وشركائهما	إنتاج ورق صحي من عجينة الورق	ريف دمشق	634.0	100
37	بكري فرواتي وشركاؤه	إنتاج معكرونةومعجنات و كحول الاتيلي	حلب	627.2	335
38	خالد علبي بن أحمد	تصنيع وتجهيز خيوط بولي استر	حلب	620.4	99
39	محمد بدر و رياض طعمة وشركائهما	إنتاج غليسيرين خام وصابون	ريف دمشق	618.5	91
40	منير نحاس بن مصطفى وشركاه	إنتاج الخيوط البولي استر والنايلون من خلال عملية سحب وبرم و تجعيد الخيوط النصف مصنعة مسبقة النوجيه (POY)	حلب	609.5	125
41	محمد الشيخ طه وشركاه	تصنيع الزجاج المحجر ملون وعادي بقياسات وسماكات مختلفة	حلب	601.2	90
42	نزار الأسعد وحبيب بيتنجانة وشركائهما	إنتاج زيت وسمن وزبدة صناعي ونباتي للقطر وخارج	طرطوس	594.6	146
43	حسان حسن حجار وشركاه	إنتاج خيوط اكريليك ١٠٠% وخيوط صنعية	ريف دمشق	587.9	327
44	يوسف اسود وشركاؤه	إنتاج انابيب وخزانات مقساة بالالياف الزجاجية	حلب	585.2	66
45	محمود محمد الزعبي وشريكه	إنتاج الأدوية البشرية كيميائية ونباتية	ريف دمشق	584.1	107
46	هاني كميل عزوز	إنتاج الواح الفورميكا والفيبر والورق المشرب	حلب	567.9	125
47	ش. المتين وش.الخرافي الكويتية وشركاهم	إنتاج كبسولات *PET* لتصنيع عبوات بلاستيكية	حمص	547.9	60
48	شحادة صلاح الدين وشركاؤه	إنتاج عصير العنب و التفاح والبندورة والمكثفات	السويداء	530.0	63
49	عبد الله جربوع	تجعيد وسحب وبرم خيوط بوليستر	حلب	508.4	61
50	نائلة كربوج بنت نجيب	إنتاج الخيوط الصنعية والتركيبية والممزوجة	حلب	507.4	44
51	مصطفى عبد القادر الفاخوري وشركاه	إنتاج الفروج وذبحه وتنظيفه وتقطيعه وتبريده وتجميده وتحضيره	حماه	503.8	114
52	هيثم صبحي جود و شركاؤه	الأجهزة الكهربائية المنزلية	اللاذقية	503.5	140
53	منذر حاج ماف بن كاظم	صناعة و طباعة علب الكرتون كروجيت (الزكزاك)	ريف دمشق	502.2	49

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (٧٢): الاتفاقيات العربية والدولية الموقعة وسارية المفعول

أ. اتفاقيات الاستثمار:

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
السنغال	١٩٧٥/١١/١٤	المرسوم رقم ٥٨٩ تاريخ ١٩٧٦/٣/٣	سارية
USA	١٩٧٦/ ٨/٩	المرسوم رقم ٣٣ تاريخ ١٩٧٧/٨/١	سارية
الاتحاد السويسري	١٩٧٧/٦/٢٢	المرسوم رقم ٢٤ تاريخ ١٩٧٨/٧/١٢	سارية لغاية موعد تجديدها
ألمانيا	١٩٧٧/٨/٢	المرسوم رقم ٣٤ تاريخ ١٩٧٨/٩/١١	سارية
فرنسا	١٩٧٧/١١/٢٨	المرسوم رقم ٣٠ تاريخ ١٩٧٨/٧/٣١	سارية
باكستان	١٩٩٦/٤/٢٥	القانون رقم ٥ تاريخ ١٩٩٧/٧/٢	سارية اعتبارا من ١٩٩٧/١١/٤
الصين	١٩٩٦/١٢/٩	الفانون رقم ١٠ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية اعتبارا من ١٩٩٩/١٠/١
اندونيسيا	١٩٩٧/٦/٢٧	القانون رقم ١٩ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١	سارية اعتبارا من ٢٠٠٠/٢/٢٠
إيران	١٩٩٨/٢/٥	المرسوم رقم ٣ تاريخ ١٩٩٨/٢/١١	سارية اعتباراً من ٢٠٠٥/١١/١٦
بيلاروسيا	١٩٩٨/٣/١١	المرسوم رقم ٨ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية اعتبارا من عام ١٩٩٨
بلغاريا	٢٠٠٠/٥/٢١	المرسوم رقم ١٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٢	سارية اعتبارا من ٢٠٠١/١١/١٠
إيطاليا	٢٠٠٢/٢/٢٠	المرسوم رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٣	سارية اعتبارا من ٢٠٠٣/١١/١٣
أوكرانيا	٢٠٠٢/٤/٢١	المرسوم رقم ٥٦ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٨	سارية اعتبار من ٢٠٠٣/٣/١٦
اليونان	٢٠٠٣/٢/٢٣	المرسوم رقم ٣٩ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧	سارية اعتبارا من ٢٠٠٤/٢/٢٧
اسبانيا	٢٠٠٣/١٠/٢٠	المرسوم رقم(١٩) تاريخ٢٠٠٤/٤/١٢	سارية اعتباراً من ٢٠٠٤/١٢/١٤
تركيا	٢٠٠٤/١/٦	المرسوم رقم ٤٠ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١	سارية اعتباراً من ٢٠٠٦/١/٣
روسيا	٢٠٠٥/١/٢٧	القانون رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦	
كوريا الديمقراطية	٢٠٠٦/٥/١٤	القانون رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠
نيجيريا الفدرالية	٢٠٠٦/١٢/١٠	قانون رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ
طاجاكستان	٢٠٠٧/٢/١٠		قيد استكمال إجراءات المصادقة عليه
قبرص	٢٠٠٦/٦/١٠		قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

ب. **اتفاقيات التجارة:**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
سيريلانكا	١٩٦٦/١٠/٩	المرسوم ٢٩ تاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩	سارية
باكستان	١٩٦٩/٨/١١	المرسوم ٣٤٢ تاريخ ١٩٦٩/١١/٢٣	سارية
تانزانيا	١٩٧٤/٢/١٢	المرسوم ١٦٦ تاريخ ١٩٧٤/٣/١٥	سارية اعتبارا من١٩٧٥/٨/١٠
اندونيسيا	١٩٧٦/٣/١٨	المرسوم ١٢٢٠ تاريخ ١٩٧٧/٧/٩	سارية
الهند	١٩٧٨/٤/٢٠	المرسوم ١٥٧٠ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٤	سارية اعتبارا من ١٩٧٩/٣/٥
غينيا	١٩٧٩/١/٢٢	المرسوم ١٢٠٩ تاريخ ١٩٧٩/١/٢٣	سارية
ألبانيا	١٩٧٩/٦/١٧	المرسوم ١٢٥٢ تاريخ ١٩٨٠/٢/٨	
النيجر	١٩٨٠/٦/٢٦	المرسوم ٢٦٦١ تاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢	سارية
كوريا الديمقراطية	١٩٨٢/٦/٢٨	القانون رقم ٥ تاريخ ١٩٨٣/٢/٨	سارية
الأرجنتين	١٩٨٩/٩/٦	المرسوم ١٢٧ تاريخ ١٩٨٩/١١/٨	سارية اعتبارا من١٩٩٣/٦/٢١
التشيلي	١٩٩٠/٢/٢٧	المرسوم رقم ١٢ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤	سارية اعتبارا من١٩٩٢/٤/٢١
تركمانستان	١٩٩٢/٣/٢١		
أذربيجان	١٩٩٢/٣/٢٨	المرسوم (١٠) تاريخ ١٩٩٢/٧/١١	سارية
أرمينيا	١٩٩٢/٣/٣٠	المرسوم رقم (٧) تاريخ ١٩٩٢/٧/١١	سارية
فيتنام	١٩٩٤/٥/١٢	المرسوم (١٢) تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٧	سارية اعتبارا من١٩٩٤/١٠/٢٦
باكستان	١٩٩٦/٤/٢٥	المرسوم رقم١٧٢تاريخ ١٩٩٧/٦/١٥	سارية
إيران	١٩٩٦/٨/٢١	المرسوم ٢٤١ تاريخ ١٩٩٧/١١/١٠	سارية اعتبارا من٢٠٠٢/٤/١٠
كوبا	١٩٩٨/١٠/٢٨	المرسوم تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩	سارية
طاجكستان	١٩٩٢/٣/٢٩	المرسوم (١١) تاريخ ١٩٩٢/٧/١١	سارية اعتبارا من ١٩٩٣/٩/١٦
أوكرانيا	٢٠٠٢/٤/٢١	المرسوم رقم(٥٦) تاريخ ٢٠٠٣/٩/٨	سارية اعتبارا من٢٠٠٣/٣/١٦.
ماليزيا	٢٠٠٣/٨/١٨	المرسوم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥	سارية اعتبارا من ٢٠٠٤/٨/١٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

بلدان الاتحاد الأوربي تحكم العلاقات التجارية معها اتفاقية التعاون الموقعة في عام ١٩٧٧.

ج. **اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري وفني:**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
روسيا	١٩٩٣/٤/١٥	القانون رقم (١١) تاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢	سارية اعتبارا من ١٩٩٣/٧/١٣
أرمينيا	١٩٩٥/٤/٣٠	المرسوم رقم ١٧٧تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥	سارية
بيلاروسيا	١٩٩٨/٣/١١	المرسوم رقم (٨) تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية اعتبارا من عام ١٩٩٨
كوبا	١٩٩٨/١٠/٢٨	المرسوم رقم ١٤٢ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٩	سارية
الصين	٢٠٠١/١/١١	المرسوم ر قم ٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦	سارية اعتبارا من٢٠٠١/١٠/١٨
أوكرانيا	٢٠٠٢/٤/٢١	المرسوم رقم (٨)تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٥	سارية اعتباراً من ٢٠٠٣/٣/١٦
فنزويلا	٢٠٠٧/١/١١	المرسوم ٢ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١	قيد التعديل
نيجيريا الفدرالية	٢٠٠٦/١٢/١٠	قانون رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

د- جدول عام بمشاريع الاتفاقيات قيد الدراسة والتفاوض:

اسم الدولة	موضوع الاتفاقية	ملاحظات
جنوب أفريقيا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	
جنوب أفريقيا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	
السنغال	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السنغالي وبانتظار الرد.
بروناي	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب البروناني وبانتظار الرد.
غويانا	مشروع اتفاق تجاري	قيد البحث والمناقشة بين الجانبين.
ماليزيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	قيد البحث والمناقشة بين الجانبين.
بروناي	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب البروناني وبانتظار الرد.
فنلندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الفنلندي وبانتظار الرد.
بلجيكيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوقيع بالأحرف الأولى.
النمسا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوصل إلى صيغة نهائية
اليابان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
التشيك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	يتم (تبادل الملاحظات).
سلوفاكيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	يتم (تبادل الملاحظات).
ألبانيا	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	تم إيداع الجانب الألباني مشروعي الاتفاقين .
كازاخستان	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	بانتظار رد الجانب الكازاخستاني
غرانادا	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الغرانادي وبانتظار الرد.
اليابان	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
السويد	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السويدي وبانتظار الرد.
النرويج	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب النرويجي وبانتظار الرد.
كرواتيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الكرواتي وبانتظار الرد.
الدانمارك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضوع دراسة لدى الجانبين.
كوبا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضع دراسة لدى الجانبين.
جو رجيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	الاتفاق موضع دراسة من قبل الجانبين.
ليتوانيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضع دراسة لدى الجانبين.
البوسنة والهرسك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	بانتظار رد الجانب البوسني
تركمستان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	بانتظار رد الجانب البوسني.
رومانيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	التوصل إلى الصيغة شبه النهائية.
هولندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة .	لدى الجانب الهولندي وبانتظار الرد.
فيتنام	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	لدى الجانب الفيتنامي وبانتظار الرد.
هنغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	مؤشر بالأحرف الأولى بين البلدين.
بلغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	قيد إنجاز الصيغة النهائية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

٥. اتفاقيات تجارة حرة وتجارة تفضيلية:

- اتفاقية الشراكة مؤسسة لمنطقة تجارة حرة موقعة مع تركيا بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ في دمشق تمت المصادقة عليها بالمرسوم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٥/٥/٤ (دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١).
- اتفاقية تجارة تفضيلية موقعة مع إيران بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٣ في دمشق.
- اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي تم التأشير عليها بالأحرف الأولى بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩.
- هناك طرح لتوقيع اتفاقية تجارة تفضيلية مع الباكستان.
- هناك طرح لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع أوكرانيا.

برتوكول تعاون استثماري موقع بين هيئة الاستثمار السورية و دول أخرى			
اسم الدولة	الجهة الموقعة		تاريخ التوقيع
	سورية	الدولة المقابلة	
تونس	وزارة الاقتصاد و التجارة	وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي	٢٠٠١/١/٢٣
الأردن	هيئة الاستثمار السورية	مؤسسة تشجيع الاستثمار	٢٠٠٦/٦/٢٩
ليبيا	وزارة الاقتصاد و التجارة	هيئة تشجيع الاستثمار	٢٠٠٧/٥/١٠
مصر	وزارة الاقتصاد و التجارة	وزارة التجارة و الصناعة	٢٠٠٦/١٢/١٤
ماليزيا	سفيرة سورية في ماليزيا	هيئة التنمية الصناعية	٢٠٠٧/٦/٣
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	الهيئة العامة للاستثمار	٢٠٠٧/٢/١٢
السودان	وزارة الاقتصاد و التجارة	جهاز الاستثمار	٢٠٠١/٥/٣١
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	٢٠٠٨/٢/١٨

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

قائمة العناوين الهامة للجهات الحكومية والوزارات المختلفة

رئاسة مجلس الوزراء دمشق : شارع الشهبندر هاتف2/1/2226000 : فاكس:٢٢٣٧٨٤٢ www.youropinion.govpnet	**هيئة الاستثمار السورية:** هاتف: ٢٠٦٢ هاتف: ٩٦٣١١٤٤١٢٠٣٩+ فاكس: ٩٦٣١١٤٤٢٨١٢٤+ Email:syinvest@mail.sy www.syriainvest.gov.sy
وزارة الصناعة دمشق : شارع ميسلون ، صندوق بريد ١٢٨٣٥ هاتف : ٢٢٣١٨٣٤ ، ٢٢٣١٨٤٥ فاكس2231097 : موقع الوزارة :www.syr-industry: http البريد الإلكتروني : min-industry@mail-sy	**وزارة الإعلام** دمشق : أوتوستراد المزة ، دار البعث هاتف6624217/6624220 : فاكس: ٦٦٦٥١٦٦ موقع الوزارة :www.moi-syria.com: http
وزارة الخارجية دمشق : مهاجرين ، شورى هاتف : ٣٣٣١٢٠٠/١/٢/٣ فاكس3327620 : البريد الإلكتروني : syr-mofa@scs-net.org	**وزارة الداخلية** دمشق : المرجة هاتف : ٢٢٢٠١٠١ / ٢٢٢٠١٠٢ فاكس2223428 : البريد الإلكتروني : somi@net.sy
وزارة الكهرباء دمشق : شارع القوتلي ، صندوق بريد ٤٩٠٠ / هاتف6/5/2119934 : فاكس: ٢٢٢٧٧٣٦ البريد الإلكتروني : peegt@net.sy	**وزارة النفط والثروة المعدنية** دمشق : عدوي ، صندوق برد ٤٠ / هاتف : ٤٤٤٥٦١٠ ، 4455972 فاكس: ٤٤٥٧٧٨٦ موقع الوزارة :www.mopmr-sy.org: http البريد الإلكتروني : mopmr@net.sy
وزارة الاقتصاد والتجارة دمشق : شارع ميسلون هاتف5/4/2213513 : فاكس: ٢٢٢٥٦٩٥ موقع الوزارة :www.syrecon.org: http البريد الإلكتروني : econ-min@net.sy	**وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل** دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : ٢٢٢٥٩٤٨، 2210355 فاكس: ٢٢٤٧٤٩٩
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي دمشق : ساحة الحجاز – شارع جبري هاتف4/2213613 : فاكس:٢٢٤٤٠٧٨ موقع الوزارة :www.syrianagriculture.org: http البريد الإلكتروني : agre-min@syriatel.net	**وزارة السياحة** دمشق : شارع القوتلي هاتف : ٢٢١٠١٢٢/٢٢٣٧٩٤٠ فاكس2242646 : موقع الوزارة :www.syriatourism.org: http البريد الإلكتروني : min-tourism@mail.sy
وزارة النقل دمشق : أبو رمانة هاتف: ٥٤٤٧١٠١-٢-٤ / ٥٤٤٠٠٧٨ فاكس5426477 : موقع الوزارة :www.min-trans.net: http البريد الإلكتروني : gcpt-dam@min-trans.net	**وزارة الإسكان والمرافق** دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : ٢٢١٧٥٧٠/١/٢ فاكس2217570 : البريد الإلكتروني : mhu@net.sy

وزارة المالية دمشق : ساحة التجريد ، صندوق بريد /١٣١٣٦/ هاتف : ٣/٢/١2216300 / ، 2211300 فاكس: ٢٢٢٤٧٠١ البريد الإلكتروني : mof@net.sy	**اتحاد غرف التجارة السورية** دمشق: شارع موسى بن نصير هاتف: +٣٣٣٧٣٤٤/٣٣١١٥٠٤ فاكس: +٣٣٣١١٢٧ البريد الالكترونيsyr-trade@mail.sy: www.fedcommsyr.org
وزارة الإدارة المحلية والبيئة دمشق : ساحة المحافظة هاتف: ٢٣١٧٨٥٤ – ٢٣١٧٩١١ فاكس: ٢٣١٦٩٢١ www.mlae-sy.org	**المدينة الصناعية في عدرا** ريف دمشق: عدرا هاتف ٥٨٥٠٠١٨ – ٥٨٥٠٠٢٤ www.aic.org
المدينة الصناعية في حسياء حمص: حسياء هاتف: ٩٦٣٣١٥٣٦٠٠٠٧١٨+ فاكس: ٥٣٦٠٠٠٣ www.ic-homs.sy البريد الإلكتروني: customer@ic-homs.sy	**المدينة الصناعية في الشيخ نجار** حلب: الشيخ نجار هاتف: ٩٦٣٢١٤٧٦٩٠١١+ -٤٧٦٩٠١ فاكس: ٢٢٧٢٤٧٩ www.aic.org.sy البريد الإلكتروني: Alp-city@net.sy
مصرف سورية المركزي دمشق: ساحة السبع بحرات هاتف: ٢٢١٢٦٤٢ – ٢٢١٦٨٠٢ فاكس ٢٢٤٨٣٢٩ info@bcs.gov.sy	**المكتب المركزي للإحصاء** دمشق: أبو رمانة شارع عبد الملك بن مروان هاتف: ٣٣٣٥٨٣٠ فاكس:٣٣٢٢٢٩٢
هيئة تخطيط الدولة دمشق: ابن النفيس هاتف ٥١٦١٠٢٤ – ٥١٦١٠٣٥ فاكس ٥١٦١٠١١ www.planning.gov.sy	**UNDP** دمشق: المزة فيلات غربية هاتف: ١٢١٢٩٠٦٥٠٠٠ فاكس ١٢١٢٩٠٦٥٣٦٤ www.undp.org

دليـــــــل أهم المـــــــواقع الالكترونية الســـــــورية	
www.syriainvest.gov.sy	هيئة الاستثمار السورية
www.irrigation-sy.com	وزارة الري
www.syrianindustry.org	وزارة الصناعة
www.syrian-agriculture.org	وزارة الزراعة
www.environment-sy.org	وزارة الداخلية – الشؤون المدنية
moex-sy.org	وزارة المغتربين
www.syriatourism.org	وزارة السياحة
www.culture-sy.org	وزارة الثقافة
www.syrianeducation.org	وزارة التربية
www.mopmr-sy.org	وزارة النفط و الثروة المعدنية
www.min-trans.net	وزارة النقل
www.moi-syria.com	وزارة الإعلام
www.moct.gov.sy	وزارة الاتصالات والتقانة
www.moh.gov.sy	وزارة الصحة
www.syriafinance.org	وزارة المالية
www.fedcommsyr.org	اتحاد غرف التجارة السورية
www.dcc-sy.com	غرفة تجارة دمشق
www.dci-syria.org	غرفة صناعة دمشق
www.aleppochamber.com	غرفة تجارة حلب
www.chamberlattakia.com	غرفة تجارة اللاذقية
www.aleppo-coi.org	غرفة صناعة حلب
www.homschamber.org	غرفة تجارة وصناعة حمص
www.daraacci.org	غرفة تجارة وصناعة درعا
www.syrecon.org/establishmentsla.html	البنك المركزي
www.realestatebank-sy.com	المصرف العقاري
www.cbs-bank.com	المصرف التجاري
www.spc-sy.com	الشركة السورية للنفط
www.mahrukat.gov.sy	البترولية الشركة السورية لتخزين و توزيع المواد
www.ghe-syria.com	المؤسسة العامة للإسكان
www.tartousport.com	الشركة العامة لمرفأ طرطوس

مؤشرات عامة للجمهورية العربية السورية

المؤشـــــــــــــر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد السكان: (مليون نسمة /عام ٢٠٠٧)	١٨٣٥٦	١٨٩٤١	١٩,٤٠٥
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)	١١٣٤٨٦١	١١٩٢٧٣٩	١٢٦٩٨٢٠
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة (ل.س)	٦١٣٨٤	٦٢٩٧١	٦٥٤٣٨
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ل.س)	١٤٩٠٧٩٨	١٧٠٨٧٤٨	١٩٩٣٢٣٣
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (ل.س)	٨٠٦٣٦	٩٠٢١٤	١٠٢٧١٧
نسبة السكان الحضر: (%)			٥٣,٥
معدل النمو السكاني: (%)			٢,٣٧
متوسط عدد أفراد الأسرة: (فرد)			٥,٣
الكثافة السكانية: (نسمة)			١٠٢
المســـــــاحة: (كم٢)			١٨٥,١٨٠
العاصمـــــــة:			دمشـــــق
عدد المحافظات:			١٤
اللغة الرســـمية:			العربية
العملة الوطنيـــة:			الليرة السورية
نظـــــام الحكم:			جمهوري
العطلة الأسبوعية:			الجمعة والسبت

(أسئلة وأجوبة حول مرسوم تشجيع الاستثمار)

- هل يسمح للمستثمر غير السوري بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع؟

نعم يسمح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشروعه أو توسيعه ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة.

- هل تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف؟

نعم تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائداتها إلا إذا كان لغرض النفع العام ومقابل دفع تعويض فوري وعادل للمستثمر يساوي القيمة الرائجة للمشروع قبل تاريخ نزع الملكية مباشرة بعملة قابلة للتحويل بالنسبة للمال الخارجي، ومع الاحتفاظ بأحكام قانون جباية الأموال العامة رقم /٣٤١/ لعام ١٩٥٦ لا يجوز الحجز على المشروع إلا بحكم قضائي.

- هل يحق للمستثمر غير السوري الحصول على تراخيص عمل وإقامة؟

نعم يحصل المستثمر غير السوري على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدة تنفيذ وتشغيل المشروع.

- هل يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج؟

نعم يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملة قابلة للتحويل إلى الخارج.

- هل يحق للمستثمر بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي؟

نعم يحق للمستثمر سنوياً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل، كما وله الحق بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر، ويسمح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع بتحويل (٥٠ %) من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم و(١٠٠%) من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل.

- هل يسمح بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها؟

نعم يسمح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها.

- هل يحق للمستثمر التأمين على مشروعه؟

نعم تراعى أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار وضمان الاستثمار النافذة في سورية والموقعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات العربية والدولية، وللمستثمر حرية التأمين على المشروع لدى أي من شركات التأمين المرخص لها بالعمل في سورية.

- كيف تحل الخلافات والنزاعات في حال حدوثها؟

تتم تسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمر والجهات والمؤسسات العامة السورية عن طريق الحل الودي وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم إشعار خطي للتسوية الودية من قبل أحد طرفي الخلاف يحق لأي منهما اللجوء إلى إحدى الطرق الآتية:

١- التحكيم.

٢- القضاء السوري المختص.

٣- محكمة الاستثمار العربية.

٤- اتفاقية ضمان وحماية الاستثمار الموقعة سورية وبلد المستثمر، أو منظمة عربية أو دولية.

ويتم النظر بكافة النزاعات المتعلقة بالاستثمار من قبل المحكمة المختصة بصفة مستعجلة.

مزايا وحوافز الاستثمار

- ماهي القطاعات والأنشطة التي تستفيد من مزايا وضمانات مرسوم تشجيع الاستثمار؟

القطاعات هي:

- ✓ **المشاريع الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي.**
- ✓ **المشاريع الصناعية.**
- ✓ **مشاريع النقل.**
- ✓ **مشاريع الاتصالات والتقانة.**
- ✓ **المشاريع البيئية.**
- ✓ **مشاريع الخدمات.**
- ✓ **مشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية.**
- ✓ **أية مشاريع أخرى يقرر المجلس الأعلى تشميلها.**

- هل يحق للمشاريع أن تستورد احتياجاتها؟

نعم يحق للمشاريع أن تستورد جميع احتياجاتها دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع.

- ما هي الإعفاءات الجمركية التي يستفيد منها المشروع؟

تعفى الموجودات المستوردة من الرسوم الجمركية (الآلات والمعدات والتجهيزات المستخدمة في عملية الإنتاج ووسائط النقل الخدمية غير السياحية).

- ما هي المناطق الاستثمارية التنموية في سورية؟

حددت المناطق الاستثمارية التنموية بمنطقتين:

- **المنطقة التنموية الأولى وتضم المحافظات التالية:** (دمشق، ريف دمشق، حلب، اللاذقية، طرطوس، حمص، حماه).
- **المنطقة التنموية الثانية وتضم المحافظات التالية:** (درعا، السويداء، القنيطرة، دير الزور، الرقة، الحسكة، إدلب).
- **ويبلغ الحد الأدنى لقيمة الموجودات في المنطقة الاستثمارية التنموية الأولى /٥٠/ مليون ليرة سورية، وفي المنطقة الثانية /٣٠/ مليون ليرة سورية.**

- ما هي الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها مشروعي؟

تمنح المشاريع المشمولة بأحكام مرسوم تشجيع الاستثمار حسماً ضريبياً ديناميكياً طيلة عمر المشروع فقد نص المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة وفق مبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦ لضريبة الدخل.

❖ ويصل أقصى معدل ضريبي في أعلى شرائحه إلى (٢٨ %) على الأرباح الصافية.

❖ الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن /٥٠%/ معدلها الضريبي /١٤%/.

أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار فأعلى معدل ضريبي لها هو /٢٢%/ ،

ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:

❖ **درجتان** للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).

❖ **درجة** واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم /٢٥/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.

- **درجتان** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /٧٥/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **ثلاث درجات** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /١٥٠/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجة** واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
- **درجتان** للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
- **درجتان** لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة.

❖ **درجتان** في ضوء توفر أي من الأسس الآتية:

- المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية ويتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الصناعة.
- المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة ويتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل السيد وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الكهرباء.

- المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي ويتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل السيد وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الإدارة المحلية و البيئة.
- المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير /٥٠ % / من إنتاجها و يتم تحديد ذلك بقرار تنظيمي يصدر من قبل السيد وزير المالية بعد الاتفاق مع السيد وزير الاقتصاد والتجارة.

• **درجتان** للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة).

• ماهي الصناعات الملزمة بوضع شرط التصدير على كامل منتجاتها؟

- **صناعة الأقمشة الصنعية والتركيبية التي تعتمد في إنتاجها على الخيوط الصنعية والتركيبية المستوردة.**
- **إنتاج الغزول القطنية الصرفة.**
- **إنتاج البيرة الكحولية وغير الكحولية.**
- **السجاد الصوفي.**

• هل تستمر المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته بالاستفادة من جميع الإعفاءات والمزايا التي منحت لها؟

نعم تستمر المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته بالاستفادة من جميع الإعفاءات والمزايا التي منحت لها حتى أخر مدة الإعفاء.

****